وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة التخـرج لنيـل شهـادة الماستـر

التخصص : إدارة و تسيير الجماعات المحلية

عنوان المذكرة

دور الأحزاب السياسية في السياسة التنموية المحلية
دراسة حالة
" بلدية بريزينة حزب جبهة التحرير الوطني أنموذج"

إعداد الطالبيـــن :
دحمـاني عبد الصمـد
رحـالي فضيـة

تحت إشـراف الأستـــاذ
بلحـاج الهـواري

لجنـــة المناقشـــة

- الأستاذ – الهـواري بلحـاج – مشرفا و مقـررا
- الأستاذ – خـروبي شوقي – رئيسا
- الأستاذ – بن عيسى أحمد – عضوا مناقشـا

الموسم الجامعي

2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلي الأستاذ المشرف الكريم: " **الموازي بلحاج** "

كما نشكر جميع موظفي بلدية بريزينة بولايةالبيض.

إلي كل من مدى لنا يد المساعدة من بعيد أو من قريب الأستاذ يحياوي مختار

و الزميلة رحالي فضية والطالبة أسماء بن جدو، و الطالبة بوعيسي عزة

و في الأخير نشكر جميع طلبة و أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

إهـــــــــــــــــــــــداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب

إلى من كلت أناملة ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز * **دحماني الحفيـــظ** *

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء

إلا القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة * **خيـــــرة** *

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي و أخواتي :

- عبد الكريم – زكريـاء – فهـــد – محمـــد – أيـــوب – أميـن -

إلي كل عائلة:"**دحماني**"

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع

هو بحر الحياة و في هذه الحياة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم و أحبوني أصدقائي :

- هشـــام – عبد الرحمان – يوسف – عمـــاد – عبد الكريم ربح الله – فاروق – عبد الحق – مختاري عبدالقادر – مصطفى – صدام – محمـــد – محي الدين – نور الدين سعيدات – - جمـــــال –

- عبد الصمد –

إهـــــداء

الحمد لله الذي يسر لي أمري وسهل لي طريقي ولولاه ما كنت قد أتممت هذا المشوار

اهدي هذه الثمرة اليانعة وهذا الجهد المتواضع

إلى قرة عيني خير الأنام رسول الله عليه أزكى الصلاة والسلام .

إلى من تحلوا الدنيا برؤيتها ولا تطيب الآخرة إلا برضاها

إلى من تحت إقدامها لجنان إلي هدية الرحمان **أمـــي**

إلى فخري في الوجود إلى من لم يبخل عليا بجزيل العطاء حتى ابلغ النجاح باسمي المقامات

إلى من علمني مكارم الأخلاق وكان خير قدوة لي في الحياة و **الدي** حفظه الله .

إلى من شاركوني حنان الوالدين ومدوا لي قلوبهم قبل اليدين إلي أهلي وسندي في

الحياة أخواتي **بوحفص ،مختار,،فاطمية ،مباركة، هنية ،كريمة و ابنتها ،ميلكة وبناتها** .

والى من كانت شمعة تضيء لي الطريق أختي **فتيحة وابنتها** .

إلى من لم يبخلا عليا علي بالدعوات جدتي حفظهما الله والي كل **أعمامي واخوالي**

وكل أبنائهم الأعزاء و إلى عمتي غالية .و إلى كل من يحمل لقب **رحالي** .

إلى من تقاسمت معهم أحلى الذكريات وجمعت بيننا الأيام **منصورة، زوليخة، رقية ،حليمة ،إسراء،**

إلى أخر عنقودين في العائلة حبيبي" **محمد انس** " و "**أحمد ياسين** "

إلى كل من كان معي في السراء والضراء واحمل له معزة

إلى من رافقني في انجاز هذا العمل زميلي **دحماني عبد الصمد** وفقه الله

رحالي فضيـــة

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــــة

إن الأحزاب السياسية بصورتها الحالية من المفاهيم الحديثة و من أهم التنظيمات السياسية، خاصة في إطار التحولات الديمقراطية التي تستهدفها في الوقت الحالي، حيث تعتبر من الضروريات الأساسية لتحقيق الديمقراطية وقد إنتقلت الأحزاب السياسية من عامل وهدف للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، إلى مرجع أساسي ومحوري و إستراتجي ومحرك فعال يقود التنمية ويفعلها ويبرز حاجات ومطالب المواطنين، ويجسدها في مشاريع وسياسات تنموية.

فالتنمية المحلية تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق الإزدهار والتطور على المستوي المحلي و الوطني، لتصل إلى مصاف المجتمعات المحلية المتقدمة، وهي عملية دينامكية تمس العديد من المجلات المختلفة، ذات الأبعاد المتعددة حيث تهدف للنهوض بالمجتمع المحلي بكافة جوانبه، كونها تعتمد على المواطن كهدف ووسيلة من خلال مشاركته وتفعيله للتنمية المحلية، بواسطة الأحزاب السياسية يتجسد في الإنتقاء والإختيار الأمثل لممثليهم في المجالس المحلية و هذا يعكس مدى الثقافة والتنشئة السياسية في أوساط المجتمع المحلي.

فقد شكلت الأحزاب السياسية مدخلا رئيسا وهاما في تحقيق التنمية وذلك من خلال السلوك الإيجابي الذي يلعبه الإنسان، حيث يتوقف على مدى مشاركته السياسية مستعملا في ذلك الأحزاب السياسية كأداة يعبر من خلالها عن حاجياته المختلفة .

بناءا على هذه الأهمية التي تكتسبها الأحزاب السياسية في المساهمة في التنمية المحلية سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الدور التنموي لهذه التنظيمات السياسية.

الإشكالية: تتمحور إشكالية الدارسة حول: **كيف تساهم الأحزاب السياسية في السياسية التنموية المحلية ؟**

وتندرج في سياق هذه الإشكالية التساؤلات فرعية الآتية :

- ما أهم خصائص و وظائف و تصنيفات الأحزاب السياسية؟

- فيما تتمثل التنمية المحلية وخصائصها؟
- ما هي مجالات التنمية وأبعادها؟
- ما هي الآليات التي تكرسها الأحزاب في خدمة التنمية المحلية؟
- فيما يتمثل الدور التنموي للأحزاب السياسية؟
- هل إستطاعت الأحزاب السياسية القيام بدورها التنموي في تحقيق التنمية المحلية؟

❖ **فرضيات الدارسة** : للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية نقدم الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأساسية :**

- ساهمت الأحزاب السياسية بالجزائر في السياسية التنموية من خلال برامجها وسياستها التنموية المحلية.

- **الفرضيات الفرعية:**

- كلما كان الأداء الحزبي فعالا و دوره التنموي ناجعا زادت التنمية بمختلف أشكالها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.
- تعتبر الأحزاب السياسية آلية للمشاركة السياسية للمواطن، التي يساهم من خلالها في تنمية مجتمعه و ترقيته و تطويره .
- الأحزاب السياسية تعتبر أداة رقابية على السلطة بحيث تعتبر وسيلة يستطيع المواطنين من خلالها ممارسة الرقابة، مما يجسد التنمية المحلية.

مقدمـــــــــة

❖ **أهمية الدراسة :**

إن الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية الناشطة والفاعلة في الحياة السياسية، فهي تحتل مكانة هامة داخل المجتمع وخاصة المجتمع المحلي، وذلك لإرتباطها بالتنمية المحلية.

إن موضوع الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر من أهم المواضيع الحساسة لأنها تبرز لنا مدى مساهمة هذه التنظيمات في تحقيق الرفاهية و التطور للمواطنين، مما توفر لهم كل الإحتياجات و المطالب و من ثمة الإرتقاء بالتنمية المحلية من خلال تسطير برامج تنموية محلية تراعي خصوصيات المجتمع المحلي.

❖ **أهداف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدارسة تسليط الضوء على دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية المحلية من خلال النقاط التالية:

- دراسة العلاقة مابين الأحزاب السياسية و دورها في التنمية المحلية.
- تشخيص أهم آليات وأدوار الأحزاب السياسية في التنمية المحلية في مختلف مجالاتها و أبعادها.
- إعطاء المؤشرات والمساهمات التنموية التي تساهم بها الأحزاب في التنمية المحلية.

دراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في بلدية بريزينة و دور حزب جبهة التحرير الوطني كأنموذج

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

- **الأسباب الذاتية:**

- تكمن في رغبتنا في التعرف على طبيعة الظاهرة محل الدارسة من الناحيتين النظرية و التطبيقية و ذلك لمزيد من الإثراء المعرفي، و إثراء حقل تخصصنا.
- بالإضافة إلى فضولنا لمعرفة كيف تساهم هذه التنظيمات السياسية في التنمية المحلية نظريا، وما حقيقة ذلك في الواقع.

- **الأسباب الموضوعية :**

- أهمية الدراسة في تزويد الحقل السياسي و المعرفي ولو نسيبا من زاويا الأحزاب السياسية و تعرف على جوانبها المختلفة، و دورها في إرساء عوامل التنمية المحلية.
- تتبع سير البرامج الحزبية الجزائرية، وما تتضمنه من أهداف، و خطط تنموية تساهم في إرساء سياسات تنموية فعالة و مستمرة نلتمسها من خلا ل تفعيل التنمية.
- كما أن موضوع التنمية المحلية من أهم المواضيع التي تشغل الباحثين في الوقت الحالي وسبل تحقيقها، و من أهم هذه سبل الأحزاب السياسية لما لها دور ريادي في النهوض بالمجتمع المحلي.

❖ **حدود الدارسة :**

- **الحدود الزمنية:** التنمية المحلية في بلدية بريزينة في عهدة المجلس البلدي في الفترة الممتدة من2012-2017.

- **الحدود المكانية:** يقتصر الإطار المكاني لدارستنا في دراسة دور حزب جبهة التحرير الوطني في بلدية بريزينة بولاية البيض.

❖ **أدبيات الدارسة :**

إن إختيارنا لهذه الدراسة جاء بعد إطلاعنا على جملة من الدراسات السابقة التي تتمحور حول الأحزاب السياسية ودورها في التنمية المحلية، فإستعانا بها من أجل إثراء الإطار النظري و المفاهيمي للظاهرة محل الدراسة فإعتمدنا على جملة من أدبيات الدارسة أهمها :

أ- كتب

- كتاب ،أسامة غزالي حرب ،الأحزاب السياسية في العالم الثالث : الذي قدم فيه مفهوم للأحزاب السياسية ووظائفها وكذا نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث وعوامل ظهورها واهم ما تتميز به هذه الأحزاب.

- كتاب نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية ،:الذي تطرق فيه إلى نشأة الأحزاب السياسية في العالم ومفهوم الحزب، بالإضافة إلى مهامها و وظائفها وتصييفها .

- كتاب أمين البار ، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي، في الدول المغاربية، الذي أشارة فيه إلى نشأة الأحزاب، وتعريفها و أدورها و وظائفها .

- كتاب رشادة احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية : حيث تطرق إلى مفهوم التنمية و عوامل التي أدات إلى ظهور هذا المفهوم، وإشارة إلي ادوار واليات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية المحلية.

ب- المذكرات :

- أحمد حمزة قعمور، الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري،(ورقلة:جامعة قاصد مرباح، 2013/2012).

– عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة: ورقلة قاصدي مرباح، كلية الحقوق، 2010).

❖ **صعوبات الدارسة :**

مما لا شك فيه أن أي عمل أو بحث أكاديمي لا يخلوا من المعوقات التي يواجهها الباحث من خلال بحثه، لهذا عليه قدر المستطاع مواجهتها سعيا لإتمام بحثه الأكاديمي على أحسن وجه. تتمثل هذه الصعوبات في النقاط التالية :

- توسع وتشعب موضوع البحث، خاصة فيما يخص الأحزاب السياسية ، مما يودي إلى الإستغناء عن بعض جزئياته .
- الصعوبة في إجراء الدارسة الميدانية وهذا راجع إلى عدم تزويدنا بالمعلومات الكافية لدراستنا من قبل الجهات المختصة.
- إحجام الأحزاب السياسية عن إعطاء بعض المعلومات و إعتبارها معلومات سرية وداخلية.
- تباين المعلومات بين العديد من المراجع مما يشتت تفكيرنا و الإنتقاء منها.
- إمكانية استرجاع كافة الاستمارات أمر غير وارد و رفض من قبل المبحوثين عن الإجابة عن بعض أسئلة الإستمارة.

❖ **منهجية الدراسة :**

نظرا لطبيعة الموضوع المتشعبة، وللإلمام أكثر بكل جوانب البحث المختلفة، إرتأينا اللجوء إلى إستعمال مناهج مختلفة في البحث:

- **المنهج التاريخي** : بإعتبار أنه و خلال معالجتنا لموضوع الأحزاب السياسية تطرقنا إلى نشأتها وتطورها و تتبع سيرورتها التاريخية وصولا إلى صورتها الحالية.

- **المنهج المقارن** :من خلال المقارنة ما بين نشأة الأحزاب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا وكذا في العالم الثالث .

- **منهج دارسة حالة** : بحيث إعتمدنا على دارسة ميدانية لنكون أكثر صلة بالواقع ولتفسير و تحليل واقع التنمية المحلية، من خلال قياس مدى مشاركة الأحزاب السياسية فيها، و إتخذنا دراسة حالة جبهة التحرير الوطني ببلدية بريزينة بولاية البيض .

- **المنهج المسحي** : الذي يتم من خلاله تفكيك كل الأجزاء و إجراء تقويم و إختبار لفرضيات الدراسة، من خلال إعتماد المقابلة التي تم بواسطتها تزويدنا بمعلومات عن بلدية بريزينة، وكذا تحليل نتائج الاستمارة التي تتمحور حول مدى مساهمة الأحزاب السياسية في التنمية المحلية.

- بالإضافة إلى الإستعانة بالمدخل الوظيفي في تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية والمدخل القانوني في تحليل القوانين والمواد المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية وكذا قانوني البلدية والولاية.

❖ **منهجية الدارسة :**

من الأجل الإحاطة الكاملة بكل نواحي و حيفيات الدارسة البحثية و إنطلاقا من الإشكالية و التساؤلات المطروحة، التي يهدف هذا البحث الإجابة عنها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول : حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للأحزاب السياسية حيث قسمناه لثلاثة مباحث حيث عالجنا في المبحث الأول : نشأة وتطور الأحزاب السياسية ومفهومها وخصائصها.

أما المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى وظائف و تصنيفات الأحزاب السياسية و تأسيسها. و المبحث الثالث :خصصناه لأنواع النظم الحزبية و استقلالية الأحزاب السياسية .

وفي **الفصل الثاني** : تناولنا علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية المحلية .

وقسمناه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : إستعرضنا مفهوم وخصائص التنمية المحلية و مجالاتها و أبعادها، أما المبحث الثاني: دور المجالس المحلية في التنمية المحلية و كذا الآليات التي تساهم بها الأحزاب السياسية في التنمية و ركزنا في المبحث الثالث :مساهمة الأحزاب السياسية من خلال تقديم برامج و الرقابة الحزبية.

أما **الفصل الثالث:** فتطرقنا فيه إلى الدارسة الميدانية تناولنها فيه ثلاث مباحث خصصنا المبحث الأول : لمحة عن بلدية بريزينة مع تقديم تعريف للبلدية وهيكلها التنظيمي والتنمية المحلية فيها. و المبحث الثاني: نعرج فيه عن تعريف حزب جبهة التحرير الوطني وبرنامجه وهيكله التنظيمي، أما بالنسبة للمبحث الثالث: تفريغ و تحليل و إستقراء نتائج الإستمارة.

كما إختتمنا كل فصل بخلاصة تلخص نتائج كل فصل.

و إختتمنا دراستنا هذه بملخص إضافة إلى خاتمة تشمل لنا أهم النتائج و النقاط و التوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة الأكاديمية.

الفصـــل الأول

الإطار النظري للأحزاب السياسية

تمهيـــد:

تعد الأحزاب السياسية إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية، و خاصة في الأنظمة الديمقراطية، بحيث مثلت أهم مقوماتها أو مبادئها الديمقراطية الليبرالية، و ذلك من خلال تسمية مبدأ المشاركة السياسية و الشعبية من خلال التداول السلمي على السلطة، عن طريق السيادة الشعبية، فهي تعبر عن إرادة المجتمع لكافة مكوناته ومصالحه.

وبناءا على هذه الأهمية للأحزاب السياسية ودورها الريادي في الحياة السياسية، وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية. فإننا سنحاول من خلال هذا البحث عن مفهوم ونشأة ما يخص الأحزاب السياسية من وظائف ومهام ترتبط إرتباطا وثيقا بعملية التنمية المحلية.

- بحيث يتناول هذا الفصل المباحث التالية :
- **المبحث الأول** : الأحزاب السياسية المفهوم و النشأة و التطور.
- **المبحث الثاني** : وظائف الأحزاب السياسية وتصنيفها وتأسيسها.
- **المبحث الثالث** : أنواع النظم الحزبية وإستقلالية الأحزاب.

المبحث الأول : الأحزاب السياسية المفهوم و النشأة و التطور.

لقد مرت الأحزاب السياسية كأي ظاهرة سياسية بعدة مراحل كانت خلالها موضع جدل مابين شك وخوف من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع، وكانت الغالبية في الأخير أن العالم المعاصر إستمر بممارسة العملية الحزبية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة بين مختلف الفواعل السياسية.

لذلك من خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية من نشأتها و أصلها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والعالم الثالث.

المطلب الأول : نشأة و تطور الأحزاب السياسية

لقد شهدت الأحزاب السياسية تطورا كبيرا، وأصبحت ضرورة لبد منها لبناء قواعد نظام ديمقراطي في أي بلد، لكن الأمر لم يكن كذلك منذ قرن ونصف في عام 1850م تقريبا لم يكن هناك بلد بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي تعرفها اليوم ولم يكن متوقعا أن أخذ الحزب بتشكيل الحكومة على النحو الذي نراه طبيعيا في الوقت الحاضر.[1]

لقد رافق التطور السياسي للدولة تدريجيا إلى بلورة مجموعة الأفكار المتعلقة بالديمقراطية مثل السيادة الشعبية و المشاركة السياسية ثم المواطنة، فقد عبرت الأحزاب السياسية كنتاج لهذا التطور عن رغبتها في الدفاع عن هذه الأفكار، و ساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية و المجتمعية تماشيا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة.[2]

---

[1] نبيلة عبد الحكم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،(القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر،1982)، ص 08.

[2] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دور التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر و الطباعة، ط1 2014)، ص 07.

فيعود مصدرها إلى الإقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الإيديولوجيات المختلفة، أو عن طريق اللجان الانتخابية، أو بواسطة الجمعيات الفكرية و النوادي الشعبية و على رأسها النقابات.[1]

هنا نتطرق إلى تطور نشأة الأحزاب السياسية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و العالم الثالث بما في ذلك الجزائر.

لقد أجمع العلماء و الباحثين على أن الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث و الحالي أوربية النشأة، بحيث تشكلت ابتداءا من تجمعات برلمانية على شكل كتل ففي 1850م كانت هناك نوادي شعبية و جمعيات فكرية و تجمعات برلمانية، و إتجاهات للرأي العام، و لم يكن هناك مفهوم للأحزاب السياسية كما هو الآن.[2]

فالبرغم من أن كلمة الأحزاب قديمة و لطالما أطلقت على الزمر التي كانت تحيط بالقادة في إيطاليا إبان عصر النهضة، إضافة إلى إستخدامها للدلالة على النوادي و اللجان الإنتخابية و التنظيمات الشعبية و الكتل البرلمانية و التجمعات الطائفية و المذهبية و الإقليمية و غير ذلك.[3]

بما أن لفظ حزب (PARTY) بمعناه السياسي الدقيق و المعروف حاليا من خلق البرلمانات، فكان نتيجة لإتفاف جماعات من أعضاء البرلمان حول بعضها البعض لتكون ما كان يسمى بالكتل البرلمانية من ناحية، و إتساع القاعدة الإنتخابية لِتُكَوِنَ ما يسمى باللجان الإنتخابية من ناحية أخرى وذلك بعد تقرير مبدأ الإقتراع العام.

---

[1] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،(الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، ط5، 2003)، ص 122.

[2] ديندار شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي**،(سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2009)، ص19.

[3] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2008)، ص 62 .

وترجع بداية ظاهرة بروز الأحزاب السياسية إلى المجتمع البريطاني، بالذات بحيث كان الصراع بين مؤيدي الملك و معارضيه، كما يؤكد ذلك الدكتور نظام بركات فالصراع القائم بين مناصري الملك و مناصري البرلمان ففي القرن السابع عشر و بعد حسم الموقف لصالح البرلمان و تأسيسه، إنقسم أعضائه إلى مؤيدي السلطة الملكية (Tories)الذين قاموا بحركات الإصلاح و التغيير، و مناصري سلطة البرلمان whigs الذين أيدوا الإصلاح و التغيير و بعد ذلك إنقسام الناس خارج البرلمان على هاتين المجموعتين (مؤيدي الملك و معارضيه)، و لكن هذه التجمعات لم ترقي إلى مستوى الأحزاب السياسية، و إنما و ضعت الأسس التي بنيت عليها الأحزاب مع توسع القاعدة الانتخابية، و سعي القيادات البرلمانية لكسب الدعم الشعبي وأن اللجنة البرلمانية مثلت نواة لنشأة الأحزاب في بريطانيا.[1]

فتعود نشأة الظاهرة الحديثة إلى مناقشة ماكس فيبر للتطور المبكر للأحزاب حول الكتل البرلمانية، وتعقبه للتحول كما أسماه " إتباع الخالصين للأرستقراطية" إلى "أحزاب الأعيان" إلى ظهور "الديمقراطية الشعبية" و أكد موريس ديفرجيه و جهة النظر تلك و نسبت إليه بالأسس النظرية التي تربط بين نمو الأحزاب و تطور البرلمانات القومية و نمو حجم الناخبين و افتراض أن نمو الأحزاب مر أولا بتكوين أجنحة برلمانية ثم تنظيم لجان انتخابية، وأخيرا إنشاء روابط دائمة بين هذين العنصرين لكنها لم تكن أحزابا سياسية بالمعنى الذي نستخدم به هذا المصطلح.[2]

كما ظهرت في فرنسا و ألمانيا الزمر البرلمانية و النوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثوارات 1848م.

---

[1] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**،(الكويت : دار عالم المعرفة، 1987)، ص 76.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشار دستور 1787م، و تضمن عددا من حقوق الأفراد و حرياتهم، لكن لم يتم الإشارة فيه إلى حق تأليف الأحزاب بحيث كانت تعني هذه الكلمة آنذاك تيارا من الآراء السياسية لا مؤسسة منظمة.

و هاجمت هذه الفكرة نفسها على أساس أنها تهدد الإتحاد، و أنها ستولد إنشقاقات ستحطم معظم الحكومات الحرة. و كان الاتحاديون يعارضون هذا الإتجاه بدعوى القيود التي فرضت على الجمعيات و النوادي متناقضة مع الدستور نفسه، و إحتدم الصراع بين الطرفين في مجلس النواب الذي سيطر عليه الجمهوريون و مجلس الشيوخ الذي سيطر عليه رئيس الجمهورية، و في انتخابات الرئاسة سنة 1800م فاز الإتحاديون، و بذلك رسخ مبدأ حق المعارضة المتجسدة في الأحزاب و مبدأ حماية الدستور لهذه الأحزاب.[1]

فظهرت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة في عهد الرئيس جاكسون حوالي 1830م بشكل واضح.

أصل نشأة الأحزاب :

إن تشابه الكلمات ينبغي ألا يخدع فكلمة حزب تطلق أيضا على الفئات التي كانت تتوزع في الجمهوريات القديمة و على الزمر clan التي كانت تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا إبان عصر النهضة، و على النوادي بحيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية، و على اللجان التي كانت تعد الإنتخابات المحصورة في الممالك الدستورية و التجمعات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة و هذا التشابه اللفظي لا يمثل الأحزاب السياسية لمفهومها الحديث.[2]

---

[1] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] موريس دي فرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد و عبد الحسن سعد،(القاهرة: شركة الأمل للطباعة و النشر، ط1،2011)، ص 06.

يشير موريس ديفرجيه إلى أن نمو الأحزاب السياسية إرتبط تاريخيا بنمو الديمقراطية و إتساع مفهوم الإقتراع العام ليشمل كافة الطبقات، و إلغاء القيود المالية التي إرتبطت في السابق، هذا يعني أن ظهور الأحزاب السياسية يعد ثمرة من ثمرات الديمقراطية.

حسب موريس دي فرجيه هناك أصلين أساسين لنشأة الأحزاب السياسية :

أ. **الأحزاب ذات النشأة الداخلية** (الأصل الإنتخابي البرلماني) : نشأة من خلال الإتصال بين الكتل البرلمانية و اللجان الإنتخابية، و قد أدى إستمرار هذا الإتصال و التفاعل إلى ظهور الأحزاب السياسية،[1] و قد ساهمت أنشطة الهيئة التشريعية نفسها في نشأة الأحزاب في أغلب بلاد أوروبا، على الأقل عند هذا الطريق عندما نشأت علاقة عملية و متصلة بين اللجان الإنتخابية و الجمعات التشريعية.[2]

إن المتتبع للأحزاب السياسية في أوروبا و خاصة بريطانيا يجد أن اللجنة البرلمانية مثلت نواة نشأة الأحزاب السياسية هناك، و أكد موريس دي فرجيه في نظريته أن الإمتيازات البرلمانية كلما زادت المجالس السياسية وظائفها و إستقلالها كلما شعر أعضاءها بالحاجة إلى التكتل و الإحاطة بالناخبين من قبل اللجان القادرة على التعرف على المترشحين و على توجيه الأصوات لهم، فلقد كان أهم عامل لتكوين اللجان الإنتخابية و بالتالي تكون الأحزاب السياسية هو تقرير مبدأ الإقتراع العام الذي وسع من قاعدة الناخبين، فقد كانت الأحزاب بمثابة الأجهزة التي وصلت و ملأت الفراغ الذي نتج عن تزايد عدد الناخبين و شعورهم بضرورة وجود مؤسسات تعرفهم بممثليهم و يمارسون من خلالها عملية المشاركة في الحياة السياسية.[3]

ب. **أحزاب خارجية النشأة (الأصل الغير الإنتخابي أو البرلماني)** : ظهور هذا النوع من الأحزاب إرتبط بقيام مجموعة من الجمعيات و النقابات و الإتحادات التي قامت بتأسيها، و لكن

---

[1] نوردين حاروش، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص 76.

[3] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 22.

هناك من يرى بأن للأحزاب أصل آخر منهم لويل Lowell الذي إتخذ منهجا نفسانيا عند دراسة الأحزاب، بحيث قسم الشعور الإنساني إلى نوعين : نوع من الأشخاص يؤمن بالتغيير و يوافق عليه و أسماهم بالليبيراليين، و نوع آخر يؤمن ببقاء الحال على ما هو عليه و أسماهم بالمحافظين.[1]

إن قاعدة الأصل الخارجي في تفسيير نشأة الأحزاب هي التي تتلائم مع ظاهرة نشأة الأحزاب في العالم الثالث بما فيها العالم العربي و الإسلامي، بحيث أن العديد من الأحزاب نشأة بفضل وجود جمعيات أدبية و فكرية و نقابات عمالية و تكتلات طلابية و جماعات دينية إظافة إلى المبادرات التي تقوم بها مجموعات من النخب السياسية من المثقفين و غيرهم من الموظفين، من أمثلة ذلك نجد الجمعية النقابية التي قام على أساس أفكارها حزب العمال البريطاني، الحزب الشيوعي السوفياتي، جماعة الإخوان المسلمين في مصر، الحزب المسيحي في إيطاليا، و الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا.[2]

نشأة الأحزاب في العالم الثالث :

تختلف نشأة الأحزاب ومسيرة تطورها في العالم الثالث عنها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية فقد برزت أغلبها و إن لم نقل كلها خارج البرلمانات.

يقول الدكتور نعمان أحمد الخطيب أن العوامل التي ساهمت في تكوين الأحزاب في العالم الثالث منها ظاهرة الإستعمار و إنها جاءت كرد فعل عن الوضع الإستعماري والهيمنة الخارجية المتعددة الأوجه و الأشكال.

فقد ظهرت و هي رافضة للإطار البرلماني الذي كان من صنع الإدارة الإستعمارية، و في سياق الكفاح من أجل الحصول على الإستقلال، و من ناحية ثانية فإن الأحزاب السياسية في

[1] نورالدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 24.

عدد آخر من الدول ظهرت في غيبة أي من الأطر البرلمانية، كما حدث في الصين في العشرينيات، و في بعض دول أمريكا اللاتينية.[1]

كما إعتبرت نشأة الأحزاب في العالم الثالث علامة على " التحديث السياسي " وهذا ما يفسر إهتمام دارسي "التحديث و التنمية السياسية" أكثر من غيرهم في الظاهرة الحزبية.

حاول جوزيف لابالومبارا الربط بين أزمات التنمية و تحديد "أزمات الشرعية" و "التكامل" و "المشاركة" و بين ظروف نشأة الظاهرة الحزبية، في إطار ما إعتبره " نظرية تاريخية " لنشأة الأحزاب السياسية و طبقا لهما كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب سواء في أوروبا، و في البلدان المتخلفة على حد سواء.[2]

و يمكن القول أنّ الظاهرة الحزبية في العالم الثالث أصبحت تلخص كافة مقومات الحياة السياسية من خلال دراستها يطلع الباحث على التركيبة الإجتماعية الإقتصادية للمجتمع و العلاقات بين القوى و الطبقات الإجتماعية، و الإيديولوجيات السائدة في المجتمع، و أساليب العمل السياسي و الحزبي، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي[3].

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الأحزاب السياسية

أولا: مفهوم الأحزاب السياسية:

لقد تعددت تعاريف الأحزاب السياسية سواء من طرف الباحثين القدامى أو المحدثين قدموا تعاريفهم للحزب السياسي فإن تعريفهم أمر يختلف بالزمان والمكان و الإنسان، ولقد أشار الفرنسي موريس دفرجيه في كتابه القيم "للأحزاب السياسية" من ناحية التنظيم ويرى أن الأحزاب

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغير**،(بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص 166.

[2] أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص 78.

[3] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**،(عمان، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006)، ص 55.

السياسية الموجدة تعرف بطبيعة تنظيمها أكثر مما تعرف ببرنامجها أو وظيفة أعظائها وفي الحقيقة أن للتنظيم أهمية كبرى قد تفوق أهمية العناصر الأخرى التي يقوم علها وجود الأحزاب السياسية، بل أن البعض يؤكد أن قوة التنظيم تولد قوة الحزب وأن برنامج الحزب السياسية ليس أمر قانوني.

ويعتبر الحزب السياسي اليوم أداة تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية، كما يعتبر تنظيما دائما لجماعة من الناس تتكتل حوله وتستعمله لتنفيذ برنامج سياسي أو إجتماعي معين عن طريق الوصول إلى الحكم.[1]

تعريف الحزب السياسي:

أ. لغة :

يوجد في اللغة أكثر من مدلول، فقد أشير للحزب في لسان العرب الحزب جماعة من الناس وجمع أحزاب وحِزبُ الرجل : أصحابه وجنده الذين على رأيه ، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب، وإن لم يلقى بعضهم بعضا، والحزب الوارد ورود الرجل من القرآن والصلاة حزبه والحزب: هو النصيب يقال أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبي، والحزب صنف من الناس، وأيضا بمعنى الطائفة. إن للحزب مدلولات لغوية من بينها الجماعة والطائفة وهذا المعنى المشترك للحزب.[2]

ب. **إصطلاحا :**

أما تعريف الحزب السياسي إصطلاحا فقد وردت عدة تعاريف تأثرت بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قدم التعريف والبيئة الإجتماعية والسياسية التي نشأ فيها.

وعليه يمكن تقديم عدة تعاريف للحزب السياسي حسب كل فكر:

---

[1] طارق المجدوب، **الإدارة العامة**،(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005)، ص ص 800-801.

[2] إبن منظور، **لسان العرب المحيط**،(بيروت: دار لسان العرب، 2003)، ص 308-809.

تعريف الحزب السياسي في الفكر الليبرالي : يركز تعريفه عن الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة.

يعرفه bengamin constont "الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لها إتجاه سياسي معين".

أما جون جيكال و أندري أوريو فيعرفان الحزب السياسي على أنه تنظيم دائم يتحرك على المستوى الوطني و المحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي.

أما تعريف الحزب السياسي حسب الفكر الماركسي بأنه تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة و يعبر عن مصالحا و يقودها في الصراع الطبقي.[1]

فهذا الإتجاه يرى أنه لا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي و في هذا إستبعاد واضح من فضاء الحزبية، للأحزاب الأخرى التي لا تقوم على أساس طبقي.

أما الفكر العربي جاء بجملة من التعاريف للأحزاب السياسية حسب عدة فقهاء فهذا سليمان الطماوي يرى أن الحزب هو جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين.[2]

بالإضافة للدكتور رمزي طه الشاعر فإنه يعرب الحزب السياسي بأنه جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص و أهدافهم و مبادئهم التي يلتفون حولها و يتمسكون بها و يدافعون عنها، و يرمون إلى تحقيق مبادئهم و أهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الإشتراك فيها.[3]

---

[1] أمين البار، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 13.

[3] أمين البار، **مرجع سابق**، ص 25.

كما يعرف إدموند بيرك Edmund.burke أن الحزب مجموعة من الرجال إتفقوا على مبدأ يمكن من خلاله خدمة الصالح الوطني، و هناك من يتسع في تعريفه بحيث ينطبق على التنظيمات الحزبية في سائر النظم الحزبية.

كما يرى جيمس كولمان أن الحزب عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح و المعلن هو الوصول إلى السلطة و الإحتفاظ بها إما بمفرده أو بالإتلاف أو بتنافس إنتخابي على تنظيمات حزبية أخرى داخل الدولة.[1]

و يعرف كونستانت الحزب السياسي بأنه إجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها. أما كونجي فقد قدم تعريفا أكثر دقة و شمولا إذ يعتبر أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستلاء على السلطة كليا أو جزئيا حتى يتمكن من تحقيق أفكار و مصالح أعضائه. بالإضافة إلى موريس دي فرجيه الذي يعتبر أن الحزب هو تكتل للمواطنين المتحدين حول نفس النظام. وعرفه عالم الإجتماع الأمريكي روبرت ماليفر، الحزب السياسي على أنه " عبارة عن هيأة منظمة تسعى على مساندة بعض المبادئ وتدعيمها، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤكد وفعال في النشاط الحكومي".[2]

ويعرف قاموس علم الإجتماع الحزب السياسي بأنه" تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه،والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا".[3]

ويرى كل من بطرس غالي ومحمود عيسى أن الحزب السياسي بأنه "عبارة عن وحدة معقدة ومنظمة إجتماعية لها جهاز إداري كامل وهيئة موظفين دائمين، كما أن له أنصار عديدين بين

---

[1] رعد صالح الألوسي، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 89.

[3] مدحت أبو النصر، **الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية**،(مصر: إثراك للنشر و التوزيع، ط1، 2004)، ص 10.

أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة بهدف الوصول غلى السلطة".

أما إسماعيل سعد فيعرف الحزب السياسي بأنه "إتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح الحزب".

كما يعرف الحزب السياسي بأنه "عبارة عن منظمة متخصصة في تمثيل الناس، تهدف إلى كسب الإنتخابات، تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم مجموعة من المبادئ والقيم، ولهم أهداف عامة لصالح المجتمع، و أهداف خاص لصالح أعضاء الحزب على رأسها الحصول على السلطة.[1]

كما يعرف الحزب السياسي على أنه "التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من أجل المناصب الإنتخابية. كذلك تعريف أخر بشرط في تعريف الحزب أن يسعى إلى الحصول على السلطة عن طريق الإنتخابات، فقد يسعى الحزب إلى شغل مناصب وزارية بتعيين مباشرة من الحزب الحاكم.[2]

كما نجد هناك تعريف يربط بين الأحزاب السياسية والجمعيات كالتعريف الذي يرى أن الحزب هو جمعية أفراد كبيرة أو قليلة العدد من التنظيم هدفها التعبير عن الآراء والرغبات السياسية لأعضائها والمتعاطفين معها، ففي الديمقراطية الليبرالية المبدأ هو حرية الجمعيات ومن ثم حرية تكوين الأحزاب السياسية.[3]

---

[1] مدحت أبو النصر، **مرجع نفسه**، ص 11.

[2] صالح جواد الكاظم، علي غالب، **الأنظمة السياسية**،(بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 110.

[3] محمد إبراهيم خيري الوكيل، **الأحزاب السياسية بين الحرية و التقيد**،(السعودية : دار الفكر للقانون و النشر و التوزيع، ط1، 2011)، ص 55.

ولكن هناك فرق أن القيود التي تخضع لها الجمعيات العادية من حيث رقابة الإدارة أو إشرافها يتنافى مع طبيعة الأحزاب، ففي النظام الديمقراطي يقوم الصراع فيه بين الأحزاب ولا تمارس عليها نفس القيود التي تمارس على الجمعيات.[1]

كما تعرف الأحزاب السياسية على أنها عبارة عن جماعات تحققت لها درجة معينة من التنظيم و الإستمرار، ومعنى ذلك أنها تختلف عن المنظمات أو التنظيمات السياسية المؤقتة التي تتكون لخدمة هدف معين في فترة زمنية محددة وتنتهي مهمتها بتحقيق هذا الهدف.[2]

بالإضافة أن الحزب السياسي هو تجمع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن أراء و مواقف و مصالح و تطلعات أعضائه و مؤيديه، و عن خياراتهم السياسية و إفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب يطمح أساسا إلى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم.[3]

كما يمكن القول أن الحزب السياسي هو ذلك التنظيم الذي يظم مجوعة من الأفراد التي تحمل رؤى سياسية موحدة، تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة و التأثير فيها.

ثانيا: خصائص الأحزاب السياسية:

يمكن إستخلاص خصائص الأحزاب السياسية من خلال التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية ومن أهم خصائصها مايلي:

1-تنظيم دائم : أي أن عمره يتجاوز عمر أعضائه الذين أنشأوه، بحيث يستمر هذا التنظيم في الوجود ويدوم بعدهم، وهذا من أجل تمييزه عن الفرق الغرضية التي تنشأ بغرض معين ثم تنتهي، فهو يعبر عن مصالح دائمة، ومستمرة لمجموعة من الناس أو فئة من المجتمع. ويدوم هذا التنظيم لعدة سنوات مهما إختلف أو تغير أعضائه الذين أنشأوه أول مرة.

---

[1] محمد إبراهيم خيري الوكيل، **مرجع نفسه**، ص 56.

[2] ميلود ولد الصديق، **الإنقسام الإجتماعي و أثره على بنية الأحزاب السياسية**،(مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2013)، ص 72.

[3] عصام سليمان، **مدخل إلي علم السياسة**،(بيروت : دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، 1989)، ص 94.

2-**تنظيم وطني :** أي أنه ليس مجرد تنظيم محلي على مستوى قاعدة محلية أو إقليم محلي، بل يربط بين المستوى المحلي والوطني، وتكون هناك علاقات بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن عن طريق الخلايا وقسمات ولجان و فيدراليات جهوية.[1]

3- السعي للوصول إلى السلطة: أي أنه يهدف بالدرجة الأولى للوصول إلى السلطة وتولي الحكم وممارسته سواء كان منفردا أو بالإشتراك مع أحزاب أخرى، وتولي السلطة على المستوى المحلي أيضا وهذا ما يميزه عن الجماعات الضاغطة، والنقابات التي تدافع عن فئة إجتماعية معينة وعن مصالح محدودة ولا تهدف للوصول إلى السلطة السياسية.[2]

4-الحصول على الدعم الدائم الشعبي :

يسعى ويعمل كل حزب سياسي على تحقيق أهدافه بالإعتماد على الدعم الشعبي وبجمع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أفكاره وبرنامجه بشكل سلمي وعن طريق الإقناع، وهكذا يحصل على أصوات الناخبين الذين يمكنونه من تحقيق أهدافه.

هذا المعيار يميز الحزب عن النوادي والجمعيات المغلقة التي تعمتد في نشاطها على طرق و وسائل أخرى ولها أهداف أخرى.

5-المذهب السياسي: الحزب السياسي لبد أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه و لتطبيقه و أن يكون له برنامج متميز عن غيره يتفرد به.

6-تنظيم واسع: يشمل كافة وكل أطراف المجتمع من العاصمة إلى أصغر وحدة إدارية، وبهذا يختلف الحزب في كونه محصور بجماعة معينة كأن تكون مجموعة من النواب أو غيرهم.[3]

---

[1] أمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2004)، ص 243.

[2] **مرجع نفسه**، ص 244.

[3] ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**،(الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004)، ص 212.

هذه جملة من الخصائص التي تتميز بها الأحزاب السياسية عن غيرها من التنظيمات المختلفة، كالجماعات الضاغطة والنقابات، فالأحزاب السياسية لها ميزات وخصائص خاصة، مما جعلها ظاهرة سياسية متميزة عن باقي الظواهر السياسية وهذه الميزة لها أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب السياسية وهي الأداة الساعية للفكاك من أسر التخلف وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها[1].

7-وحدة المبادئ: فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون له منهج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا من أجل الدعوة لها ونشرها والدفاع عنها.

8-وحدة التنظيم: إذ أنه من الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق وصارم يحكم أعضائه.[2]

9-وحدة القيادة : إنه من المعروف لكل حزب قيادة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التي نشأ من أجلها، ولهذا فإن وحدة القيادة تعتبر ضرورية لأن عليها مهمة توزيع وتنظيم السلطة داخل الجماعة الحزبية.

[1] أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص 05.

[2] ميلود ولد الصديق، **مرجع سابق**، ص 73.

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية وتصنيفها وتأسيسها.

إنه من المعلوم أن لكل حزب سياسي وظائف يقوم بها تضمن إستمراريته، فهناك الكثير من الدراسات التي ركزت علي الجانب الوظيفي للأحزاب السياسية. كما يختلف تصنيف الأحزاب بإختلاف الأهداف و البرامج و الإيديولوجيات التي يتبناها كل حزب إضافة إلى طبيعة النظام السياسي الذي توجد في ظله الأحزاب، إذ لكل دولة قوانينها التي تضعها كشروط لتأسيس الأحزاب و بالتالي يختلف تأسيس الأحزاب من دولة إلي أخرى.

من خلال هذا المبحث سنحاول التفصيل في وظائف الأحزاب السياسية و تصنيفها و تأسيسها.

المطلب الأول : وظائف الأحزاب السياسية.

ولكي تتمكن الأحزاب السياسية من أداء العملية السياسية لابد لها من القيام بمجموعة من الوظائف المنوطة بها من أهمها:

1.الوظيفة التنظيمية:

تمكن هذه الوظيفة في تفعيل وتنظيم ما تتطلبه الحياة السياسية وتحويل الأفكار المتعددة إلى خيارات كبرى تهم المجتمع، ففي مجتمع تتشعب فيه الآراء والأجواء وتتضارب الميول السياسية يصعب فيه بروز تيار فكري مسيطر، لذلك كان على الأحزاب السياسية أن تقوم بدور المحفز و الموحد لإختيار القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة للشعب.

يعبر روجي جيرارد (ROGER GERERD) عن هذه الوظيفة ببناء الحياة السياسية وتشكيل الرأي العام، فالأحزاب السياسية حسبه تلعب دورا هاما في التعبير عن أصوات الناخبين و وسيلتها في ذلك أن تعرض لهم وسائل تعتزم إستخدامها من أجل تحقيق أهدافها وإعداد البرامج السياسية الكفيلة بتحقيق ذلك.[1]

[1] ميلود ولد الصديق، **مرجع سابق** ص 75.

2. الوظيفة التكوينية والإعلامية :

تتولى الأحزاب عملية تثقيف أعضائها قصد الدفاع عن أراء الحزب ومبادئه وتمدهم بالمعلومات التي يستطيعون من خلالها مواجهة التغيرات الحالية والمستقبلية، سواء على صعيد المواطنين أو على صعيد الحاكمين، فتشكل بعملها هذا نقطة إتصال بين الحاكم والمحكومين.

أما الدور الإعلامي للحزب لا يقتصر على العضو أو النائب، بل يتعداه إلى الناخب من حيث إمداده بالمعلومات والإرشادات التي تنمي لديه ملكة فهمه للظواهر السياسية و الإجتماعية وتساعده على إختيار الأصلح والأنسب لمصالحه.

وقد عبر جون ماري دنكال J.M.DANKAL عن هذه الوظيفة بعملية الدمج الإجتماعي.[1]

فالأحزاب تقوم بدور الدمج الإجتماعي على المستوى الفردي فتوفر لأعضائها وسيلة للتكيف وفرصة للإلتقاء و الإندماج في مجموعة ما. والعمل في مجال دمج المجموعات الإجتماعية وهو الأمر الذي يعطي الأحزاب دورها الأهم كوسيطة بين المواطنين والسلطة.[2]

3. الوظيفة الإنتقائية والإنظباطية:

وتظهر الوظيفة الإنتقائية خاصة ضمن أحزاب الأطر سواء على صعيد الأعضاء و النواب أو الدوائر الإنتخابية، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الأحزاب ترتكز على عامل الثروة، وعلى إختيار الصفوة وعلى العكس من ذلك فأبواب أحزاب الجماهير مشرعة أمام كل طالب إنتساب. وهذا الإطار يشار إلى أن الدول ذات نظام الحزب الواحد بحيث لا وجود

[1] ميلود ولد الصديق، **مرجع نفسه**، ص 75.

[2] جون ماري دانكال، **علم السياسة**،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997)، ص 271.

للمعارضة، فالحزب يقدم مرشحا واحد عن الدوائر الإنتخابية ويتولى الشعب المصادقة على ترشيحه من دون أن يكون له حرية الإخيار بين عدد من المرشحين. [1]

فالوظيفة التقليدية للأحزاب السياسية تتمثل في وظيفة إنتقاء المرشحين، فتقوم الأحزاب بدور هام جدا فإن تحصيل الحاصل أن الفرد لكي ينتخب يجب أن يكون مرشحا. فالحزب يشكل المكان الطبيعي الذي سيتعلم فيه الأفراد الذين سيصبحون رجال السياسة في المستقبل.[2]

بالإضافة إلى وظيفة إعداد البرامج وصياغة السياسة العامة للحزب، وهي التي تحدد النشاطات الأساسية للأحزاب السياسية، وهي عبارة عن المقترحات المتماسكة والواقعية التي تعرضها الأحزاب على الناخبين.

بالإضافة إلى هذه الوظائف يوجد هناك العديد من الوظائف التي إتصلت بالأحزاب السياسية وسوف سنعرض أهمها كالأتي:

- **وظيفة تكوين وتنمية الكوادر السياسية والقيادات:**

تعد الأحزاب السياسية مدارس للشعوب، ومدارس لتكوين القيادات السياسية وذلك بإعداد من يتوسم فيهم الحزب خيرا من أصحاب القدرات الفكرية و الفنية وتدريبهم والدفع بهم إلى الإنتخاب وتولي المناصب.

فالأحزاب السياسية تقوم بإعداد أعضائها ثقافيا وسياسيا، لكي يكون بإمكانهم المشاركة في الحياة السياسية للبلد كما يقوم بتدريبهم على القدرة على قيادة مؤسسات الدولة والمجتمع وذلك من خلال الممارسة العملية داخل أجهزة الحزب وبالتالي يمتلكون كفاءة عالية لأداء الأدوار القيادية داخل الأحزاب والدولة والمجتمع.[3]

---

[1] إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري و النظم السياسية**،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط4، 1989)، ص 158.

[2] جون ماري دانكال، **مرجع سابق**، ص 266-268.

[3] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 31.

- **وظيفة التوسط بين الحكام والمجتمع:**

فالأحزاب السياسية تمثل حلقت وصل بين الحكام والمحكومين لأنها تتحمل مسؤولية إيصال الرغبات العامة إلى الحكام، بل تقوم بتجميع المصالح العامة وتعرضها على الجهات الحاكمة للإستجابة لتلك المصالح والرغبات ولإيجاد الفرص المناسبة لمناقشتها في مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.[1]

- **الوظيفة الرقابية:**

تقوم الأحزاب بعملية الرقابة، و حتى تلك الأحزاب التي لم تصل إلى الحكم فتكون أحزاب معارضة تقوم بالرقابة على الأحزاب الحاكمة التي تعجز عن تنفيذ وتحقيق برامجها، فتقوم هذه الأحزاب بمراقبة أعمال الحكومة في إحترامها لنصوص الدستور وكذلك القوانين، وهذه مهمة الأحزاب المعارضة حيث تقوم على مراقبة ومحاسبة الحكومة، أي الأحزاب الفائزة في الانتخابات وعملها على إنجاز ما وعدت القاعدة الشعبية في الحملات الإنتخابية والتصرف وفق ما تقتضيه المصالح العامة للمجتمع[2]

- **وظيفة تنظيم إختلافات المجتمع والمحافظة على إستقراره:**

حيث تقوم الاحزاب السياسية بدور مهم و أساسي، هو تحويل الانقسامات الطبقية في المجتمع إلى انقسامات منظمة، ذلك لأن الحياة السياسية مليئة بالإتجاهات المتعارضة إيديولوجيا ودينيا وأخلاقيا وإقليميا وغيرها، ومليئة أيضا بالأطماع والآمال والمصالح المتباينة، ولقد قيل بأن الأحزاب من أكثر الأدوات الفاعلة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الإجتماعية.[3]

---

[1] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع نفسه**، ص 32.

[2] **المكان نفسه.**

[3] إسماعيل الغزال، **مرجع السابق**، ص 160.

- **وظيفة التوعية والتعلم السياسي :**

من أهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية، حيث تقوم بوظيفة التنشئة السياسية فالأحزاب تتولى توجيه المواطن وتوعيته بالمشكلات وإطلاعه على حقيقة الأمور وبيان أسبابها و إقتراح وسائل حلها، يؤدي ذلك إلى تكوين وعي ثقافي وسياسي لدى الأفراد، وتمكنهم من المشاركة في المسائل العامة وتعطيهم القدرة على صواب الاختيار. فالتنظيم الحزبي هو الذي يعزز التعليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية، سواء في عامته أو في تكوين نخبة ممتازة، يعهد إليها بالحكم إذا أبدت هذه الفئة شيئا من التفوق والتفهم العميق لمبادئ الحزب وسياسة الحكم.[1]

- **وظيفة تكوين وتوجيه الرأي العام:**

تقوم الأحزاب بتحويل المواقف الفردية بعد التنسيق بينها إلى رأي عام، يمثل اتجاه سياسيا محددا طبقيا كان أم فكريا، فإن الحزب هو الأداة الوحيدة لبلورة تطلعات ملايين الأفراد المتباينة في درجة الذكاء، والمعرفة السياسية والمصلحة الإقتصادية.

فدور الأحزاب السياسية هو خلق الرأي العام لا يتفق عن وضع الحلول كلما يجابه المجتمع مشاكل مؤقتة، وكذلك تنمية الرأي العام وجعله قادرا على تفهم ما يعرض عليه.[2]

- **وضيفة تحقيق التكامل القومي:**

في الدول التي تعاني من انقسامات عرقية ولغوية ودينية وطائفية ترتبط عملية التكامل القومي بهدف اكبر هو بناء الأمة من ناحية وبناء الدولة من ناحية ثانية، حيث توجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى.

---

1 إسماعيل الغزال، **مرجع نفسه**، ص ص29- 30.

[2] **مرجع نفسه**، ص 31.

- **وظيفة التعبئة السياسية:**

تبرز هذه الوظيفة بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد خاصة في إفريقيا، تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول والحزب معا أي التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

- **وظيفة الضبط والسيطرة:**

وتوجد في دول العالم الثالث خاصة التي أخذت بنظام الحزب الواحد حيث يكون الحزب أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.[1]

- **وظيفة إضفاء الشرعية:**

إن الحزب الواحد في العديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين.[2]

- **وظيفة التجنيد السياسي:**

ونقصد به عملية إختيار الأفراد لشغل مناصب وأدوار من نسق إجتماعي ما، أي شغل مناصب رسمية في الدولة، وهي من أهم وظائف الحزب السياسي حيث يمثل هذا العمل في حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين وجعلهم يعتنقون المشروع السياسي والتصويت على مرشح الحزب.

1-أمين البار،**مرجع سابق** ، ص 33.
2 نورالدين حاروش، **مرجع سابق** ، ص 34.

- **وظيفة التحديث والتنمية السياسية:**

وتتمثل في إنعاش الحياة السياسية في المجتمع الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية و الإتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، كما تفعل الأحزاب في عملية التداول السلمي على السلطة من خلال الإنتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني. ناهيك عن قيام الأحزاب بدور مؤكد في التفاعل السياسي داخل البرلمانات وخاصة عمليتي التشريع والرقابة.[1]

وهذه الوظائف المتعددة للأحزاب السياسية بالإضافة إلى جملة من المهام الرئيسية و الضرورية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في الحياة العامة، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم ومن هذه المهام ما يلي:

1- تنظيم وإدارة قطاعات من الشعب وبلورتها.

2- توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة الرقي والتنظيم الفعال بشكل يسهل على الأفراد طرح أفكارهم و إختيار البدائل للتعامل السياسي، وأن مهمة الحزب هي سد الفراغ عند إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للإتصال مع الهيئة الحاكمة.

3- الحصول على تأييد الأفراد والجماعات بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة و الإستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية، وفي هذا الخصوص تقوم الأحزاب بإختيار مرشحين لها في الإنتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة(مبادئ الحزب) وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة وتشريع ما تريده وما يكون مناسب للشعب من قوانين، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل، لا عن عجز ولكن لعدم توفر التنظيم والمعلومات اللازمة للقيام بذلك.[2]

4- ممارسة الحزب دور الوسيط أو همزة الوصل بين الرأي العام والحكومة.

---

[1] نورالدين حاروش، **مرجع نفسه**، ص ص 122-123.
[2] **مرجع نفسه**، ص 126.

5- إستقطاب المرشحين والأعضاء.

6- الحفاظ على صلابة وتضامن مجموعتها.[1]

7- تنظيم الإدارة السياسية للشعب، والتسويق لمبادئ الحزب.

8- إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الإلتزام السياسي.

9- إختيار القادة لإنتخابهم من طرف الشعب الأمر الذي يستدعي مستوى من الوعي لدى المواطنين لضمان الإخيار الصحيح.

ويرى **كيومان** أن الديمقراطية يمكن أن تواجه أزمة شديدة في فشل الأحزاب في ممارسة هذه المهام، مما يهيئ المناخ لصعود الحركات الراديكالية التي تصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد.[2]

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية وتأسيسها

أولا: **تصنيف الأحزاب السياسية**

تتنوع الأحزاب وتختلف بحسب عدة معايير فهناك عدة تصنيفات للأحزاب السياسية ومتعددة، إذا ليس هناك معايير محددة للأحزاب و إنما تصنف بحسب الصفات والخصائص التي يتوفر عليها كل حزب بحسب أهدافه، حجاته، برنامجه، ايديلوجية أو تنظيمية وأيضا بحسب النظام السياسي الذي يتواجد في ظله غير أن العديد من الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية ومن أهم أنواع الأحزاب السياسية نذكر منها ما يلي اقتراح موريس دفرجيه في تصنيف للأحزاب إلى:

---

[1] فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2012/2011)، ص 38.

[2] **مرجع نفسه**، ص 40.

أ. **أحزاب الأطــر:** فهي الأحزاب التي نشأة داخل المجموعات البرلمانية، فالتنظيمات التي إتخذت شكل الحزب وفق السيرورة المدروسة في الشعبة السابقة ولقد كانت هذه التنظيمات متكيفة كليا مع الديمقراطية الليبرالية في القرن 19، وهناك سمات تميز أحزاب الأطر، وهي جهدها الضعيف من أجل إنتساب الأعضاء، وهيمنة القمة على القاعدة.[1]

إن أحزاب الأطر لا توجد في الحقيقة إلا في الدوائر الانتخابية التي تمتلك فيها منتخبين. ويؤكد موريس دفرجيه أنها رغم ذلك فإن بنائها ضعيف نسبيا ويتمتع أعضائه بحرية كبيرة، وليس للهيئات المركزية أي سلطة عليهم[2].

و إن أكثر الأحزاب الأوربية المحافظة و الأحزاب الأمريكية هي أحزاب أطر إذ أن أعضائها يختارون عن طريق انتقائهم بواسطة زملائهم لذلك يرى دفرجيه أن هذه الأحزاب لازالت تحت تأثير الأعيان وتخضع لإمرة زعمائها وإن جرى تحديثها وتكييفها مع توجهات الأنظمة الانتخابية.[3] ومن أحزاب الأطر الحزب الراديكالي في فرنسا، والاتحادية الوطنية للجمهوريين المستقلين(F.N.R.I).

ب. **أحزاب الجماهير:** وتظم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بغضهم البعض، ومع القيادة وتقوم الأعضاء بتسديد اشتراكات مثالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي[4].

وتعتبر هذه الأحزاب أكثر إنفتاحا من أحزاب الأطر إذ هي تعمل على جمع أكبر قدر من الأعضاء، فالعضوية تكتسب في هذه الأحزاب بصورة مباشرة. ويتجسد هذا النوع الأحزاب من خـلال نمطيـن من الأحـزاب، النمـط الإشتراكي والنمط الشيوعي.

---

[1] فليب يارو، **علم الإجتماع السياسي**، ترجمة محمد حرب صاصيلا،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدرسات و النشر و التوزيع، 1998)، ص368

[2] ميلود ولد الصديق ، **مرجع سابق** ، ص 88.

[3] جون ماري دانكال، **مرجع سابق** ، ص 232.

[4] نورالدين حاروش، **مرجع سابق** ، ص 128.

ولقد وجه لتصنيف دفرجيه عدة انتقادات من أهمها عدم قدرته على الإحاطة بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والأخذة في الازدياد والتعقيد في تركيبها وطبيعتها ومن أمثلة ذلك الأحزاب الدينية.[1]

إقترح عالم السياسية الفرنسي جون شارلو (JEAN CHARLOT) تصنيف ثلاثي جديد بدل من التصنيف التقليدي الذي وضعه دفرجيه، وأخذ بعين الإعتبار ليس فقط الإيديولوجية و التنظيم الظاهري للحزب ولكن على الأخص أهداف الحزب و إستراتيجيته. فميز بين أحزاب الأعيان و أحزاب المناضلين و أحزاب التجمع.

- **أحزاب الأعيان:** تشبه أحزاب الأطر وتظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب بالإضافة يتمتعون بالتأثير والسمعة التي يتمتع بها، إما على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل العمليات الإنتخابية[2].

ويمكن القول أن هذه الأحزاب تمثل الطبقة المهمة لاسيما البرجوازية والأعيان في المجتمع.

- **أحزاب المناضلين:** تولي أهمية كبيرة لمناضلي الحزب والمنتسبين له، والذين يدفعون اشتراك ويبذلون نشاط لمصلحة الحزب وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثير كبير على نجاح الحزب واتخاذ قراراته لكي يتمكن من مواصلة عمله من الناحية المادية.

- **أحزاب التجمع:** تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في الحملات الانتخابية فهي أحزاب غير طبقية وتهدف أي تهيئة الناخبين من أصل إجتماعي ومهني وعرفي مختلف.[3]

وتتميز عن أحزاب الأعيان بكونها تأخذ بالآليات الديمقراطية في تعاملها مع الجماهير.

---

[1] إسماعيل الغزال، **مرجع سابق**، ص 165.

[2] ميلود ولد الصديق، **مرجع نفسه**، ص 90.

[3] أمين البار، **مرجع سابق** ، ص ص 31-32.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات يوجد تصنيفات أخرى متعددة ومختلفة نذكر منها:

- **أحزاب الأشخاص:** تدعوا إلى التغيير المعتدل وبفضل المنافسة، ويتم تجهيز قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار. شعبيتها محدودة وقليلة الإنتشار على مستوى الطبقة الوسطى تعتمد على أسلوب الحوار والخطاب.[1]

وتبنى على أساس الروابط العائلية في المجتمع القبلي ولا تتدخل العوامل الاقتصادية أو السياسية في تكوين مثل هذه الأحزاب، بالإضافة إلى أحزاب الأشخاص تنتشر في الوطن العربي، نجد أحزاب الحركة الوطنية التي جاءت كرد فعل على الإستعمار غايتها الأولى هي الحصول على الإستقلال وتوحيد المقاومة.[2]

و هناك أيضا:

❖ **أحزاب الكوادر:** ظهرت هذه الأحزاب لتعارض النظام القائم، أسمت إيديولوجيتها بالثورة ورفضت المنافسة الحزبية ونجد نخبتها من المثقفين والموظفين، وهذه الأحزاب يغلب عليها الطابع الثقافي كالخطب والمحاضرات.[3]

❖ **أحزاب الحركة الوطنية:** ظهرت كرد فعل على الإحتلال، كان هدفها الإستقلال إنتشرت في الريف أكثر من الحظر، وكان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في مسارها.[4]

❖ **أحزاب البرامج:** هي أحزاب ذات برامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة وتتغير مواقفها وسياستها العامة من فترة إلى أخرى تماشيا مع الظروف المتغيرة، وميزة هذه الأحزاب

---

[1] امين البار، **مرجع سابق**،، ص 31.

[2] بطرس بطرس غالي، **مدخل العلوم السياسية و الفكر السياسي**،(بيروت : المؤسسة العربية للدرسات العربية للنشر و التوزيع، 1970)، ص 72.

[3] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص 95.

[4] أمين البار، **مرجع سابق**، ص 32.

بقدرتها على التكيف مع الظروف وتتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها، وتتسم بالمرونة و لا تتمسك بعقيدة جامدة تقيدها.[1]

وهي أحزاب لا تتطلع إلى جماهير شعبية قط، وخالية من أي ايديلوجية معينة ومن أمثلة أحزاب البرامج الحزب الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزب المحافظين البريطاني والحزب الليبرالي الاشتراكي.

❖ **أحزاب المصالح** : تتواجد مثل هذه الأحزاب في النظام الحزبين وهي أحزاب تبني مصالح لجماعة كبيرة ومنظمة من الإفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة، وقد تكون هذه المصالح مثالية مثل الحزب الأمريكي لتحريم صنع الخمر وبيعه، ويمكن أن تكون مادية كالأحزاب الزراعية ويمكن أن تجمعها المثالية والمادية.[2]

❖ **أحزاب العقيدة:** وهي تركز حول عقيدة معينة ومحددة بحيث تقدم تفسيرا متكاملا ومعقولا للواقع الإجتماعي وتصنع تصورا محددا للمجتمع المنشود و يلتفت الأفراد حول الحزب بسبب التصديق و الإيمان بأفكار وتفسيرات التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب و أهدافه ونشاطه وموقفه.

ويصنف الدكتور محمد طه بدوي هذه الأحزاب بأنها تقوم على أساس من الإيمان بإيديولوجية محددة تعمل على وضعها وتنفذها من ثنايا الوصول إلى سلطة الدولة مثل الأحزاب الشيوعية و الأحزاب الليبرالية و الأحزاب الاشتراكية.

أما الدكتور كاظم المشهداني قد تكون مجموعة قيم عليا سياسية و أخلاقية ودينية وقومية و غيرها وهي مجرد رأى يسند إليها الحزب في تكويـــن مواجهـــة إتجـــاه الأحـداث و المشكـــلات

[1] بركات ورفاقه، **مبادئ علم السياسة**،(الرياض : مكتبة العيبكان، ط2، 2001)، ص 233.

[2] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق**، ص 44.

سياسية. فالأحزاب العقائدية في نظره هي التي تعتنق قيم ومبادئ شاملة.[1]

وتصنف الأحزاب أيضا على أساس الدين إلى أحزاب دينية وأحزاب علمانية.

1- **الأحزاب الدينية** : وهي أحزاب تنشأ على أساس ديني أي تنتج عن سياسة دينية وهي أحزاب التي تحقق الوحدة الدينية للمؤمنين في كل مكان كحركة الإخوان المسلمين والأحزاب المسيحية في أوروبا.

و نلفت النظر أن مثل هذا النوع من الأحزاب يمنعه الدستور الجزائري من إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي.

2- **الأحزاب العلمانية** : وهي التي تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتسعى للاهتمام بقضايا الحياة المعاصرة كالحرية والعدالة و المساواة دون تمييز بين الأفراد على أساس ألوانهم أو دينهم أو أصلهم أو عقائدهم. ومعظم الأحزاب الأوربية أحزاب علمانية كالحزب الاشتراكي الفرنسي.[2]

و أيضا هناك تصنيف يكون بحسب العضوية إلى :

- **أحزاب مباشرة** : وهي الأحزاب التي لها تنظيم حزبي يقبل بنظام الأفراد إليها مباشرة كالأعضاء، وبذلك هي أحزاب مباشرة تقبل العضوية الفردية.[3]
- **أحزاب غير مباشرة:** بحيث أن الأحزاب ومن دون الإعتماد على نظام يعهد إليها مباشرة تصنع بشكل جماعي مندوبي منظمات و جمعيات مختلفة هي غالبا وراء تشكيلها (النقابات،والجمعيات).

---

[1] محمد كاظم المشهداني، **مرجع سابق** ، ص217.

[2] قحطان أحمد سلمان الحمداني، **الأساسي في العلوم السياسية**،(عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2004)، ص 322.

[3] **مرجع نفسه** ص 323.

وتصنف الأحزاب السياسية جغرافيا إلى :

- **أحزاب قطرية:** وتكون سياستها ومبدئها واهتماماتها وسلوكها ضمن إطار وطني أي داخل الدولة أو الوطن الواحد، دون امتدادات خارج الوطن مثل الحزب الديمقراطي في مصر، والحزب الدستوري الإشتراكي التونسي.[1]
- **الأحزاب الإقليمية:** وتكون أهدافها ضمن إطار إقليمي كالحزب القومي الإجتماعي السوري الذي يقتصر هدفه في توحيد بلدان الخصيب (العراق، سوريا،لبنان ،الأردن فلسطين).
- **الأحزاب الدولية:** وهي التي تكون أهدافها بعد من الوطن والإقليم، أي البعد الدولي ومنها الأحزاب الإشتراكية الدولية التي تظم الأحزاب الاشتراكية المعتدلة أو الديمقراطية لاسيما الأحزاب الاشتراكية الأوربية و الإفريقية والأسيوية.

المطلب الثاني: تأسيس الأحزاب السياسية

لكل دولة قوانينها التي تضعها كقيود وشروط لتأسيس الأحزاب، وبالتالي فهي تختلف من بلد لأخر، لكن في الدول العالم المتقدم لا توضع قيود ولا شروط قانونية لتأسيس الأحزاب السياسية.

تجدر الإشارة بأن عمل و نشاط الأحزاب السياسية في الجزائر يرتكز على مبادئ الديمقراطية في كل الظروف و في جميع الحالات، لأن الجزائر دخلت في مرحلة إنتهاج و تطبيق نمط ديمقراطي تعددي (التعددية الحزبية)، و حتى لا تكون الأحزاب السياسية مخالفة للنظام السياسي في البلد، بحيث وضع المشرع جملة من الضمانات الدستورية وضمانات القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى هذه الضمانات الدستورية و كذلك ضمانات القانون العضوي

[1] قحطان أحمد سلمان الحمداني، **مرجع نفسه** ص 224.

أولا: الحماية الدستورية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية: كرس الدستور الجزائري حرية تأسيس الأحزاب السياسية، كما وفر جملة ضمانات مرافقة، بحيث عرفت التعددية الحزبية في الجزائر منذ الحقبة الإستعمارية، ورغم دلك فهي ليست وليدة البيئة الجزائرية التي ورثت مؤسسات تقليدية أخرى للتهيكل والتنظيم.[1]

وعقب إستعادة السيادة الوطنية حظرت السلطات الجزائرية إنشاء الأحزاب السياسية بموجب مرسوم 1963/08/14، و إحتكرت جبهة التحرير الوطني ممارسة النشاط السياسي إلى غاية 1989، لكن ذلك لم يمنع ظهور أحزاب سياسية أخرى ظلت تعمل في السر.

ولقد تم الإعتراف بالتعددية السياسية لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة40 من دستور 1989/04/23 التي أسست لحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. ولم يشأ المؤسس إستعمال لفظ الأحزاب مفضلا تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي وهذا يتحمل عدة تفسيرات منها:[2]

- إعتبر جانب من الفقه ذلك تخوفا وعدم إعتراف صريح بالتعددية الحزبية، بإعتبار الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة، و إفترض عدم قيام أحزاب قادرة قوية على المنافسة السياسية.

- تم تحرير الدستور في عجالة من قبل رئاسة الجمهورية دون إسناد المهمة لندوة وطنية وهذا راجع لرفض نواب المجلس الشعبي الوطني للتعددية الحزبية بإعتبارها خطر على الوحدة الوطنية والخيارات الأساسية للبلاد.

---

[1] جامل صباح،**الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي 12-04** ،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ،(12-06)،ص118.

[2] **مرجع نفسه**، 119.

غَيَرَ المشرع الدستوري الإصطلاح إلى الأحزاب السياسية في دستور 1996 وهو أقوى دلالة، حيث نصت المادة 52 من هذا الدستور في فقرتها الأولى على:"حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون".[1]

ثانيا: الضمانات المكرسة في القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية: تضمن القانون العضوي 04/12 جملة من الضمانات العامة و الإدارية القضائية، هي كالآتي:

أ. **الضمانات العامة:** تتجلى هذه الضمانات في حرية الإنتماء السياسي و المساواة بين المواطنين الأصليين أو المتجنسيين و مزدوجي الجنسية في ممارسة هذه الحرية.

ب. **حرية الإنتماء السياسي:** لم يقيد المشرع الإنتماء للأحزاب السياسية و بشرط السن و هذا ما نصت المادة 10 من القانون العضوي[2].

ج. **إلغاء شروط الجنسية الجزائرية للأعضاء المؤسسين:** لتأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه إشترط القانون العضوي 04/12 في نص المادة 17 "أن يكون الأعضاء المؤسسين من جنسية جزائرية، حيث سوى المشرع بين الحاملين للجنسية الجزائرية الأصلية و المكتسبة و مزدوجي الجنسية لممارسة هذا الحق، كما لم يشترط إنقضاء مدة زمنية على تاريخ إكتساب الجنسية، و هذا تطبيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون المكرس دستوريا.[3]

إكتفاء المشرع بشرط الجنسية الجزائرية بغض النظر عن ما إذا كانت أصلية أو مكتسبة أو المزدوجة لتأسيس الأحزاب، يفقد فاعلية أمام ما جاء به التعديل الدستوري لسنة

[1] المادة 52 من دستور 1996.

[2] المادة 10 من القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية

[3] المادة 17 من الأمر 04/12

2016، الذي أضاف شرط التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها لتولي المسؤوليات العليا في الدولة و الوظائف السياسية.[1]

د. الضمانات الإدارية: مقابل ما تمارسه وزارة الداخلية من سلطات تقديرية إزاء مشروع الحزب خلال كل مراحل تأسيسه، حرص المشرع على منحه مجموعة الضمانات تمثل قيودا على سلطة الإدارة. و تتمثل في :

- **وجوب تسلم الوصل:** يتضح من نصي المادتين 18 و 27 من القانون العضوي 04/12 أن الوزير ملزم بالتسليم الفوري للوصل عند تلقيه ملف التصريح التأسيسي و ملف الإعتماد، بحيث يمثل هذا الوصل إثبات مادي للإداع و تكمن أهميته في حساب الأجال القانونية المنصوص عليها في المادتين 23 و 34 من القانون العضوي.[2]

- **القيد الزمني:** قيد المشرع سلطة الإدارة زمنيا بأجال قصيرة لإصدار قرارها و حدد القانون العضوي الآجال في ستين يوما بالنسبة للترخيص بعقد مؤتمر تأسيسي، و رفض التصريح التأسيسي، منح الإعتماد أو رفضه.[3]

تكمن أهمية القيد الزمني في ضمان سرعة الإجراءات، و إعتبار سكوت الإدارة بعد إنقضاءها قبولا ضمنيا، من جهة أخرى تعد مهلة ستين يوما كافية بالنسبة للوزير لدراسة الملف و التحقق من إستفاء الشروط القانونية اللازمة لتأسيس الحزب.

- **القبول الضمني للتصريح التأسيسي و الإعتماد:** حسب نص المادة 23 يعد سكوت الإدارة بعد إنقضاء آجال الستين يوما على إداع طلب و ملف التصريح التأسيسي بمثابة ترخيص ضمني للأعضاء المؤسسين من أجل التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي خلال أجل

[1] المادة 63 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[2] المادتين 23 34 من القنون العضوي رقم 12-04

[3] المواد 21-22-29-30 من القنون العضوي 12-04.

سنة واحدة من تاريخ إشهار الترخيص بعقد المؤتمر في يوميتين إعلاميتين على الأقل (المادة 24 من القانون العضوي 04/12).

- **وجوب تسبيب قرارات الإدارة:** ألزم المشرع الوزير المكلف بالداخلية بتعليل قراراته الرافضة منح الترخيص للأعضاء المؤسسين (المواد 21 الفقرة1 و 4، 22 الفقرة 1 ، و 30 من القانون العضوي).

يبين عنصر التسبيب مدى مشروعية القرار الإداري المتخذ إذا كان مبنيا على أسباب موضوعية تتعلق بمخالفة القانون العضوي، و من ثم يسهل التسبيب المهمة على القاضي الإداري.

- **وجوب تبليغ قرارات الإدارة** : الوزير ملزم بتبليغ قراراته للأعضاء المؤسسين في كل الحالات[1].

تكمن أهمية التبليغ الإلزامي فيما يلي :

- إعلام الأعضاء المؤسسين بالقرار إذ لا يحتج به إلا من تاريخ تبليغه.
- يبدأ سريان الآجال القانونية المقررة للطعن القضائي في القرار إبتداءا من تاريخ التبليغ.

في حالة عدم التبليغ تعد الإدارة تعد الإدراة في حالة سكوت الأمر الذي يعتبره المشرع قبولا ضمنيا للتصريح التأسيسي و الإعتماد.

- **حالة عدم إكتمال الملف** : قررت المادة 29 الفقرة الثانية انه يمكن للوزير خلال الآجال الممنوحة له طلب إستكمال الوثائق الناقصة و/أو إستخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لا يستوفي الشروط القانونية.

[1] المواد 21 الفقرة 01، الفقرة 04 ، و 22 الفقرة 01، 34 و 64 الفقرة 02 من القانون العضوي 12-04.

يمنح هذا الحل مرونة في الإجراءات فعوضا عن رفض طلب الإعتماد لعدم إكتمال الملف أو عدم إستفاء أحد أعضاء الهيئات القيادية الشروط القانونية تمنح الإدارة الأعضاء فرصة تصحيح الوثائق لأجل المطابقة مع القانون العضوي.

- **قابلية كل القرارات الصادرة عن الوزير المكلف بالداخلية للطعن القضائي:** حيث أخضع المشرع كل قرارات الرفض الصادرة عن الوزير للطعن القضائي أمام مجلس الدولة بإعتباره الجهة المختصة بالفصل في الطعون القضائية،* و في هذا ضمان لمبدأ المشروعية و حماية للحرية الحزبية من قرارات تجاوز السلطة و تعسف الإدارة.[1]

- **التحديد المسبق لأطراف الدعوة:** حدد المشرع أطراف الدعوة مسبقا و هم الأعضاء المؤسسون للحزب و وزير الداخلية بإعتبارهم ذوي الصفة و المصلحة على سبيل الحصر، و من تم لا يجوز للغير الإدعاء بوجوب مصلحة لرفع دعوى ضد الأعضاء المؤسسين أو وزير الداخلية تتعلق بتأسيس الحزب.

القيود الواردة على حرية تأسيس الأحزاب:

فرض المشرع الدستوري قيودا لتأسيس الأحزاب السياسية كما أحال على المشرع العادي لتحديد شروط أخرى بقانون عضوي، بحيث نجد قيود دستورية و قيود تشريعية.

أولا : القيود الدستورية: قيد دستور 1996 التكتلات السياسية إيديولوجيا (تقييد الحرية الإيديولوجية)، فضلا عن ذلك منح المشرع العادي سلطة تنظيم الحرية الحزبية، بحيث حضرت المادة52من دستور1996 التذرع بحق تأسيس الأحزاب السياسية لضرب القيم والمكونات

* عقد القانون العضوي الإختصاص بالفصل في منازعات تأسيس الأحزاب للقاضي الإداري ممثلة في مجلس الدولة متجنبا منح هذه الصلاحيات لهيئة سياسية أو قضائية متخصصة، و من تم قد يكون قد ضمن الإستقلالية و الحيادية و التخصص.

[1] غالم هدى، **منازعات الاحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص 10.

الأسياسية للهوية الوطنية، كما حظرت تأسيس الأحزاب السياسية على أساس الدين، اللغة، العرق، الجنس، المهنة، الجهة، واللجوء إلى الدعاية الحزبية على هذه العناصر.[1]

هذا الحظر ليس جديد على الرغم من أن دستور 1989 لم ينص عليه فقد تضمنه قانون الجمعيات السياسية لكنه جاء أكثر وضوحا ودقة، فقد أضاف كلمة "فقط" بما يفيد حظر تأسيس الأحزاب السياسية على أساس واحد.[2]

كما منح المشرع العادي سلطة تنظيم الحرية الحزبية، فقد أحال المؤسس في الفقرة الأخيرة من المادة 52 من دستور 1989 على المشرع العادي لتحديد إلتزامات وواجبات أخرى بموجب قانون عضوي، بينما لم تتضمن المادة 40 من نفس الدستور مثل هذه الإحالة. ويعود ذلك لعدة أسباب، غير ان الممارسة العملية للنشاط السياسي التعددي عرفت تسيبا و عنفا مما ادى الى التقييد.[3]

وبعد وضع شرط حضر تاسيس الاحزاب على مكونات الهوية الوطنية وحضر تادعاية الحزبية على اساسها في دستور 1996، الزم الامر 97-09 الجمعيلت السياسية بجعل تسميتها و أسسها و أهدافها مطابقة للماتين03و05 ،وفق الشروط الجديدة الأحزاب الإسلامية خاصة كحركة مجتمع السلم الإسلامي وحركة تانهضة الإسلامية، كما مست بعض الاحزاب اللائكية مثل التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، جبهة القوى الإشتراكية وحزب الطبقة الإشتراكية.[4]

غيرت الأحزاب الإسلامية تسميتها من حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، ومن حركة النهضة الإسلامية الى حركة النهضة، كما ألغت الإشارة الى مبادئها وأهدافها الإسلامية من نصوصها الداخلية.

---

[1] المادة 52 من **دستور 1996**

[2] المادة 02/5 من **دستور1989**.

[3] جامل صباح، **مرجع سابق** ، ص 131.

[4] المادتين03 و05 من الأمر 97-09 المؤرخ في 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

وبسبب الدعاوي التي رفعتها وزارة الداخلية أمام العلاقة الإدارية بمجلس قضاء الجزائر العاصمة تم حل عدة أحزاب مثل " الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر" لمؤسسها الراحل أحمد بن بلة.

ترتب عن ذلك تقليص عدد الأحزاب، فقد تم إعتماد أكثر من خمسين(50) حزبا بين سنتي 1989و 1998، ثم حل ثلاثين منها عام 1998 بسبب عدم المطابقة والتكيف مع الأمر 97-09. ثم تقلص عدد الأحزاب المشاركة في الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 إلى تسعة أحزاب إستوفت الشروط التي وصفتها الوزارة المكلفة بالداخلية المتمثلة في الحصول على نسبة 3%بالمئة من الأصوات إلى أخر ثلاثة إنتخابات.[1]

إنخفض العدد إلى 15 حزبا قبل 2012 ثم إلى 14 حزب ممثلا بالبرلمان، هكذا تم غلق باب إعتماد الأحزاب السياسية لمدة تقارب 12 سنة، كما أعادت وزارة الداخلية فتحه من جديد سنة 2012، ليبلغ عدد الأحزاب المعتمدة 38 حزبا. غير أن المشرع يسعى مرة أخرى لتقليص العدد بواسطة مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخلابات لسنة 2016، الذي يشترط لتقدم المترشحين للإنتخابات المحلية، حصول الأحزاب على نسبة 04% من الاصوات المحصل عليها في أخر إنتخابات، أو أن يظم الحزب 10 منتخبين محليين في صفوفه، أو تقديم 50 توقيعا للناخبين عن كل مقعد بالدائرة الإنتخابية المعنية، أما بالنسبة للإنتخابات التشريعية، يفرض تحقيق نسبة 04% من الأصوات في الإنتخابات السابقة أو عشرة (10) منتخبين ولائيين، أو جمع 250 توقيعا عن كل مقعد مطلوب شغله.[2]

سيؤدي تطبيق هذه الشروط إلى حرمان أغلب الأحزاب من المشاركة في الإنتخابات، وبالتالي الإقصاء من الحياة السياسية، خاصة أن المشرع الحزبي يوقع جزاء على الحزب الذي لا يقدم مترشحين لأربعة (04) إنتخابات متتالية تشريعية ومحلية على الأقل، وهنا

---

[1] جامل صباح، **مرجع سابق**، ص 133.

[2] المادة 07 الفقرة02 من القانون العضوي، رقم 16-10 المؤرخ في:2016، المتعلق "**بالأحزاب السياسية**"، الجريدة الرسمية (الجزائر)، 50،2016، ص 19.

يتم غلق أخر هوامش المشاركة السياسية الحزبية في الجزائر وتصبح أوراق الإعتماد بدون قيمة أمام هذا الإقصاء.

ثانيا: القيود التشريعية:

يتضمن القانون العضوي 04/12 جملة من الشروط المقيدة:

- **إخضاع إعتماد الأحزاب للترخيص المسبق للإدارة:** يبدو أن المشرع تخلا نهائيا عن نظام التصريح المسبق المتبنى في قانون الجمعيات السياسية لسنة 1989 مستعيضا عنه بنظام الترخيص المسبق منذ سنة 1997.

كل الإجراءات تخضع للترخيص الإداري إبتداءا من إنعقاد الجمعية التأسيسية أثناء المرحلة التحضرية، الترخيص بعقد المؤتمر التأسيسي وقبول التصريح التأسيسي بمنح ونشر الإعتماد في الجريدة الرسمية. بحيث يمثل هذا تراجعا كبيرا من حيث الضمانات مقارنة بقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي.

-**منح وزير الداخلية سلطات مقيدة:** للوزير إمكانية وقف الحزب قيد التأسيس وأمر بغلق مقراته طبقا لأحكام المادة 64 من القانون العضوي 12-04 وكذلك إمكانية إتخاذ تدابير تحفضية إتجاه الحزب المعتمد.[1]

- **حظر تأسيس الأحزاب على بعض الأشخاص:** بحيث منع المشرع الحزبي تأسيس الأحزاب السياسية على بعض الأشخاص لأسباب تاريخية وسياسية تشرط عدم سلوك العضو المؤسس المولود قبل يوليو 1942 لسلوك معادي لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، وقد تم إستحداث هذا بموجب الأمر رقم 97-09، أبقى القانون العضوي 12-04 على الشرط.[2]

[1] المادة 64 من القانون العضوي 12-04.

[2] المادة 17 من القانون العضوي 12-04

ومن أنواع هذا الحظر نجد العزل السياسي فقد نصت المادة 05 من القانون العضوي 12-04 على أن يمنع تأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو في هيئاته المسيرة على كل شخص مسؤول عن إستغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية.

كما يمنع من هذا الحق كل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الإعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وإنتهاج وتنفيذ سياسة تدعوا للعنف والتخريب ضد الأمة ومؤسسات الدولة.[1]

[1] المادة 26 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المبحث الثالث :أنواع النظم الحزبية ومعايير إستقلالية الأحزاب

كما تطرقنا إلى تصنيف وتعدد الأحزاب السياسية، فإنه أيضا للنظم الحزبية أنواع وأصناف تختلف هذه النظم الحزبية من نظام سياسي لأخر ومن مرحلة إلى أخرى وذلك تبعا للعديد من العوامل المجتمعية.

ومن أهم محاولات تصنيف النظم الحزبية سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم تصنيفات النظم الحزبية بالإضافة إلى أهم المعايير التي تحدد مدى استقلالية الأحزاب في ممارستها السياسية حيث تعكس لنا جملة من المعايير إلى أي حد تملك هذه الأحزاب استقلالية في نشاطها.

المطلب الأول: تصنيف النظم الحزبية

تختلف النظم الحزبية بإختلاف شكل النظام السياسي والمعروف هناك ثلاث أشكال رئيسية من النظم السياسية، هي النظام الديمقراطي والنظام الشمولي والنظام التسلطي، وهناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية و أكثر شيوعا هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية.

1- **النظم التنافسية** : حيث تحتوي هذه الأخيرة على ثلاثة أنواع و هي النظم التعددية الحزبية و نظام الحزبين و نظام الحزب المهيمن.[1]

أ. **نظام التعدد الحزبي** : يوجد هذا النظام لوجود أحزاب كثيرة في الدولة بحيث لا يستطيع أحدها الوصول إلى الحكم غالبا، إلا عن طريق الإئتلاف مع الأحزاب الأخرى و هذه الأحزاب تكون ضعيفة عادة لأنها لا تتمكن من تحقيق أهدافها بالصورة التي ترغب فيها و التي كانت تحملها في برنامجها، و رغم هذا فإن هذا النظام أي تعدد الأحزاب الأكثر إنتشارا إلا أنه يصعب في بعض الأحيان التمييز بين هذا النظام و بين حالة إنعدام الأحزاب السياسية

[1] نورالدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 129.

بمفهومها الحديث لكثرة الإلتباس الذي يحصل، فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات متعددة غير ثابتة، مؤقتة، و مائعة لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حزبيا على حد قول موريس ديفرجيه[1] .

إن فكرة هذا النظام تقوم على توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع و عدم إحتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد، فنظام التعدد الحزبي ضد فكرة الأحادية، و هذا النظام لا يتمكن أي حزب واحد من تشكيل الحكومة بمفرده لأنه لا يفوز بالأغلبية في ظل هذا النظام التي تساعده على تشكيل الحكومة بمفرده و هذا ما يضطره إلى الائتلاف و التعاون مع الأحزاب في السلطة التشريعية لتشكيل الوزارة.[2]

ب. **نظام الحزبين** : يتلخص جوهر هذا النظام في وجود حزبين يتنافسان على الفوز في الإنتخابات العامة و الوصول إلى السلطة دون اللجؤ إلى الإئتلاف و يرى سارتوري أن ذلك يتحقق من خلال قدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا و تحقيق أغلبية برلمانية كافية مع بقاء إنتقال السلطة من أي حزب منهما إلى حزب أخر إحتمالا قائما.[3]

إن هذا النظام لا يمنع من قيام أحزاب أخرى في الدولة و لكن هذه الأحزاب تكون في العادة ضعيفة التأثير في إتجاهات الرأي العام، و بالتالي قليلة الأهمية بالنسبة إلى الحزبين الكبيرين. و يعد وجود هذه الأحزاب إلى جانب الحزبين أمر طبيعي مدام نظام الحزبين يقوم كنظام تعدد الأحزاب على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي و حرية المعارضة لجميع الإتجاهات السياسية في الدولة.

و من أمثلة هذا في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد إلى جانب الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري عدة أحزاب صغيرة ذات صفة محلية أو إقليمية كحزب العمال و حزب

---

[1] رعد صالح الألوسي، **مرجع سابق**، ص-ص 61-62.

[2] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق** ، ص 47.

[3] رعد صالح الألوسي، **مرجع سابق** ، ص 63.

الفلاحين و الحزب الإشتراكي. و في إنجلترا يوجد إلى جانب حزبي العمال و المحافظين عدة أحزاب صغيرة و أهمها حزب الأحرار و الحزب الشيوعي.

و تكون الأحزاب الكبيرة في نظام الحزبين أحزاب مساومة و ليست أحزاب عقائدية لوجه عام، فهي لا تعتمد في نشاطها و فوزها في الإنتخابات على مساندة فئة أو طبقة دون غيرها بل تسعى إلى تحقيق تأييد جميع أبناء الشعب دون تمييز بينهم لأي سبب من الأسباب و بهدف تحقيق هذه الغاية تمثل الإعتدال في برامجها و سياستها و حتى في مواقفها حيال القضايا الحساسة التي ينقسم أبناء الشعب بشأنها.[1]

ج. **نظام الحزب المهيمن** : أطلقت عليه عدة تسميات مختلفة منها الحزب الغالب و الحزب المسيطر والرئيسي. و في ظل هذا النظام يتمكن حزب من الأحزاب في الدولة التي تتبنى الديمقراطية من إحتلال الأغلبية من قاعدة السلطة التشريعية و تشكيل الوزارة دون إشراك ممثلي عن الأحزاب الأخرى و ذلك لفترة زمنية طويلة.

و إن تعريف نظم الحزب الغالب يكمن في نقطة هي أنها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية فالأحزاب الأخرى غير الحزب المهيمن لا يسمح لها فقط بالوجود و إنما توجد منافسة قانونية و شرعية، و إن الحزب الغالب يمكن في أي لحظة أن يفقد مكانته تلك و أنه بعبارة أخرى ينتمي إلى النظم التنافسية من زاوية أن الأحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة.[2]

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية، و إن ظهرت في دول ديمقراطية مثل اليابان و الهند عقب الحرب العالمية الثانية و في سبعينات القرن الماضي

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق** ، ص-ص 221-222.

[2] ديندار شفيق الدوسكي، **مرجع سابق** ، ص 50.

2- **النظم الحزبية اللاتنافسية.**

أ- **نظام الحزب الواحد:** يتواجد هذا النظام في الدول التي تأخذ بحزب سياسي واحد يحتكر فيها النشاط السياسي وممارسة السلطات العامة ويتمتع بجمع الإمتيازات هو حزب سيطر على الحكومة والبرلمان في وقت واحد، وهو الذي يسمي المرشحين ويطرح أسمائهم للإستفتاء عليهم ولا يكون أمام الناخبين خيار، فالإنتخابات لا تعدو أن تكون تصديقا أو موافقة على إختيار الحزب ومن ثمة يسود رأي الحزب في البرلمان، ويكون مسيطر على الحكومة فرجال الحكومة جميعا إما أعضاء الحزب وإما من ترشيح الحزب وممن يرضى الحزب عنهم وعن سلوكهم.[1]

ويفسر البعض ظهور الحزب الواحد في البلدان المتخلفة أيضا، سعي الأجيال الكبرى إلى إحتكار السلطة وحرمان الأجيال الصغرى منها، ويعود هذا إلى الطابع المحافظ للأجيال الكبرى أو الخوف من القرارات الفضلى للقادة المتعلمين الأصغر الذين يكونون أكثر كفاءة إذا ما أتيح لهم التنافس على أسس متكافئة، من أهم التصنيف الحزب الواحد الحزب الواحد الشمولي والسلطوي والبرغماتي.[2]

يشير هذا النمط من النظم الحزبية بأن هناك حزب واحد شمولي يسيطر ويحكم المجتمع ويصف النظام السياسي في المجتمع بالدكتاتورية، وعدم وجود مناخ ديمقراطي تنافسي ن وأحيانا يطلق على هذا النظام مصطلح نظام حزب الدولة بحيث نجد أن الحزب يتوحد مع الدولة.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق** ، ص-ص 228-229.

[2] أسامة حرب، **مرجع سابق**، ص-ص 141-142

المطلب الثاني: معايير استقلالية الأحزاب

تعتبر الأحزاب السياسية من التنظيمات السياسية التي تتمتع بالإستقلالية في ممارسة نشاطاتها ومهمتها المختلفة، تختلف هذه الإستقلالية من حزب لأخر وفق معايير خاصة تظهر مدى إستقلالية كل حزب سياسي. تتجلى هذه المعايير في:

- **المعيار المالي:** بحيث يعتمد تحديد هذا المعيار على الجانب المالي، ونقصد به مصادر تمويل الأحزاب السياسية هي التي تحدد مدى إستقلاليته، فعندما يكون تمويل نابع عن طريق تمويل حكومي وشركات وأصحاب رؤوس الأموال تكون القيود على هذه الأحزاب، أما إذا كان التمويل نابع من أعضاء الحزب أو تبرعات المواطنين، هنا يكون للحزب إستقلال شبه تام في سياسته ونشاطاته.

- **معيار الإعلام و الإتصال:** يشير إلى الجانب الإعلامي و الإتصالي للأحزاب فإن إعتمد الحزب السياسي على صحافة وإعلام خاص به كانت له مساحة أكبر لطرح برامجه وسياسته وكذلك لترويج سياساته الخاصة، أما إذا إعتمد الحزب على صحافة والوسائل الحكومية لا تعطيه حيزا أكبر للظهور أو لطرح برنامجه.[1]

وبالتالي الإستقلال الإعلامي و الإتصالي للحزب يعكس إستقلاليته.

- **معيار معارضة:** إن الأحزاب السياسية تمارس المعارضة فكلما كان الحزب معارضا يستطيع معارضة.

- **معيار الولاء للسلطة** : يقصد به تأييد الأحزاب السياسية للبرامج وسياسات الحكومة حفاظا على مصلحتها الخاصة، وهذا ما يعكس ويؤثر على إستقلاليتها.

- **معيار إتخاذ القرار:** يحدد هذا المعيار إستقلالية الحزب السياسي على أساس القرارات فكلما كانت القرارات المتخذة من قبل الحزب السياسي صادرة عن قيادات الحزب و أعضائه

[1] بالحاج الهواري، **محاضرة في مقياس النظم الحزبية والإنتخابية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة سعيدة 2017/2016).**

دون قيود أو تأتير خارجي عن إطار الحزب ، و بالتالي يكون الحزب أكثر إستقلالية في إتخاذ القرارات[1].

إن هذه المعايير تبرز مدى إستقلالية كل حزب في أداء مهامه و بقياسها على الأحزاب السياسية في الجزائر الناشطة على المستوى الوطني و المحلي، فإننا لا نلاحظ غياب كبير لها داخل الأحزاب مما يعكس أن جل الأحزاب السياسية لا تتميز و لا تتمتع بالإستقلالية في نشاطها و مهامها.

تقييم الظاهرة الحزبية :

الرأي المعارض والمؤيد لوجود الأحزاب السياسية :

رغم المكانة التي تحتلها الأحزاب السياسية في مختلف الأنظمة حول العالم، إلا أننا نجد رجال الفقه و السياسية إنقسموا حول أهمية و ضرورة الأحزاب السياسية داخل المجتمع، إذ يرون أنها قد تكون عامل وحدة و إستقرار و دعم للحكومات و الأنظمة السياسية، مثلما قد تكون عامل شقاق و صراع و فوضى و عدم الإستقرار، لذا و جد إتجاه يعرض الأحزاب السياسية إلى جانب وجود إتجاه يوحدها و يشجعها. [2]

أولا : الرأي المعارض : إن الإتجاه الذي يعارض وجود الأحزاب السياسية يرى أنها تعمل على تفكيك الوحدة الوطنية و وحدة الأمة لكونها أنها تدعوا إلى التنافس وتثبت روح الإنقسام بين المواطنين، كما أنها تعمل دائما على معارضة و نقذ ما يقدم غيرها من برامج و أفكار و حلول للمشاكل وبذلك تؤثر على المواطنين بالتشويه و النقد غير البناء.

---

[1] بالحاج الهواري، **مرجع نفسه.**

[2] سعيد بو شعير، **مرجع سابق**، ص 291.

كما يرونها أنها تسعى إلى تحقيق الصالح الحزبي أو مصلحة أعضائها الخاصة بالدرجة الأولى على حساب المصلحة العامة[1]. بالإضافة أنها تتأثر بالإيديولوجيات الأجنبية المتماشية مع إيديولوجيتها، و بذلك قد تصبح تنظيمات عاميلة تعمل لمصلحة الخارج و هذا في البلدان المتخلفة بالخصوص.

كما أنها تتدعي الديمقراطية لكنها و بمجرد و صولها إلى الحكم و تولي السلطة تعزف عن ذلك و تتحول إلى أحزاب ربما ديكتاتورية، و تستعمل جميع الأساليب من اجل البقاء و إحتلال السلطة، و هي تضحي بكل شيء من أجل الوصول إليها.

في التعددية الحزبية يؤدي الإختلاف بين الأحزاب إلى ضعف الحكومات و كثرة الأزمات الساسية في المجتمع، بل قد تؤدي التعددية الحزبية غير المنظمة خاصة في البلدان النامية إلى تهديد المجتمع بكامله و إدخاله في أزمات و صراعات حادة جدا مثلما ما عرفت الجزائر ذلك إبتداءا في سنة 1990م.

و من بين العيوب الأخرى و الإنتقاذات التي توجه إلى الأحزاب كونها تسمح لأقلية معينة بالسيطرة على الحكم على حساب الأغلبية و هذا خاصة في أنظمة الحزب الواحد.

و كل هذه الإنتقاذات و غيرها في الحقيقة مردودة عليها و هي إنتقاذات ضعيفة لأنها لا تمس بفكرة الحزب نفسها، بل الوسائل التي تعتمدها الأحزاب أو بالظروف التي توجد فيها أو بالنظام الحزبي المطبق في الدولة أو بالمذاهب أو الإيديولوجيات التي يعمل الحزب على نشرها.

[1] أمين شريط، **مرجع سابق**، ص 249

ثانيا – الرأي المؤيد :

هذا الإتجاه هو الأقرب إلى الصواب وهو الأكثر موضوعية، ويرى أن الأحزاب تحقق عدة مزايا في المجتمع وداخل الأنظمة السياسية ومن أهمها:

1- تعتبر مدارس التكوين والتثقيف يتخرج منها رجال السياسة وإطارات الأمة الذين يكونون محنكين وقادرين على قيادة البلاد.

2- توجيه الجماهير وتكوين الرأي العام بحيث تعتبر أداة لخدمة المنافسة الديمقراطية السلمية على السلطة وتعد حلقة إتصال بين مختلف الجماعات السياسية والناخبين وتعمل على خلق رأي عام مستنير، وتعزز الوحدة الوطنية والشعور الوطني.[1]

3- تتيح للأفراد الفرصة للحوار مع السلطة السياسية والتعرف على القضايا المطروحة للمناقشة على الساحة السياسية والإجتماعية وبالتالي المشاركة الفعلية والفعالة في ممارسة السيادة.

4- كما أنها تمنع الإستبداد وتحقق التداول السلمي على السلطة، كما تؤدي إلى محاسبة وإنتقاد الحكام على أعمالهم وأخطائهم، وهذا يمنع الحزب الحاكم مهما كانت لديه الأغلبية من الإستبداد بالحكم كما تؤدي الأحزاب المعارضة إلى التداول السلمي على السلطة وبالتالي إقرار الديمقراطية وممارستها فعليا.

5- تمثيل الأقليات وتنظيم المعارضة والتعددية الحزبية، وتسمح للأقليات السياسية أن تعبر عن وجهة نظرها وتقف موقف المعارض من الحكومة عند الضرورة للدفاع عن مصالحها.[2]

تحديد المشاكل القائمة و وضع الحلول المناسبة لها:

تعمل الأحزاب على تحديد وتشخيص المشاكل المختلفة القائمة في المجتمع و إبراز الحاجيـات الملحة للجماهيـر، و بالتالي وضـع الحلول المناسبـة لها، و يكـون ذلك من خـلال

[1] أمين شريط، **مرجع سابق**، ص 249.

[2] **مرجع نفسه**، ص 250

نشاطها الدائم و المنافسات داخل الإجتماعيات الحزبية و عن طريق و سائل الإعلام التي تمتلكها.

تنشيط الحياة السياسية داخل المجتمع :

ذلك أن التنافس بين الأحزاب من اجل السلطة يجعل كل حزب سواء كان في الحكم أو المعارضة، يسعى إلى كسب التأييد الدائم و أكبر قدر ممكن من المساندين له، و في هذا الإطار تكثر الإجتماعات و المناظرات الفكرية و التظاهرات الثقافية التي تحث الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية.[1]

و في الأخير ونظرا للإعتبارات السابقة أصبحت الأحزاب ضرورة لابد منها في كل نظام سياسي ديمقراطي، و هي إلى جانب المزايا التي تم ذكرها تقدم أيضا بجملة من الوظائف التي تتطرقنا إليها من خلال هذا المبحث، فهي تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز التنمية المحلية عبر الأقاليم المختلفة، فقد أصبحت الحكومات نفسها تشجع الأحزاب و تنظمها و تساعدها ماليا و أصبحت الدساتير نفسها تتضمن العديد من الأحكام الخاصة بالأحزاب السياسية.

كما يلقى هذا الإتجاه تأييدا نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها الأحزاب السياسية في تكريس مبتدئ الديمقراطية و أيضا فالإضافة للمساعمة في دفع عجلة التنمية المحلية قدما عن طريق برامجها و مشاريعها التنموية المختلفة التي تسعى إلى تجسيدها على مستوى أقاليمها المحلية.

[1] أمين شريط، **مرجع نفسه**، ص 251.

خلاصة الفصل:

لقد مر تطور ظهور الأحزاب السياسية بعدة مراحل بحيث كانت النواة الأولى للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثمة إنتشرت في الدول الغربية ثم دول العالم الثالث.

بحيث إرتبط وجودها بظهور المجالس النيابية وتحول كتل وجماعات إنتخابية إلى أحزاب سياسية، ولقد كانت نتيجة من نتائج الديمقراطية، ومبدأ سيادة الشعب وغيرها من الأفكار السياسية التي بلورت لإفراز آلية جديدة وحديثة، لتمثل أداة من أدوات الديمقراطية الحديثة، فالديمقراطية تحتاج إلى أحزاب سياسية تكون فعالة وقوية ذات إستمرارية قادرة على تمثيل المواطنين وتتمتع ببرامج وخيارات سياسية تثبت قدرتها على ممارسة السلطة لخدمة الصالح العام.

إن للأحزاب السياسية دور فعال في ايجاد نظم الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتحويل الإنقسامات الطبقية المتعارضة داخل المجتمع إلى انقسامات منظمة وقوى متنافسة تمثل بدورها محركا أساسيا للنشاط السياسي.

إنّ أهم دور تلعبه الأحزاب السياسية والمنوط بها هو طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية الوطنية والمحلية وتحقيق وتقديم سياسات تنموية فعالة خاصة في السياسة التنموية المحلية.

الفصل الثانـــــــي

دور الأحزاب السياسية

في التنمية المحلية

تمهيـــد:

لقد لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا هاما في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الإستبداد، ولكن لعلا أهم دور يختص في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية التنموية، فجملة من الباحثين يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرامج في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة وذلك لأنها محور بحثنا هذا ومحل إهتمامنا، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على التنمية المحلية وكيف تساهم الأحزاب السياسية في دفع عجلة التنمية المحلية.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية.

إن التكلم عن التنمية المحلية يرتبط إرتباطا وثيقا بالحديث عن التنمية الوطنية، بحكم العلاقة التفاعلية القائمة بينهما وتبعية الجزء إلى الكل، و كذلك إرتبطت التنمية بعدة مفاهيم مختلفة، وعليه وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية سنتطرق إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بها، كالتنمية، و النمو والمجتمع المحلي...الخ

المطلب الأول: مفهوم و خصائص التنمية.

إن محاور التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة، وكنتيجة لهذا الاختلاف تعددت المجلات لوضع تعريف أشمل وأوضح وموحد لها، فإختلاف الباحثين فهناك من ربطها بالبعد الإقتصادي وهناك من ربطها بالبعد الإجتماعي وأخر بالبعد الثقافي والسياسي. ولكن الشيئ الحتمي والمؤكد أنه من الصعب ربطها بالتنمية الإقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو إجتماعي أو ثقافي ولهذا فالتنمية تتمثل في مجموعة من الروابط، أو نسيج من العوامل السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية، والإدارية والثقافية.[1]

أولا: مفهوم التنمية:

تعريف التنمية عن بعض الباحثين

تعريف ماركس (Marx): التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا أن أساليب الحياة والقيم الثقافية.[2]

تعريف ويدنر Widner بحيث عرفها بأنها تشكل حالة ذهنية، أو رغبة أو إتجاه أكثر منها هدفا مجددا.[3]

---

[1] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**،(الأردن : دار وائل للطباعة و النشر، ط2، 2002)، ص 23

[2] **مرجع نفسه**، ص 25.

[3] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،(الجزائر : دار الأمة للنشر و التوزيع،2014)، ص 14.

أما جوزيف سبينجلر Joseph Spengler بأن التنمية تحدث عندما قائمة الأشياء المرغوب فيها والمفضلة نسبيا في الحجم، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة ومتجددة بحسب تجدد رغبات الأفراد أنفسهم.

فيما يعرفها الأستاذ علي غربي يعتبرها عملية معقدة وشاملة تضم كل النواحي الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والثقافية دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، ليتسنى فهم السلوك الإنساني والدوافع التي تربط الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة.[1]

بحيث يعرفها محمد الجوهري: إن التنمية تنطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو.

ويعرفها إسماعيل صبري عبد الله بأنها "ليست نمو إقتصادي يجري في فراغ بل هي مجتمعية شاملة تعطي زيادة في الخدمات و إتساع مجالها و كذلك أنماط السلوك الإجتماعي والقيم السائدة و الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها أثرها الذي له دلالة لاسيما تحديد أولويات التنمية.[2]

أما أبو النجا فيرى أن التنمية هي عبارة عن عمليات إجتماعية وإقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب والبلدان المتقدمة حضاريا.[3]

بالإضافة إلى التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية أيضا على أنهاك

إن التنمية بطبيعتها شاملة ويشغل النمو الإقتصادي عمودها الفقري، هي مشروع شامل ومتكامل وكذلك فهي تتطلب تغيرات سياسية وثقافية وإقتصادية، حين أن النمو لا يتطلب

---

[1] جمال زيدان، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1،2012)، ص-ص 20-21.

[3] محمد أبو النجى، **التنمية الإدارية على طريقة التنمية الشاملة**، مجلة الإداري، العدد (22)،(نوفمبر1985)، ص 32.

مثل هذه التغيرات.[1]

كما تعرف على أنها عملية تراكمية متواصلة و متحكم فيها إجتماعيا لنمو قوى الإنتاج، على قاعدة تحولات بنيوية عميقة تسمح بإبراز القوى و الأولويات كما و نوعا، و التي لا يمكن أن تتم في إطار نمط إنتاج إجتماعي معين، بحيث تحدد القوانين الإقتصادية لهذا النمط مسيرة و إنتاج مهام التنمية[2].

مفهوم التنمية : هي تتطلب ضرورة التركيز على المشاركة والديمقراطية خاصة عمليات صناعة القرار وتحمل المسؤولية إتجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع بشكل يساعد على تحقيق التنمية الحقيقية واللازمة لبناء الإنسان ومساعدته في الوصول إلى أهدافه وتحسين مستوى حياته.[3]

وقد برز مفهوم التنمية Développent بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في العصر الإقتصادي البريطاني "أدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لأفراده.[4]

ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة من ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية لترتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة

---

[1] إبراهيم مشهود، **التخلف و التنمية دراسات إقتصادية**،(بيروت: دار المنهل اللبناني، ط2، 2009)، ص 153.

[2] طلال البابا، **قضايا التنمية و التخلف في العالم الثالث**،(بيروت: دار الطليعة، ط3، 1986)، ص 74.

[3] موسى اللوزي، **مرجع سابق**، ص 25.

[4] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **التحولات السياسية و إشكاليات التنمية**،(بيروت: دار إن النديم للنشر و التوزيع، ط1، 2014)، ص 16.

في المجتمع وترقية الإنسان وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد والجماعة، و المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك أستحدث مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة وغيرها.

بعض المفاهيم التي لها صلة بالتنمية :

النمو: يقول سعد حسين فتح الله إن التفرقة الرئيسية بين النمو والتنمية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيق فهمها، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن بإستمرار وبوجود تشكيلة إجتماعية معينة، فالسكان ينمون وتنموا إحتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي يحاولون زيادة إنتاجهم منها ولذلك ترتبط النمو بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي.[1]

التنمية المستدامة: تعني تطوير أنماط الإنتاج التي في مقدورها إستخدام الموارد المتاحة بطريقة تلبي إحتياجات الإنسان في الحاضر، وتحافظ على التنمية و تشرك الموارد الطبيعية في وضع يسمح لها بتلبية إحتياجات الأجيال القادمة.

وعرفها مايكل نيهام حيث يذهب إلى أبعد من ذلك في تعريفه ليقول إن التنمية المستدامة هي القدرة على تلبية إحتياجات الحاضر مع المساهمة في تلبية إحتياجات المستقبل، وكذلك إصلاح الخلل في التوازن البيئي الذي حدث في الماضي.[2]

المجتمع المحلي: ويعتبر من أكثر المفاهيم والمصطلحات التي تعددت فيه التعريفات ونعرض منها:

حيث عرف في معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية بأنه" مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا في رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض

[1] إبراهيم مشهود، **مرجع سابق**، ص 154.

[2] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**،(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015)، ص 220.

المؤقت ولهم نشاط منظم، وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها ويسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع.[1]

ويرى البعض أن المجتمع المحلي مصطلح يشير إلى بناء إجتماعي يتسم بعلاقات ونظم لها طابع خاص مثل التشابه في التكوين وقوة العلاقة حيث تسوده الجماعات والعلاقات الأولية و التقاليد ويختلف المجتمع المحلي من حيث الحجم والخصائص.[2]

مفهوم التحديث:

يتماشى مفهوم التحديث مع التصور الثنائي للمجتمعات الذي يميز بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، فهذا المفهوم كما يبين .C.h.Dodd يتضمن وجود نظام تقليدي يحتاج للتغير وبدرجة أكثر ملائمة فإن التحديث هو تأثير الجديد على القديم وليس إستئصال القديم وإستبدال الجديد بالقديم.

ويشير هذا المفهوم من الناحية اللغوية إلى حلول شيئ أخر يكون مقبولا في الماضي كطريقة لعمل الأشياء وهذا يتناسق مع لغة الضاد فالحادث هو ما يجد ويحدث والمحدث ما لم يكن معروفان وتوصف المجتمعات بهذا الوصف عندما تظهر فيها بعض السمات والخصائص الجديدة

التخلـف: فقد إرتبطت التنمية بهذا المصطلح حيث إعتبرت التخلف تنمية خبيثة.[3]

فقد تظهر لأول وهلة أن التخلف نقيضها ولفظ التخلف يوحي لغويا بالمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب وفي المعنى الإصطلاحي يعني التأخير الزمني، التخلف عن ركب الحضارة.

---

[1] منال طلعت محمود، **مرجع سابق** ، ص 11.

[2] غازي سلطان فلاح القبلان، **تنمية المجتمع المحلي**،(عمان: دار النشر و التوزيع،ط1،2015)، ص 131.

[3] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 30.

فالتخلف مفهوم تاريخي محدد أيضا وهو وصف لأوضاع المجتمعات التي خضعت لسيطرة الإستعمار الغربي و لإستغلال الرأسمالية العالمية، وكما يمكن عندئذ أن نقول أنه ليس نقيض التنمية، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والإستقلال.[1]

التنمية والنهضة: فالتنمية عندنا مرادفة للنهضة و الفارق الأساسي بينهما هو أن التنمية كما نتصورها هي جهد قصدي بينما النهضة هي تطور مجتمعي ينشأ في مجتمع ما نتيجة لتفاعل ظروف موضوعية تلقائيا، أما التنمية فهي عملية إنهاض إذا شئنا.[2]

التنمية الوطنية(National Développent): ويقصد بها إتخاذ الدولة بكامل اتجاه لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية و الخدماتية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم مع مراعاة التنسيق والتوازن، وتستهدف عدة مستويات كالمستوى الإقتصادي والسياسي والتكنولوجي ويشمل كذلك مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية وغيرها

تعريف التنمية المحلية: هي عملية تراكمية تتحقق بالتعاون والتكاتف الفعال بين المجهودات الشعبية و المجهودات الحكومية الممثلة في مجهودات الجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) قصد الإرتقاء والتحسن النوعي في مختلف المجالات الجبائية للمجتمع المحلي، وهذا في ظل منظومة شاملة ومتكاملة عمليا مؤسسيا، يمكن النظر إليها من خلال التناسق بين المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية الإستراتيجية الوطنية.[3]

---

[1] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] عادل حسين و مجموعة من الباحثين، **التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل**،(بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط2، 1985) ص 41.

[3] مجموعة من الباحثين، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**،(الجزائر: دار الخلدونية، 2015)، ص 15.

كما تعرف على أنها مجموعة العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية و العمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي.[1]

وما تهدف التمنية إليه هو رفاهية الإنسان في العالم الثالث، خاصة ويتطلب ذلك بتبني للتنمية الاقتصادية و سيطرة الدولة على مواردها الإقتصادية والطبيعية وتوجيه الفائض الإقتصادي الذي تنتجه هذه الدول نحو المشروعات التنموية، وذلك لكي تنجح التنمية من الضروري أن يكون التوجه الأساسي لهذه التنمية نحو الداخل وليس الخارج، ويكون هدف التنمية موجها نحو خلق وتوسيع السوق المحلية ومع وما يسود من إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.[2]

وما يميز هذا المفهوم أنه فعل إداري تقوم به الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه عنصر الإنسان كمقرر وكمنتج، والتنمية هي عبارة عن تراكم نوعي يشمل مختلف جوانب الحياة في المجتمع بينما النمو هو عبارة عن تراكم كمي.

وكذلك التنمية المحلية هي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله بإستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة، فهي تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.[3]

ومن منظور علم الإجتماع في دراسته للمجتمع و المجتمع المحلي، فإن المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكبير ومن ثمة فإن التنمية هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معا بدرجات متفاوتة، وليس هناك شك أننا في حاجة ملحة في هذه الآونة إلى المساهمة والمشاركة لدفع

---

[1] مريم أحمد مصطفى، **درسات في التغير و التنمية في الدول النامية**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر، ط1، 2011)، ص 164.

[2] إبراهيم مشهود، **مرجع سابق**، ص-ص 149-150.

[3] **مرجع نفسه**، 154.

عمليات التنمية قدما والقضاء على كافة المعوقات والتحديات المؤثرة على التراكم القائم للعائد التنموي، فإن المشاركة هنا لا تقتصر على مستوى الأفراد والجماعات وإنما تتضمن مشاركة الهيئات والأحزاب السياسية على مستوى الأقاليم المحلية بدافع يساهم في التنمية على المستوى الوطني والمحلي.[1]

كما يراها البعض على أنها بيئة السكان المحليين للعمل في إطار مشترك ومنظم لخدمة قضاياهم التنموية في شتى المجالات التي تمس حياتهم.[2]

يرى الدكتور فاروق زكي أن التنمية المحلية هي عبارة عن"تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقها التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذلك توفير ما يلزم في الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المحلية يمكننا إستخلاص التعريف التالي للتنمية المحلية:

إن مفهوم التنمية الشاملة هو الذي يحقق تطورا إقتصاديا وتنمية حقيقية، حيث سيتضمن هذا المفهوم كافة الجوانب المجتمعية وهي عملية الإنتقال من مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدما في جميع المجالات، وتهدف إلى تعزيز وحدة المجتمع وقوة تماسكه من خلال الجهود الفردية المجتمعية، فهي التي تخلص المجتمع من التخلف وتركز الإهتمام المتوازن بكافة القطاعات الإنتاجية، معتمدة على العلم والتكنولوجيا محققة الرفاه الإجتماعي لكافة الفئات السكانية أينما

[1] مريم أحمد مصطفى، **مرجع سابق** ، ص 155.

[2] غازي سلطان و فلاح القبلاني، **مرجع سابق**، ص 133.

[3] جمال زيدان، **مرجع سابق** ، ص 17.

وجدت مستوطناتها، بحيث تتطلب إستثمار الموارد البشرية إستثمارا منتجا من خلال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإعطاء فرصة الدعم الخاص للمساهمة الفعالة في عملية التنمية.[1]

وبناءا على هذا العرض لمفهوم التنمية المحلية نخلص إلى القول أن التنمية هي عملية تراكمية الغرض منها إجراء تحسينات على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والخدماتي لسكان المجموعة المحلية، في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها على التنمية الوطنية،[2] إلا من حيث مجال تطبيقها الميداني ويبرز الهدف الرئيسي للتنمية المحلية كونها تعطي فرصة للهيئات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع إلى جانب الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، بحكم قربها منهم ومعرفتها الكافية بالمحيط الإجتماعي، الثقافي، و الإقتصادي للمنطقة تلك، الأمر الذي يترتب عنه نجاحا في تجسيد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية محليا[3].

العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور التنمية منها:

العامل الأول : سيطرة الدولة على مجريات أمور المجتمع و ظهور التخطيط العملي لتحقيق التنمية الشاملة .

العامل الثاني : ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934 الذي مر به الإقتصاد الرأسمالي و أدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية و التجارية

[1] غازي سلطان و فلاح القبلاني، **مرجع سابق**، ص134.

[2] جمال زيدان، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] **مرجع نفسه**، ص 19.

في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و ما ترتب على ذلك من موجات البطالة و المشكلات الإجتماعية و السياسية التي أثرت على كافة الوحدات في المجتمع.

العامل الثالث : الحرب العالمية الأولى و الثانية 1939 –1945 و ما نتج عنها من أضرار فادحة في إقتصاديات العالم الرأسمالي و أدى إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الإقتصادي.[1]

العامل الرابع : حصول كثير من الدول النامية على إستقلالها و رغبتها في وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الإجتماعية و الإقتصادية، و قد أدى ذلك إلى الإهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل قضايا البنية الأساسية و البعض الأخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها عن الماضي.

العامل الخامس: التفاوت الإقتصادي و الإجتماعي بين الدول النامية من ناحية و الدول المتقدمة من ناحية أخرى، مما دفع العلماء في كثير من التخصصات الإقتصادية و الإجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول و تحديد الوسائل المناسبة لتنميتها. [2]

العامل السادس: نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، و على هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الإقتصادي التي كانت لها تأثيراتها المباشرة على العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع و الحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.[3]

ثانيا : خصائص التنمية: تتمتع التنمية المحلية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

1- الشمولية: أي أن التنمية تكون متكاملة تغطي برامجها كافة مجالات و إحتياجات المجتمع المختلفة الصحية و الإقتصادية و العمرانية...الخ، و تشمل جميع فئات المجتمع

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر، ط1، 2011)، ص 15.
[2] **مرجع نفسه**، ص16.
[3] **مكان نفسه**.

(رجال و نساء – شباب – شيوخ)، أي كل العناصر المكونة للمجتمع في شتى الميادين التي يشغلها و يحتاجها.[1]

2- التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية إلا نفي شرط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الإستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، بحيث إن إقتضى الأمر في ظروف ما، زيادة سرعة الخدمات التعليمية الصحية و الإقتصادية أو المرتبطة بالإضافات، والتي يتم تعديل نسب هذه البرامج أو درجة الإستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تفعيل التنمية في مجتمع ما، كما أن مفهوم التنمية المحلية يتطلب إختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى و إختلاف الإستراتيجيات والأولويات و الإهتمامات في مجتمع عن مجتمع أخر إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون أخر، أو بين إختلاف إستراتيجيات التنمية نتيجة تباين الأنظمة السياسية.[2]

3- التنسيق: إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

4- التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الإجتماعية، سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير الحكومية و لا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء، أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض وليس سلبيا لإعاقة بعضها.[3]

---

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**،(عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2015)، ص 41.

[2] **مرجع نفسه**، ص 42.

[3] **المكان نفسه**

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المحلية ومجالاتها.

أولا :أبعاد التنمية المحلية

1- **البعد الإقتصادي:** تهتم التنمية المحلية بالبعد الإقتصادي من أجل تنمية الأقاليم المحلية إقتصاديا، عن طريق البحث عن القطاعات الإقتصادية التي تنتمي إليها منطقة ما، مثل النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي فتستغل هذه المنطقة قدرتها الإقتصادية من أجل توفير فائض القيمة عبر مردودية هذه القطاعات و مداخيلها، بالإضافة إلى دمج أفراد المجتمع الباحث عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي و تنمية قدراتهم، و بذلك تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة و توفير منتوجات إقتصادية تتميز بها المنطقة للإستهلاك المحلي أو توزيعها عبر الأقاليم الأخرى.

و تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل للقاعدة محلية من طرقات و مستشفيات، كما تستقطب رؤوس الأموال المتواجدة في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بها في المنطقة.[1]

2- **البعد الإجتماعي** : يرتكز هذا البعد على أن الإنسان كونه يشكل جوهر التنمية المحلية و هدفها النهائي، من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الآفات، و توفير خدمات ذات طابع إجتماعي بصورة مرموقة لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال إشراك المواطن في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الإجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأنه يوفر الحياة الإجتماعية المتطورة.

تشتمل التنمية المحلية على علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل التعليم و الصحة و الأمن، لكل إهتمامات التنمية المحلية لهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.[2]

---

[1] جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **الإستقرار السياسي و التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،(بومرداس: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013)، ص 21.

[2] **مرجع نفسه**، ص 22.

3- البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على مستوى العالم كظاهرة الإحتباس الحراري و فقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و التصحر، هذه المشاكل تتعدى الحدود الجغرافية للدولة، لذلك الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.

يرتكز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الإستنزاف، أما في حالة تجاوزته فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و يمكننا الجزم بأن التنمية المحلية محصلة لمراعاة الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

ثانيا: مجالات التنمية المحلية

تعتبر مسألة التنمية نطاق يتسع لمجالات مختلفة فهي تمثل ملتقى العديد من الشعب و التخصصات كالعلوم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط و إتصالات قوية، مما أدى لبروز المجالات التنموية التالية :

1- التنمية الاقتصادية: و يقصد بها تفعيل و تنشيط الإقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الإقتصادية، مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار، و هنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي يحدث بمرور الزمن، أما التنمية الإقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[1]

فهي تهدف إلى التحسين الكمي والكيفي للأنشطة الإقتصادية الممارسة على المستوى المحلي و إستقطاب فعليات إستثمارية جديدة وجذبها، وإقامة أنشطة إقتصادية وتوزيع المداخيل

[1] فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 33.

الإقتصادية في ظل سوق محلي تنافسي بهدف تحسين الدخل الحقيقي وهذا لا يأتي إلا بإرتفاع المنتوج السلعي والخدمي المحلي كما وكيفا[1].

2- التنمية الإجتماعية: بحيث تعمل على رفع المستوى العلمي والثقافي والحضري للمجتمع المحلي، وهذا عن طريق الإهتمام بالتعليم والثقافة وتشييد مؤسسات ومراكز لذلك الغرض، ذلك لأنه يصعب الحديث عن تنمية الإقليم في ظل غياب المنظومة التعليمية والثقافية للمجتمع.[2]

كما تطمح التنمية الإجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر، من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل عدة قطاعات.

بحيث ترقي من قدرة العاملين على مستوى محلي للإرتقاء بالخدمات الإجتماعية المقدمة فإن تنمية العنصر البشري مهم كمبدأ للإرتقاء بقدرة العمال على التعامل مع الأساليب التكنولوجية الحديثة و آلياتها، وعلى إستيعاب كل ما هو جديد من الموارد المستخدمة و أساليب و آليات إنتاج وتقديم الخدمات، وكيفية إستخدام المعلومات في هذا العصر الذي يشهد ثورة تكنولوجية كبرى أساسها المعرفة[3].

3- التنمية السياسية: تعتبر عملية إجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلائم مع الواقع الإجتماعي والثقافي، وذلك من أجل عملية التعبئة الإجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية، سواء كانت الرسمية أو الطوعية منها، بالإضافة على أنها تعمل على تعبئة الجماهير وهذا يتوقف على كفاءة هذه المؤسسات لتحقيق المشاركة الواسعة للجماهير في العملية السياسية.

---

[1] مجموعة من الباحثين، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، مرجع سابق**، ص 12.

[2] **مرجع نفسه**، ص 13

[3] محمد محمود المهدلي، **السياسية الإجتماعية و دورها في التخطيط و التنمية**،(مصر : المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 412.

ويرى الباحثين أن التنمية السياسية هي عبارة عن عمليات تصيب بنية مؤسسات النظام السياسي ومدى قدرة النظام على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات أي سياسات وقرارات لخدمة أهداف المجتمع ومصالحه.[1]

وكذلك ينظر إلى التنمية السياسية على أنها تمثل حالة الوعي السياسي، أي إنتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية.

التنمية الإدارية: تعرف التنمية المحلية على أنها نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى تطوير السلوك الإداري وتطوير قدرات العاملين من خلال المعارف والمهارات التي يكتسبونها، من خلال برامج التنمية الإدارية و يربط الدكتور أحمد رشيد التنمية الإدارية بتنمية العنصر البشري في الإدارة وخاصة في المستويات العليا والتنفيذية و يعرفها بأنها "عملية تنمية مهارات المواطنين في كافة المستويات".[2]

كما أنها عملية تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا، وفي كافة المجالات، دون تحديد أو حصر لتتناسب مع التغير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع.

وبذلك تشمل التنمية إدخال عدة مهارات وتقنيات على الإدارة المحلية، و العمل على الرفع من أداء العاملين وتنمية قدراتهم، وذلك لتحسين أساليب عمل الإدارة المحلية لتلبية إحتياجات المواطن المحلي بكفاءة وسرعة في الإنجاز.[3]

بالإضافة إلى المجالات التي تطرقنا إليها سابقا حدد قانون البلدية رقم 10/11 مجالات التنمية المحلية عبر المواد التي ذكرها في بابه الثاني. ويمكن تصنيفها كالأتي:

---

[1] علي بن سليمان و بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية و دورها في الإستقرار السياسي**، مذكرة لنيل شهادة ما جستير في العلوم السياسية، (جامعة عمان: كلية الأدب و العلوم السياسية 2013/2013)، ص 19.

[2] فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق** ، ص 34.

[3] مهدي حسن زويلي و سليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية و الدول النامية**،(عمان: دار مجدلاوي،ط1، 1996)، ص 09.

مجال التهيئة العمرانية والإسكان: بحيث يندرج في هذا المجال التهيئة العمرانية كل ما من شأنه تهيئة المجال المحلي عن طريق أدوات التعمير المختلفة في إطار تجسيد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى المحلي، وتحقيق أهداف تتعلق بالمحافظة على الغابات وتوسيع المساحات الخضراء، وحماية البيئة، و مكافحة التلوث، و تنظيف الأحياء.[1]

ولقد جاء في المادة 110 "يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على أقاليم البلدية" والمادة 112 " تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الإستغلال الأفضل لهما.[2]

ويدخل في مجال الإسكان تحديد الجماعة المحلية (البلدية،الولاية) للإحتياجات ضمن هذا القطاع والمساهمة في إعداد البرنامج الوطني للإسكان وتنفيذه ومراقبته ضمن الحدود الإقليمية للبلدية، والمساهمة في البرنامج الوطني للسكن التساهمي أو المشاركة وتشجيع إنشاء التعاونيات وجمعيات السكان الخاصة بحماية الأحياء والعقارات وصيانتها أو تجديدها وفق ما جاء في المادة 119" توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية كما تبادر أو تساهم في ترقية برنامج السكن وتشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف لحماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء".[3]

المجال التربوي والثقافي والسياحي و الإجتماعي والصحي: بحيث تقوم البلدية بإنشاء هياكل ومؤسسات تعليمية، كالمؤسسات الإبتدائية ومراكز دور الحضانة وتوظيف المدرسين لها، و كذا لمدارس القرأنية وذلك على حساب ميزانيتها الخاصة، و كذلك ترميم المناطق السياحية و الاثارية ومنابع المياه المعدنية، كما جاء في المادة 116"في غطار حماية التراث المعماري وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته لتسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة على المحافظة وحماية الأملاك

[1] المادة 107 من قانون 10/11 من قانون البلدية، ص 17.

[2] المادة 112 من قانون البلدية 10/11، ص 18.

[3] المادة 119 من قانون البلدية، 10/11، ص 19.

العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية، وفي المجال الصحي أوكل قانون البلدية إقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين قطاع خدمات الصحة، والتكفل وإنشاء المراكز الصحية وقاعات العلاج وتحسين إستغلال وصيانة المؤسسات الصحية المتواجدة على ترابها.[1]

فقانون البلدية 11-10 ألقى على عاتق البلدية جملة من المهام والصلاحيات التي تضمنت عدة مجالات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وحتى صحية، سعيا إلى تفعيل دور البلدية وحتى الولاية في دفع عجلة التنمية على مستوى إقليمها المحلي.

[1] المادة 122 من قانون البلدية 10/11، ص 19.

المبحث الثاني : علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية المحلية.

بحكم علاقتها المباشرة مع الموطنين و إرتباطهم بها وتمثيلها للدولة على المستوى القاعدي فإن البلدية ملزمة بالتكفل ببعض الأمور وترك أخرى لجهات أخرى، فالبلدية الآن مطالبة بأن تصبح هيئة تنظيم وترتيب ورقابة من أجل تحقيق الإنجازات التي تهم المواطن بالدرجة الأولى وتدفع حركية الإقليم وتنميته من جهة أخرى.

حيث منحت نصوص القانون للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة(المجلس الشعبي البلدي، والمجلس الشعبي الولائي) صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم في كل من المجال المالي والمجال الإقتصادي والمجال الإجتماعي والتهيئة والتعمير وكل هذا من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية المحلية.

المطلب الأول : دور المجالس المحلية في التنمية المحلية.

عند الحديث عن دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية فإننا نقصد هنا الصلاحيات التي منحها المشرع للمجالس المحلية المنتخبة في مجال التنمية المحلية سواء المجالس البلدية أو الولائية. ومنه سوف نتطرق في من خلال هذا المطلب إلى إختصاصات وصلاحيات المجلس الشعبي البلدي، و المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية المحلية

أولا صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية وتشمل مايلي:

- إختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية:

يتجلى دور المجلس الشعبي البلدي ومن ورائه البلدية في السياسة التنموية المحلية، من خلال البرامج المستندة إليه،[1] والمتمثلة بالخصوص في موافقات السلطة المركزية بمختلف الإقتراحات خاصة ببرامج نفقات التجهيز المحلي الذي يسمح بإنجاز مختلف الأنشطة: كتزويد بالمياه

[1] عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**،(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص214.

الصالحة للشرب، وتطهيرها وكذا بناء السكن الريفي. ومما ينبغي الإشارة له بأن تمويل هذه البرامج لم يكن على عاتق البلديات بل على حساب ميزانية الدولة.[1]

وقد احتوي هدا البرنامج الذي إنطلق في تطبيقه سنة 1970على مستويات ثلاث:[2]

1- تنمية الصناعات المحلية بهدف تشجيع الصناعات المصغرة (التقليدية،السياحية، المعدنية...الخ).

2- تنمية الإقتصاد الريفي سيما في مجال إستصلاح الأراضي الفلاحية وتربي المواشي.

3- تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب.

إن ما يلاحظ على هذا البرنامج عدم نجاحه أثناء التطبيق الميداني نظر للظرف الذي وجد فيه والذي ميزه وجود أغلب البلديات، لا يملك رؤسائها أو أعضائها أدنى مستوى يؤهلهم لمتابعة تلك البرامج، الأمر الذي أقر وبحتمية كبيرة ضرورة إدخال إصلاح على صلاحيات البلدية ومن ورئها المجالس المحلية المنتخبة، فجاء ميثاق البلدية لعام 1966، أعقبه بذلك قانون بلدي، هذا الأخير الذي و إن ربط البلدية بدورها في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلي. فإنه قد أوكل ذلك للمجلس الشعبي البلدي، بإعتباره الهيئة الأولى على مستوى البلدية كجهاز للمداولة، وهيئة رئيس المجلس الشعبي البلدي كوكيلا عن الدولة على المستوى البلدي وكذا مثلا للبلدية في معاملاتها اليومية وعلاقتها مع الأطراف الأخرى.

بمعنى أن رئيس المجلس، مسؤولا أمام المجلس الشعبي البلدي الممثل لسكان البلدية من جهة، ومن جهة ثانية يكون مسؤولا أمام الوصايا الممثلة أساسا في الوالي.

وإنطلاقا مما تقدم يتحدد دور المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية(تنمية البلدية) على ثلاث مستويات:

---

[1] غربي محمد و جبار عبد الجبار، **مجلة أكاديميا**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 02، (جامعة شلف،حسيبة بن بولعيد، 2014)، ص 100.

[2] **مرجع نفسه**، ص 101.

1-**على مستوى سياسات التهيئة العمرانية والتجهيز:** تتمثل أساسا فيما يلي الأتي:

إعداد المخطط البلدي للتنمية، القصير والمتوسط وطويل المدى، ثم المصادقة عليه مع مراعاة توافقه مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.[1]

المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية ن وفي هذا الإطار يتعين على البلدية مايلي:

أ- التزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين الجاري العمل بها.

ب- إحترام تخصصات الأراضي وقواعد إستعمالها.

ت- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في التنظيمات القانونية المعمول بها.

ث- الموافقة القبلية(المسبقة) على إنشاء أي مشروع في تراب البلدية بإمكانه أن يحتوي مخاطر تضر بالبيئة.

ج- المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار ذات القيمة التاريخية.

ح- حماية الطابع الجمالي والمعماري.

خ- حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع السكنية والصناعية في تراب البلدية.[2]

د- إعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكات البلدية وبكل العمليات الخاصة لتسييرها وصيانتها.

إن ماينبغي التأكيد عليه في مجال هذه الصلاحيات المنوطة بالمجلس الشعبي البلدي ميدان التهيئة العمرانية والتجهيز، أن ممارستها مرهونة بمدى توفير وسائل التعمير المنصوص

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، (الجزائر : جسور للنشر و التوزيع، ط3، 2013)، ص 378.

[2] غربي محمد و جبار عبد الجبار، **مرجع سابق**، ص 102.

عليها في القوانين سارية المفعول والمتمثلة بالتحديد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي

على مستوى السياسات الإجتماعية:

لقد خُول للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة وتقديم يد المساعدة لها، كما عليها إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي وفق المعايير الوطنية وتشجيع النقل المدرسي ،كما للبلدية و في إطار الإمكانيات المتوفرة لها إتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية الطفولة الصغرى وتقديم المساعدة للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة، وكذا المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية وتشجيع الحركة الجمعوية في ميدان الشباب والصحة.

وفيما يخص صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال الصحة ، فإن البلدية مكلفة بالمحافظة على الصحة العمومية ومراقبة النظافة العمومية، من خلال إنشاء مكتب بلدي خاص بالوقاية والنظافة، تكمن مهمته في :[1]

- إنشاء مؤسسات ومراكز صحية وقاعات علاج وصيانتها.
- مراقبة توزيع المياه الصالحة للشرب، وكذا صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة.
- مكافحة الأمراض ناقلات المعدية.
- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- مكافحة التلوث وحماية البيئة[2]، والسهر على حماية التربة والموارد المائية ، والمساهمة في إستغلالها الأمثل.

[1] عمار بوضياف، **مرجع سابق**، ص 379.

[2] المادة 124 من القانون البلدية 10/11 تنص على" البلدية تتكفل بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء وكل أثاث حضري يهدف إلى حسين إطار الحياة".

ميدان سياسات السكن: حددت المواد من 113الى 120 من القانون البلدي 10/11[1] دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال وضع مكانزمات وتقاليد قد تدفع إلى خلق ثقافة عقارية عمومية.

وفي هذا الإطار خول القانون سابق الذكرى للمجلس الشعبي البلدي ومن ورائه البلدية الصلاحيات التالية:

- تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء ، وتنظيم نشاطها من أجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء السكنية وصيانتها والسعي لتجديدها.
- تسهيل عمل أصحاب المبادرة من خلال وضع تحت تصرفهم ، التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المزمع القيام بها.

المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.

ميدان السياسات الثقافية والسياحية:

- في جانب الثقافة ، يخول للمجلس الشعبي البلدي إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة على مستوى البلدية، والعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة على ترابها في حدود إمكاناتها المادية.

المجال الرياضي والترفيهي : فا للبلدية دور كبير في صيانة الهياكل الرياضية بحسب قدرتها المالية، وذلك من خلال تطوير بعث حركة الجمعيات الرياضية و الشبانية ، وتخصيص إعتمادات مالية معتبرة لإعانتهم ضمن الميزانية البلدية و هذا ما نصت عليه المادة 122 من قانون 10/11.[2]

[1] المادة 113 و المادة 120 من قانون البلدية.

[2] المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

كما لا ننسى في هذا الصدد الإشارة إلى صلاحيات البلدية في مجال تنظيم الطقوس الدينية لما تقوم به من صيانة للمساجد والمدارس القرآنية، إضافة إلى المحافظة على الممتلكات الدينية الموزعة على مستوى تراب إقليمها.

إختصاصات المجلس على مستوى السياسات الإقتصادية و المالية:

طبقا للمادة 109 من القانون 10/11 يخضع أي مشروع إستثمار أو تجهيز على إقليم البلدية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي وفي مجال حماية البيئة و الأراضي الفلاحية يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الإقتصاديين. وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال.[1]

ويشمل هذا الإختصاص أيضا التصويت على الميزانيات، ثم على الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية سواء كانت هذه الأملاك منقولة أم عقارية، ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية.[2]

ثانيا صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية المحلية:

إختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية المحلية:

يمارس المجلس الشعبي الولائي الكثير من الاختصاصات التي تتصل بالولاية و تعمل على تفعيل التنمية بها و هذه الإختصاصات يمارسها عن طريق اللجان التي يتكون منها و هذه اللجان هي :

---

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري، ص 381.**

* حسب قانون البلدية 11-10، للبلدية ميزانيتان، الميزانية الأولية **Le budget primitif** ويصوت عليها م.ش.ب.لزوما قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق تطبيقها والميزانية الإضافية**budget supplémentaire** ويصوت عليها م.ش.ب. قبل 15 جوان من السنة التي تسبق تطبيقها.

[2] ناصر لباد ،**الأساسي في القانون الإداري**،(سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع.ط2 ،2011)،ص 100.

لجنة الإقتصاد و المالية، لجنة التهيئة العمرانية و التجهيز، لجنة الشؤون الإجتماعية و الثقافية، و يتضح بأن المجلس يمارس عمليات ذات طابع إداري بحت و البعض الآخر له طابع إقتصادي و بالتالي فهو يمارس إختصاصات مالية و إقتصادية و صناعية وإجتماعية و ثقافية كما توجد له إختصاصات ذات طبيعة عمرانية و فلاحيه و سياحية و من خلال هذا نبرز أهم الإختصاصات للمجلس في المجال التنموي المحلي[1]:

- **إختصاصات ذات طابع إداري :** من أهم الإختصاصات الإدارية التي يمارسها المجلس تلك المتعلقة بشروط تعيين الموظفين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العامة، كما يقوم المجلس بتحديد شروط تنظيم و سير المؤسسات و يجوز للمجلس أن يحدد المصالح أو المؤسسات العمومية التي تقوم بتنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة في نطاق الولاية.[2]

- **إختصاصات في مجال التخطيط و الإنعاش الاقتصادي:** يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يشرع على الأمة بصفة عامة، كما يحق للمجلس أن يشجع كل مبادرة تساعد على تنسيق العمل بالنسبة لمشروعات التنمية، كما يدعى المجلس خلال وضع المخطط الوطني للتنمية للتعبير عن رأيه بالنسبة إلى العمليات المتصلة بالحياة الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية للولاية و يؤخذ رأي المجلس في توزيع الإعتمادات المالية التي يتصرف فيها الوالي، و يبدي رأيه في برامج التجهيز و التنمية المقدم من الوالي المتعلق بالولاية، كما يقوم المجلس بدور هام بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية و الشركات الوطنية التي تمارس عملها في حدود الولاية، إذ يمثل المجلس هذه الأجهزة مما يساعد على

[1] المادة 33 من قانون الولاية 12-07.

[2] ناصر لباد، **مرجع سابق**، ص 105.

متابعة أعمالها و يحقق التنسيق و التكامل في تنفيذ شتى المشروعات.[1] في تحقيق كافة الأعمال التي تسهم في تنمية الولاية و تعود منفعتها

- **إختصاصات في مجال الإدارة المالية** : يقوم المجلس بمهمة التصويت على ميزانية الولاية بعد تحضيرها و يصوت على ميزانية الولاية باباً باباً، و هذه الأبواب يحتوي كل باب على تفصيل المصروفات والإيرادات و ترتيب الإيرادات والمصروفات في الميزانية على أساس نوعها و برامجها ، كما يعمل المجلس في حالة ظهور أي عجز على ميزانية الولاية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن للميزانية ، وللمجلس الشعبي الولائي الحق في أن يصوت على القروض الضرورية لإنجاز المشروعات المختلفة.

- **إختصاصات في مجال التنمية الصناعية** : أعطى القانون للمجلس الشعبي الولائي حق إنشاء مناطق صناعية في الولاية و تحقيقا لهذا الغرض فقد أصبح من حقها إحداث أية مؤسسة صناعية، كما يعمل على تشجيع أية مبادرة للبلديات في إقامة تنمية الصناعية التي تستفيد منها الولاية.

- **إختصاصات في مجال التنمية الإجتماعية و الثقافية:** للمجلس الشعبي الولائي عمل مهم في مجال التنمية الإجتماعية و الثقافية من السهر على حسن سير المرافق الصحية إلى إنشاء المرافق و المؤسسات التي تعمل علي العناية بالصحة العامة للمواطنين و تطوير المرافق التربوية و الإجتماعية ، ومن حقها إنشاء مؤسسات جديدة لهذا الغرض[2].

- **إختصاصات في مجال التنمية و السياحة و الموصلات و الإسكان:** وفي هذا المجال يقوم المجلس الشعبي الولائي في قطاع السياحة و تنميته على مستوى الولاية ، حيث يعمل على تسهيل انطلاق السياحة و تحقيقها و مراقبة كل المرافق و المؤسسات ذات

---

[1] حسين فريجة، **الرشادة الإدارية و دورها في تنمية الإدارة المحلية**،(الجزائر، مجلة الإجتهاد القضائي، صادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد6 ،ماي2009)، ص74 .

[2] المادة 93 من قانون الولاية 12-07.

الطابع السياحي كما يعمل المجلس في قطاع المواصلات حيث يعمل على إستغلال المرافق العامة لنقل المواطنين و الإجراءات الضرورية لإصلاح الطرق البرية والبحرية أما في قطاع الإسكان فيسهم المجلس الشعبي الولائي في تشيد المساكن للمواطنين وإدارة جميع العقارات السكنية المملوكة للدولة.

- **التنمية الفلاحية والري على مستوى الولاية:** نظرا لأهمية التنمية الزراعية وتقديراً لأهمية الإنتاج الزراعي في الحياة الاقتصادية للبلاد ، فمن حق المجلس الشعبي الولائي أن يشرع في كل نشاط يمكن أن يساعد على إستثمار الأراضي و حماية التربة و القيام بعمليات التشجير و إنشاء الغابات و تأمينها، وإجراء دراسة تتعلق بالإصلاح الزراعي و يقوم نظام الأراضي الزراعية بالولاية، كما يعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية و تطوير الري.[1]

[1] المادة 84 من قانون الولاية 12-07 .

المطلب الثاني : آليات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية المحلية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية في وقتنا الحالي، و تعود هذه المكانة للدور الهام المتميز لها في مجال النشاط السياسي، بالإضافة إلى أنها تتحمل مسؤولية كبيرة في تعميق الوعي بأهداف التنمية ومتطلباتها، وبشكل شامل تتفاعل فيها جملة من الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بتعدد مستوياتها، فتلعب هذه الأحزاب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الوطنية والمحلية على حد سواء، من خلال عدة آليات تساهم في رفع من مستويات التنمية المحلية، وسوف نتطرق إلى أهم هذه الآليات و الأدوار من خلال هذا المطلب.

دور وآليات الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية المحلية:

- **أولا:** دور الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية الملحلية: هناك أكثر من دور يمكن أن تمارسه الأحزاب السياسية في تحولات التنمية :

- تعزيز الممارسة والمشاركة السياسية، و ذلك من خلال تحفيز المواطنين للمشاركة الإيجابية في المشروعات التنموية الكبرى، و في تنفيذ المشروعات الخدماتية ذات الطابع الإجتماعي[1]، فمن خلال وظائف تتميز بها الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي تفسح المجال أمام أفراد المجتمع للمشاركة الفعالة في تنمية إقليمها المحلي، و من خلال المشاركة في أعمال الإنتخابات و إنتقاء الناخبين، وهي تحاول إستقطاب المواطنين إلى مكاتب الإقتراع لكي يكون لهم أداة للمساهمة الحقيقية و الفعالة في النشاط السياسي، بالإضافة إلى تهيئة الجو المناسب و الدعم لإستكمال البرامج و المشاريع المسطرة من خلال البرامج التنموية و تطبيقها علي أرض الواقع.

[1] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص402.

- تطوير قدرات المواطنين و تأهيلهم لقيام بدورهم في جهود التنمية المحلية و الحرص على صاحب الإختيار السليم.

حيث تعتبر الأحزاب السياسية كأداة و وسيلة ربط بين الجمهور و الحكومة فهي حلقة وصل ما بين الطرفين الشعب و السلطة الحاكمة فيه على المستوى الوطني و المحلي، فهي تساعد الناس على تحديد مصالحهم و حاجياتهم و بلورتها، بحيث تمثل المنبر لمناقشة مختلف القضايا التي يجب رفعها للحكومة على شكل مطالب تعبر عن إنشغالات و أهداف و تطلعات و إحتياجات الجماهير العريضة أو على الأقل تلك الجامعات التي إختارت الأحزاب السياسية لتكون الوسيلة التي تعبر بلسانها على حاجيات هذه الجماعة.[1]

- تسعى الأحزاب السياسية كمؤسسة و وظيفة في عملية التنمية السياسية والمحلية، من أجل تحقيق التطور والتحديث، من خلال تحفيز الأحزاب السياسية في التعبئة نحو المشاركة السياسية الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، أو لجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي.[2]

- تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة النمو من خلال إيجاد توازن بين المسعى نحو زيادة المؤشرات الكمية للنمو الاقتصادي ومتوسط الدخل الفردي وكذلك معدلات الإستثمار وتحسين نوعية حياة الناس وتوسيع خيارتهم.[3]

- الإستمرارية في برنامج ترقية التساهم في النهوض بالمؤسسة الإجتماعية و ذلك من خلال برامج الخصخصة كما يراعي البعد الإجتماعي، ولكن بشرط عدم المساس بالقاعدة العريضة من أبناء المجتمع و العمل على إنشاء جهاز لرعاية العاملين وتأمينهم من البطالة، وذلك بفتح المجال أمامهم من أجل تكوينهم وتدريبهم و إعادتهم إلى قوة

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص242.

[2] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 403.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص243.

العمل بخبرات وقدرات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي والإتصالي الذي وصلنا إليه في الوقت الحالي.[1]

- تلعب الأحزاب السياسية دور هام في الدولة الحديثة ويتضمن هذا الدور بصفة خاصة ممارسة و تحقيق السلطة السياسية في الوصول إلى القيادات الملائمة و إستبعاد البعض الأخر، و إنتقاء أحسن و أكفئ القوى السياسية و الإدارية التي لا يرجي من و رائها الكسب أو المنفعة و كذلك المساهمة في إرساء قواعد عامة تحقق من خلالها مصالح الجماعة و تحقيق برامج تنموية فعالة في أرض الواقع. كما يعمل الحزب السياسي كمنظومة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الإقصادية بطرق مبسطة و أوضح التي توقظ فيه الوعي السياسي، و نضج ديمقراطي و تكسبه ثقافة سياسية كبيرة و تنشئة سياسية قوية تمكنه من ممارسة دوره سياسي و معرفة حقوقه و واجباته و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي تدور على مستوى الإقليم المحلي و بذلك يتسنى له القيام بدوره في التنمية المحلية من خلال المشاركة السياسية أو الرقابة الشعبية على الهيئات المحلية.

- تضع الأحزاب السياسية على عاتقها طرح برامج و خطط و سياسات تنموية تعرضها على الحكومة و المواطنين التي تسعى حيال وصولها لسلطة و الحكم لتجسيدها على أرض الواقع أو على الأقل رفعها و طرحها على الهيئات الصانعة للقرارات[2]، و السلطات و القيادات العليا في الدولة، بالتالي تساهم هذه الأحزاب السياسية في السياسة العامة للدولة من خلال الإقتراحات و البرامج التي تصب في صالح التنمية الوطنية و المحلية .

و لذلك تعتبر الأحزاب السياسية "أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي، فالحزب قوة حاسمة للتحديث " و عليه تقع مسؤولية تجاوز أزمات التنمية السياسية

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 244.

[2] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 222.

التي خلفها الإستعمار أو الناجمة عن عمليات التحديث السياسي، تقع على عاتق و مسؤولية الأحزاب السياسية على وجه الخصوص.

يقوم الحزب السياسي بمهمة الرقابة على الحكومة والهيئات المحلية ومدى إلتزامها بتحقيق أهداف أفراد المجتمع، وتستطيع أحزاب المعارضة في النظام الديمقراطي من خلال الإنتقادات التي توجهها إلى السلطة القائمة بالحكم إذ يجذب نظر الحكومة إلى جهات السياسية القائمة داخل الدولة والمجتمع.[1]

رفع معدلات التنمية البشرية و الإرتقاء بالخدمات العامة والإجتماعية حيث يعد الإنسان هدف ووسيلة التنمية، و ذلك من خلال برامج وإستثمار في المجال التعليمي، والتدريبي والصحي وكذلك حماية البيئة، والنهوض بالمناطق العشوائية والنامية. وترقيتها إلى مصاف المدن الكبرى، بالإضافة إلى رعاية المرأة والطفولة والشباب وحتى المسنين وذوي الحاجات الخاصة عبر البرامج الإجتماعية التي تجعل من الفرد هو الأساس في عملية التنمية فمنه تنطلق أول مبادرة ليكون هو هدف التنمية بمختلف أبعادها ومجالاتها.

توفر الأحزاب السياسية للناخبين جملة أو عدد من القادة لإنتخابهم من قبل الشعب الأمر الذي يستدعي درجة كبيرة من الوعي السياسي، والنهج الديمقراطي وتنشئة داخل المواطنين لضمان الإختيار الصحيح.

يرى نيومان " أن الديمقراطية يمكن أن تواجه أزمات شديدة في حالة ما فشلت الأحزاب السياسية في ممارسة هذه المهام، وهذا ما يؤدي إلى نهوض وصعود الحركات الراديكالية التي يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد"[2] و هذا ما يخلق أزمة أمنية و عدم الإستقرار داخل الدولة، لهذا يقوم الدور الأساسي على التنشئة السياسية التي تشير إلى عملية تعلم القيم و الإتجاهات السياسية و السلوكيات و الأنماط الإجتماعية السليمة.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 242.

[2] خضر طارق فتح الله، **دور الأحزاب السايسية في النظم النيابية– دراسة مقارنة–**،(القاهرة: دار نافع، 1986)، ص 60.

و في نفس السياق أكد صامويل هانتغتون على دور الأحزاب السياسية في تقوية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في العالم النامي فهي تقدم أساس أو قاعدة للمشاركة السياسية و تختلف في أهميتها بتفاعل و تطور المجتمع، مع تقدم مجتمعات تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة، والتبعية و الجماعات المحلية إلى قواعد عصرية مثل (الطبقة والحزب)، وهذا التطور الذي يمس دور الأحزاب السياسية في التنمية بكل أبعادها على المستوي المحلي.

إن للأحزاب السياسية دور فعالا خاصة بعد وصولها إلي السلطة فتحمل على عاتقها تحقيق ذلك البرنامج التنموي الذي وعدت به وتقوم بتحويل مطالب الموطنين إلى بدائل لسياسية العامة، وبذلك تقوم بتنمية محلية ناجحة تنمي المجتمع المحلي تمس كل الأطياف وفئات المجتمع، بحث هذه السياسات والبرامج التي طرحت أو سطرها الحزب خلال حملته الإنتخابية، والتي الهدف من ورائها ترقية وتطوير المجتمع المحلي وتنميته ليصل إلى مصاف المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات التي تتبعها الأحزاب السياسية سواء كانت في السلطة الحاكمة أو خارج السلطة كالأحزاب المعارضة التي تضغط علي الحكومة أو الأحزاب التي تحتكر السلطة من أجل تنفيذ مخططاتها التنموية وتكون لها كأداة من أدوات الرقابة على أعمالها ومدى تطبيقها لها.[1]

كما يشير عبد الهادي الجوهري إلى أن الحزب السياسي يحاول قدر الإمكان تحديد المشكلات القائمة في المجتمع وحصرها، بهدف الوصول إلى وضع الحلول الملائمة ومناسبة لها، والتي تكون في الصالح العام للمجتمع والدولة، والتي ينبغي على الحكومة أن تتخذها في سبيل حل المشكلات.[2]

---

[1] إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية للنشر ،أكتوبر 1999)، ص21

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**،(القاهرة :مكتبة الطليعة ،1989)،ص 126.

إن الملفت للنظر أن الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة التي تتعلق بالمجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي، والتكامل الوطني، بينما يختلف الأمر كثير في بلدان العالم الثالث التي تسعى إلى التحديث والتنمية السياسية، ففي سياق ظروف تلك البلاد أنماط للأحزاب السياسية و وظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية، حيث أصبحت الأحزاب السياسية متغيرات مستقلة أي قوى مؤسسية مستقلة، تؤثر على التحديث وعلى التنمية والتطور وليست مجرد نتاج لهما .[1] كما يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة مما يقوي روابط الهيئة الداخلية بالهيئة الحاكمة.

كما تقوم الأحزاب السياسية بمهمة الرقابة علي الهيئات المحلية ومدى التزامها بتحقيق أهداف أفراد الشعب، ويهيئ الشعب فرصة إختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين ومتنافسين و للإختيار بين السياسات المتباينة وبتالي إختيار السياسات التنموية الأكثر نجاعة.

إن وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من مواجهة الذين لا يحققون أهداف المجتمع ومكافأة الصالحين، و يظهر ذلك بصفة خاصة بحيث يوجد نظام تعدد الأحزاب و حيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرنامج ومبادئ، و هكذا تساهم الأحزاب بتنوعها وتنوع برامجها وسياساتها وحتى أهدافها في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية سواء كانت كهيئة حاكمة أو كهيئة معارضة تنتقد وتراقب السلطات والهيئات الحاكمة .

ومما ما تقدما بعرضه بخصوص دور الأحزاب السياسية في المساهمة في التنمية المحلية، بكل أشكالها وإبعادها سعيا منها إلى تحقيق الدور المنوط بالأحزاب في إرساء بوادر و متطلبات التنمية المحلية والوطنية، يمكننا جملها في عدد من الآليات التي تستعملها الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق هذه التنمية، فسوف نجملها في عدة نقاط

[1] جمال منصر، **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**، (جامعة: عنابة باجي مختار ، عدد افريل 2010)، ص435.

- **ثانيا: آليات الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية المحلية :**

تسعى الأحزاب السياسية من أجل تحقيق أفاق التنمية علي المستوى المحلي و بشتى الوسائل التي تستطيع بواسطتها تحقيق مخططاتها وتوجيهها ببعدها التنموي، فهناك عدة آليات تسهم فيها هذه الأحزاب في تحقيق التنمية سوف نتطرق لها منها :

1- تدعيم البرنامج القومي لتطوير التعليم، حيث تسعى الأحزاب إلى تدعيم البرامج التي تساهم في تثقيف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم ووجباتهم نحو أنفسهم ونحو بلدهم، وكيف يمكنهم المساهمة في تطوير وتنمية مجتمعهم وترقيته، بحيث أشار الرئيس حسني مبارك في إفتتاح الدورة البرلمانية لعام 1999م بحيث دعا إلى تحقيق التقدم المستمر في تحديث التعليم وتطويره بما يتفق مع معطيات المستقبل وتحديات الألفية الثالثة.[1]

2- تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والذي تمكن من الدخول بقوة في مسار المنافسة التكنولوجية في العالم و إبتكار وتوظيف تكنولوجيا ملائمة للبيئة إلي جانب الأهداف المنشودة.

3- تحسين الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها بحيث تشجع الأحزاب على الإستثمار في المجال الصحي فالأصل في صحة الموطن فهو يمثل أحد واهم سياسات التنمية وذلك من خلال توفير وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية. وتطوير نظام التأمين الصحي و توسيع قاعدة الرعاية الصحية الكاملة في جميع المستويات وإقامة و إستحداث خدمات صحية في جميع نواحي الإقليم.[2]

4- توفير وتوسع المساكن وتبني برامج سكنية لمواجهة الزيادة السكانية و تحقيق التعاون بين القطاع الحكومي والخاص، لمواجهة مشكل السكن من خلال البرامج العمرانية التي تقترحها الأحزاب خلال برامجها.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 241.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع نفسه**، ص 243.

5- إدارة النمو الحضري وترقية المناطق العشوائية وكذلك مواجهة مشاكل التخطيط العمراني ومواجهة المشكلات الإجتماعية المترتبة على النمو العشوائي للمساكن، وهذا من خلال مخططات (مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأرضي).وهذا كما جاء في قانون الجماعات المحلية (الولاية ،البلدية)[1].

6- الإرتقاء بمستوى المرافق العامة وذلك من خلال الإرتقاء بالخدمات المرتبطة بتقديم توفير المياه، والعناية بالخدمات المرتبطة بالكهرباء و الطاقة، تنظيم عملية الاتصالات و ذلك من خلال نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة التصنيع المحلي.[2]

7- حماية البيئة بحيث تسعى الأحزاب السياسية إلى وضع إستراتجية شاملة لتحسين أحوال البيئة بما يؤدي إلى خفض معدلات التلوث وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في مجال نقل التكنولوجيا النظيفة، وحماية البيئة ودعم قدرة المؤسسات من أجل حماية البيئة وفضلا أننا نجد أحزاب سياسية ذات صبغة ومبادئ بيئية هدفها الحفاظ علي البيئة وحمايتها.[3]

8- تدعيم شبكة الأمان والضمان الإجتماعي بحيث يستفيد منها كافة الفئات في المجتمع وبما يضمن توفير حد أدنى من دخل الأسرة ذات المدخول الضعيف والفئات الأقل في المجتمع مثل كبار السن والمرأة وذوي الحاجات الخاصة و كذلك آليات الاستثمار و تشجيعه رؤوس الأموال وكذلك توفير فوائض أموال التأمينات والمعاشات في بعض الأغراض الاستثمارية الآمنة التي يمكن أن تزيد العائد على الأموال لتحقيق مزيد من الفائدة في نفس الوقت.

---

[1] قانون البلدية 10/11، والولاية 07/12.

[2] محمد ناصر مهنا، **الأفكار السياسية و تنظير السلطة**، (الإسكندرية-مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 251.

[3] **مكان نفسه.**

9- فتح المجال أمام العناصر الشابة أي الشباب في النهضة الشاملة حيث تؤمن الأحزاب السياسية بأهمية إعداد الشباب بصورة جيدة وعصرية وتعزيز قدراته على توظيف إمكانياته وقدراته و المشاركة في الحياة السياسية.

من خلال عرضنا لآليات الأحزاب السياسية إستخلاصنا أن هذه الأخيرة تعمل كهيئة على تحقيق التنمية المحلية، من خلال مجموعة الآليات بالإضافة إلى دورها التعبوي أو البرنامجي في التمنية التي تعتبر عملية معقدة و راديكالية و طويلة الأمد، تسعى الأحزاب السياسية إلى تأطير مجموعة من البرامج و السياسات التنموية التي سوف تعمل على تطبيقها في عهدتها الإنتخابية حيال فوزها في الإنتخابات و وصولها إلى السلطة الحاكمة أو ممارسة الرقابة على الهيئات المحلية و مدى تطبيقها برنامجها الإنتخابي، تتولى هذه المهمة الأحزاب التي لم توفق في الوصول إلى السلطة أي الأحزاب المعارضة.[1]

ولكن قد تطرق الفقه إلى ظاهرة هامة و هي جمود الأحزاب و إنحرافها مما يجعل هذه الأخيرة عائقا أمام التغيير و التنمية، و بعضها يسعى للحفاظ على الأوضاع القائمة، تكريسا لإمتيازات حزبية أو مصلحيه معينة.[2]

كما يمكن أن تكون الأحزاب السياسية أدات فعالة في تحويل التنمية وتحفيزها ودفعها إلى الأمام، يمكن أيضا لهذه الأحزاب أن تكون عائقا في سبيل التنمية، وذلك عند جمودها وإنحرافها عن القيام بدورها. وقد يرجع جمود الأحزاب كونها تتبع إلى نظام صارم يفرض على الأعضاء، فيحرمهم من حرية التعبير عن أرائهم ومعتقداتهم الشخصية، وبتالي يحولهم مجرد آلة ناطقة لمشيئة القادة والقائمين على زعامة الحزب، وهذا لا ينعكس فقط على النواب بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، بحيث يلتزمون بتنفيذ إرادة الحزب الذي كان وراء ترشيحهم للمنصب، ولهذا تكون المناصب الرئيسية في الوزارة من أنصار الحزب، بالتالي يؤدي إلى

[1] محمد غربي ومجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 413

[2] **مرجع نفسه**، ص 252.

التنازع على الوزارت الرئيسية، مما يسبب الكثير من المشاكل التي غالبا ما تكون وراء الإنسداد على مستوى المجالس المحلية وبتالي تعطيل التنمية المحلية.[1]

[1]نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**،(عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 1984)، ص 410.

المبحث الثالث : علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية المحلية

تقوم الأحزاب السياسية بعد نشوئها إلى دخول مضمار المعركة الإنتخابية و سعيا منها للفوز بالإنتخابات تقوم بتقديم مرشحون لها بالإضافة إلى برنامجها الحزبي الذي سوف تعرض من خلاله مجموعة من البرامج و السياسات التنموية.

المطلب الأول : تقديم مرشح الحزب.

تعمل الأحزاب السياسية على إختيار مرشحيها في الإنتخابات وكذلك القيام بالدعاية الإنتخابية اللازمة لبرامجها و مرشحيها، وذلك في مجال المنافسة الحقيقية بين مجموعة من الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، وهذا لكي يتسنى للمواطنين إختيار الأحسن و الأمثل من بينها، فتقوم هذه الأحزاب بتقديم الأفضل من أجل إستقطاب وإقناع الناخبين بالتصويت لصالح حزب معين دون غيره.

فالمواطن يجد في الحزب أنه المتنفس الذي يحقق طموحه، ليجد مبتغاه ومراده في هذا الحزب دون سواه،[1] فيختاره ويزكيه ليرفع من إحتماله للفوز.

فالأحزاب تمثل الوسيط أو همزة الوصل مابين الناخبين ونوابهم وتقوم بإخطار النائب بكل ما يحدث في الدوائر الإنتخابية، و توصل له مطالب وحاجات السكان وتعمل على تعزيز العلاقة بين العضو والناخبين و إخطارهم بنشاطاته، كلما كانت العلاقة بين الحزب وعضو المجلس الشعبي متينة، فيمثل الحزب أحسن تمثيل ويحافظ على سمعته وبذلك يعزز من إمكانية تجديد انتخاب العضو.[2]

و أيضا يجب أن يحمى العضو من قبل الحزب أمام ما يؤثر عليه من أحزاب المعارضة، كما يفرض عليه نظام المجموعة التابع لها، وفي حالة فوز الحزب بأغلبية المقاعد

---

[1] سعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص 178.

[2] **مرجع نفسه**، ص 179.

في المجلس فإنه يعمل بواسطة أعضائه في المجلس لتطبيق برنامجه.

- **طريقة اختيار مرشحي الحزب:**

تقوم الأحزاب بإختيار مرشحيها في الإنتخابات وتقديمهم للمواطنين أو الناخبين على أنهم مرشحوا الحزب، لكن الأحزاب لا تحتكر وحدها عملية تقديم المرشحين للإنتخابات، إذا يوجد بعض المرشحين الذين يدخلون الإنتخابات ولا ينتمون إلى أي حزب أي مستقلين عن الأحزاب، و أيضا يحرز البعض منهم نجاحا بدون أن يتقيد بمبادئ أي حزب.[1]

ولكن ما يمكننا ملاحظته أن أغلب المرشحون الذين يفوزون بالإنتخابات يكونون مشرحون من قبل أحزاب و لكن ليست أحزاب عادية، وإنما من قبل أحزاب قوية وكبيرة ويرجع ذلك لعدة أسباب عديدة منها:

أن بعض الأحزاب لها تاريخ طويل وتأثير كبير على الموطنين كونها شاركت في إستقلال الدولة كحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وكذلك أن الحملات الإنتخابية وعملية الدعاية الإنتخابية أصبحت مكلفة، مما يدفع أغلب المرشحين إلى الإعتماد على خزانة الأحزاب لتمويل عملية الدعاية.[2]

تحاول الأحزاب السياسية قدر الإمكان جذب الناخبين إليها من خلال تزكية مرشحيها وكذلك من خلال برامجها التي تقترحها خلال الحملة الإنتخابية.

- **التنمية المحلية في برنامج الأحزاب السياسية :**

إن الأحزاب السياسية تعمل جاهدة وخاصة خلال حمالاتها الإنتخابية وتقديم برنامجها الإنتخابي وتركز في طياته على التنمية المحلية للجماعة الإقليمية التي تنشط داخلها في عدة مجالات مثل بالصحة والسكن والتعليم...الخ، و من الميادين التي تنشط وترقي الجماعة

[1] سعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النشر، 2007)، ص 210.

المحلية وتحدث فيها تنمية واسعة وفعالة، بواسطة هذه البرامج فان سعي الأحزاب من خلالها للإقناع ببرنامجه التنموي الذي يضمن تلبية مشاغل المواطن و إحتياجاته التي من المفروض أن تجسد من خلال البرنامج الحزبي.

ولكن المعروف في بلدان العالم الثالث وخاصة في الجزائر إنه بمجرد وصول هذه التنظيمات الحزبية إلى مشارف السلطة، تبقي هذه البرامج والوعود مجرد حبر على ورق، لا نلمسه في الحقيقة وتبقى مجرد أوهام توهم الأحزاب الشعب بها لتحقيق هدفها المنشود، و هو جعل المواطن جسر للعبور إلي السلطة والحكم، و إن شيئا أخر سيطبق على الواقع وليس برنامج الحزب الفائز بالأغلبية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، في حالة ما تدخلت الرقابة أو المعارضة الشعبية،[1] وسئلت لماذا لم يطبق هذا الحزب أو حزب أخر برنامجه الإنتخابي الذي عرضه خلال الحملة الإنتخابية ومدى تطبيقه؟

فإن الرد يكون بأن هناك ديناميكية متبعة ولا يجوز للأحزاب خرقها، هو تطبيق برنامج رئيس الجمهورية على كافة ربوع الوطن والمجالس المحلية، أو أن الميزانية المخصصة لهذه الجماعات المحلية سواء كانت(بلدية أو ولاية)، غير كافية لتغطية أعباء المشاريع التنموية المسطرة، بما يرجع على فعالية الأحزاب السياسية حتى بعد وصولها إلى السلطة، ويعود أيضا لعدم فعالية المجالس المحلية وهذا من خلال مداولاتها ونشاطاتها تتعرض إلى جملة من المشاكل التي يسببها أعضاء المجالس المحلية تتمثل في صراعات بين الأعضاء الذين ينتمون لأحزاب مختلفة، هذا ما يجعلهم في حالة نزاع و صراع دائم خاصة داخل المجالس المحلية. وبغياب المتكرر والمتوالي على إجتماعات ومداولات المجالس المحلية، وهذا ما يخلق إنسداد على مستوى عمل المجالس، مما يشل حركة التنمية داخل الجماعات المحلية، وتعتبر عائق من عوائق التي توجهها الأحزاب السياسية.[2]

[1] سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 211.

[2] محمد غربي ومجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 413.

العوائق التي تواجهها الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق التنمية المحلية:

تواجه الأحزاب السياسية من خلال سعيها لتحقيق التنمية المحلية جملة من العوائق والتي يمكن أن نجملها فيما يلي :

- غياب الأطر القانونية للعملية الرقابية، فمنذ إقرار التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989م، لم ينص على قانون يضبط العملية الرقابية للأحزاب في وجه الإدارة المحلية، للمحاججة و أرجع الإدارة إلى السكة إذا ما كان هناك إخلال للمشاريع التنموية المحلية، وبتالي مصالح الشعب المحلي، فبقيت الإدارة المحلية تسير هذه الجماعات المحلية، دون رقيب أو محاسب.[1]

ترى بعض الأحزاب السياسية بأن هذه الممارسات مقصودة من أجل تمرير مصالح فئة قليلة حاكمة، فوجود ثغرات في هذا المستوى لا تخدم الصالح العام والمجتمع، و بالتالي يثبط عمل الأحزاب السياسية، ويبقى العضو المنتخب من موظفا عاديا تابعا للإدارة تمرر مشاريعها التي تخدمها ولا تنصب في صالح المجتمع المحلي.

- **غياب التنشئة والثقافة السياسية:** فمرشح الحزب أو عضو في المجالس المحلية، التابع للحزب السياسي غالبا ما يقع ضحية للإدارة المحلية ويعود ذلك لقلة الثقافة المحدوة للعضو المنتخب وذلك لمستواه التعليمي والثقافي المتدني، فضلا عن تفشي التخلف السياسي لدى المنتخبين وهذا ما يمثل الشكل الخطير على عمل المجالس المحلية، فعدم الدراية الكافية للمنتخب أو العضو وعدم نضجه السياسي يؤدي إلى عدم فعاليته وتأثيره داخل المجالس أثناء أجراء مداولات، فكيف نتوقع التغيير أو مجرد إقتراحات فعالة وتنموية؟ من عضو لا يتعدى مستواه الثقافي أو العلمي حد معرفته بحقوقه وواجباته وصلاحياته، وحتى المهام المنوط به؟ فكيف له إن ينشط و يحضر

[1] محمد صغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 262.

جلسات المجلس و هو المعني بحل و تقديم الإقتراحات و البدائل لحل مشاكل الموطنين و تسطير مخططات التنمية المحلية.

- **الإنتماء الحزبي الحقيقي وغياب الولاء** : إن تحقيق مرشح الحزب مراده و وصوله إلى منصب أو عضوية بالمجلس المحلي الولائي أو البلدي هنا يكون قد بلغ غايته، ليحول مساره و أيضا ولائه و إنتمائه، فمن المفروض بعد إنتخابه من طرف الشعب بإسم حزب ما فهو يمثله، إلا إننا نجده لا يمثل إلا نفسه و مصالحه فيصبح بالتالي رفيقا للإدارة التي تحقق له مصالحه، كأنها هي التي عينته في هذا المنصب و ليس الشعب الذي إنتخبه في هذا المنصب، كما ينسلخ عن إنتمائه الحزبي و خاصة ما نلاحظه من تكتلات و تحالفات وانشقاقات تظهر بعد ظهور نتائج الإنتخابات.[1]

الدور السلبي للأحزاب السياسية :

تضغط الأحزاب السياسية على منتخبيها لتعارض ما يقوم به المدراء التنفيذيين وذلك عن طريق إخفاء وغض البصر على انتهاكات و تجاوزات الإدارة المحلية، على حساب المواطنين والتنمية المحلية، يعود هذا إلى جمود الأحزاب و إنحرافها على مسارها تلبية لمصالح زعمائها متناسية دورها الأساسي في وضع سياسات وبرامج تنموية تحقق التنمية والتطور للأقاليم المحلية وبتالي تحقق تنمية وطنية.

أ. **كثرة الأحزاب** : فتعطيل مادة من القانون تمنع التجوال السياسي وهذا لتشكيلها خطر على الإدارة فتقد تحكمها في الأحزاب، التي ستنمي انتمائها وتصب في غير صالح النظام، الذي يجد نفسه أمام أحزاب منظمة، فهذا العدد لا يؤثر على الساحة و المشهد السياسي، بل يعكس التشرذم الذي يطبع الساحة السياسية الجزائرية، ذلك أن الأحزاب تولدت

[1] محمد صغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 263.

من أحزاب أخرى، نتيجة الخلافات و الإنشقاقات، و هذا العدد الهائل من الأحزاب أدى لتفتت وتشتت الرقابة.[1]

ب. غياب شبه كلي للصحافة الحزبية : فقد كانت الصحافة الحزبية بعدد الأحزاب في بداية التعددية حيث وصلت إلى 37 حزبا، بعد إعلان التعددية الحزبية و الإعلامية وسن قانون الإعلام، أما اليوم أصبحت تعد على الأصابع، نظرا لنقص الموارد المالية ومؤسسات النشر و الإشهار التي سيطرت عليها الدولة و إحترافية الصحف الخاصة.[2]

هذا ما أدى إلى غياب وسيلة من أهم وسائل الرقابة السياسية، حيث يتعذر على العضو المنتخب أو الحزب فضح هذه الخروقات التي تقوم بها الإدارة، التي ينقلها إلى الرأي العام عن طريق الصحافة و إعلامه بما يجري حوله .

ج. غياب السلطة البديلة : فالأحزاب من المفروض يجب أن تكون هي البديل للنظام في كامل خطواته، ببرنامج محدد وله توجهات معينة، فنظرا لما تعاني منه الأحزاب من ضعف مدلولها وعدم وجود آليات و وسائل لتطبيق برامجها على أرض الواقع، وهذا ما يعكس حجم مشاركتها فهي لا تظهر إلا في المواسم الانتخابية وعدم وجود أي مبادرة و متابعة لسير البرامج المحلية وانشغالات المواطنين.

د. انعدام المعارضة الحقيقية: إن المعارضة وكما نراها وخاصة في الجزائر هي معارضة من أجل المعارضة فقط وغير بناءة، وغير فعالة، فهي لا تحدث التأثير المطلوب على السلطة، أو على النظام، عكس ما نراه في الدول المتقدمة.

---

[1] بلقيس أحمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،(مصر:مكتبة مدوبلي، 2004)، ص25.

[2] **مرجع نفسه**، ص 25.

فالمعارضة وطبيعتها تختلف باختلاف النظام الحزبي سواء كان تعددي أو ثنائي، حيث تتسم فيه المعارضة بفعالية و الوضوح و الاعتدال عكس ما تبدو عليه في نضام الأحزاب المتعددة.[1]

لعلى من أهم ما يعرقل التمنية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، تلك المشاكل والعراقيل التي يواجهها سير عمل المجالس، من بينها، الصراعات المتواصلة بين الأعضاء داخل المجالس كون المجالس المحلية تتكون من مجموعة من الأعضاء الذين ينتمون إلى أحزاب مختلفة، ونظرا للعداء بين هذه الأحزاب السياسية، يجعل ممثليها و أعضائها في صراع دائم.

و نتاجا لهذا الصراع القائم الذي يعرقل سير مداولات المجالس المحلية، بالإضافة إلى عزوف و غياب الأعضاء على هذه المداولات، مما يسبب انسداد على مستوى المجالس و هذا ما نلاحظه خاصة في المجالس المحلية البلدية.

و إن الحل البديل الذي برمجه المشرع ،أي قانون الجماعات المحلية (البلدية ، الولاية) في هذه حالة(الإنسداد)، حلول السلطة الوصاية مكانها و اتخاذ الإجراءات اللازمة تبعا للقانون و ضمن اختصاصها.

وما يعاب على هذا الإجراء هو ما يكلفه من وقت طويل لتقرير إستعمال هذا الإجراء و اتخاذ تدابير قانونية لازمة و هذا يخأذ وقت لا يخدم صالح التمنية المحلية و يثبطها.[2]

عدم كفاية الميزانية لتغطية أعباء التنمية المحلية، لأن أعضاء المجالس يقترحون مجموعة من العمليات التنموية أخذين بعين الإعتبار كل النقائص التي يقدر غلافها المالي، والذي يفوق

[1] نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص 412.

[2] مقابلة مع الأمين العام لبلدية بريزينة، (ولاية البيض)، يوم 2017/03/20.

المقدار المخصص لهذه البلدية أو الولاية، مما يضطر الأعضاء لتخصيص العمليات التنموية للحاجات الأولية، بالتالي إلغاء العمليات الأخرى.

- **البرامج الحزبية الجزائرية وبنيتها الداخلية :**

قبل التطرق إلى أهم ما تحتويه البرامج الحزبية الجزائرية سنتطرق إلى بنيتها الداخلية و التغير.

أولا: البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية و التغيير:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف تغيير ودوران سلس ومرن للنخبة، فبقائها و استمرارها، محتكر في غياب كبير بالتناوب عن السلطة ، وهذه السمة المميزة لجل الأحزاب السياسية في الساحة الجزائرية. فالأحزاب السياسية الجزائرية تفتقر إلى المرونة والتغير و المراجعة في خطابها السياسي و في تحليها للوضع العام للبلاد.[1]

فالواقع الأوليجاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي و التغيير على مستوى القواعد الحزبية، و نتجه لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية إنعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل كل الحزب ، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس لسنة 2008 ، النهضة و الإصلاح و جبهة التحرير الوطني في 2003، حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث انشقاق بين تيار تصحيح و أخر موالي للقيادة.[2]

يعود السبب الرئاسي إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيم واضح في التناوب على السلطة، أو عدم العمل بها و السبب الأخر يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية، حيث إن الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية لم تكن من بين الأولويات أمام

[1] محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص 115.

[2] **مرجع نفسه**، ص 115.

إعتبارات و سياسات أخرى، حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة لحزب سيكون له ثمن انتخابي باهض على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات المؤسسة له.

تكمن الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر في حصر معظم الصلاحيات في يد رئيس الحزب من ناحية فعلية، فالنمط السائد في الأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي.[1]

والتجديد بطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي و الهيكلي داخل الأحزاب السياسية الداخلية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي، فتح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية لتجديد قياداتها و دخول فئات شابة توسع قاعدة الحزب الإجتماعية .

وما على الأحزاب إقتراح أو التفكير و تنظيم إنتخابات أولية داخلها، تمكنها من ترشيح منتخبين أكثر شعبية، التي تسمح بتوسيع قاعدتها الشعبية واقترحها على الجماهير.[2]

البرامج الحزبية الجزائرية

إن البرامج التي تطرحها مختلفة الأحزاب الناشطة في الجزائر عادة، غير واضحة، كما أخد النقاش البرنامجي يفقد أهمية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية ولدى الرأي العام، يعود ذلك لعدة أسباب، افتقادها لرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، حول مواجهة المشاكل الاجتماعية المتفشية في أوساط المجتمع وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي.[3]

قياس برنامج رئيس الجمهورية حول السلم والمصالحة الوطنية ومشاريع التنمية على سبيل المثال، يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد و أيضا معالجة الأزمات المختلفة.[4]

---

[1] عمان أحمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص 415.

[2] نور الدين زمام **مرجع سابق**، ص 220.

[3] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلامي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010)، ص 128.

[4] **مرجع نفسه**، ص 129.

فلابد أن تسعى الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومجدية حول مشاريع تنموية تسعى إلى التنمية بكل أبعادها ومجالاتها، فضلا عن تقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الإستثمارات الأجنبية، و مسألة العدالة الإجتماعية في توزيع الثروة والسياسية الضريبية وغيرها .

ما يفتقده الباحثين هو غياب و إهمال القضايا الجوهرية الأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية والعسكرية، آليات التنمية المحلية.

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة برامج الأحزاب السياسية، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات والدخول في مرحلة إنتقالية لم يحقق الخروج منها بعد.

فقد فشلت هذه الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الإنتقالية من النهج الإشتراكي إلى رأسمالية أو نظام السوق لم يحقق بعد، ولا زال هناك تردد في الكثير من التفاصيل والأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصا في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية.[1]

فمن المفروض أن تحمل هذه البرامج في طياتها سياسات أو مخرج لأزمات إقتصادية ومعالجة المشاكل الإجتماعية، وهناك أحزاب وطنية أو ممارسة للسلطة لم تغير من خطابها وتصورها التقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير.

فالأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعض من برنامجها بعيدا عن الديمقراطية التي توصف أنها برامج أوتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قيصرية على المجتمع، والعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.

[1] محمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 131.

ما لاحظناه من خلال دراستنا أن جل الأحزاب السياسية الجزائرية لا تحتوي علي برامج تنموية فعالة تمس التنمية أو تصب في صالحها بمختلف أنواعها سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و حتى الثقافية.

كما أن هذه التنظيمات السياسية لا تحتوي في داخلها على مظاهر التنمية السياسية أو الثقافية، ذلك من خلال عدم التداول على السلطة وقيادة الحزب، أو حتى إعطاء الفرص إلى الفئات الشابة الأكثر نشاطا ووعيا وثقافة ومستوى علمي اكبر وبالأفكار و إبداعات أكبر.

فإننا لاحظنا أن الأحزاب السياسية الجزائرية لم تغير من قيادتها ولا حتى أعضائها و برامجها ولم تفتح الفرص للشباب للممارسة السياسية والعمل الحزبي بأفاق جديدة ومشروعات أكثر نفعا للتنمية المحلية والوطنية.

وهذه السلوكيات وعدم التغير جعل الأحزاب السياسية تفقد دورها الريادي والأساسي في تحقيق التنمية المحلية والوطنية، بل غيرت مسيرها فقط في السعي للوصول على السلطة وكيفية إستقطاب الناخبين ببرامج وهمية لم نلمس أي منها ولا أي تغير.

الأحزاب السياسية الجزائرية والتغيير

ما يمكننا طرحه مما تطرقنا إليه سابقا، هل يمكننا أن نتوقع التغير من الأحزاب السياسية؟ وهل مسؤولية التغير لا تتحملها الأحزاب فقط ؟

يرجع الباحثين أن مسؤولية التغير لا تتحملها الأحزاب السياسية فقط، بل هناك بيئة لا تشجع على التغيير السياسي والعمل الحزبي، من أهمها مظاهر الثقافة السلوكية والقيم لدى فئات كبيرة من المواطنين التي لها توجه سلبي ونافر عن الأحزاب السياسية ، بعتبار أنها مجرد بوق للنظام و بأنها إطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية.[1]

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 238.

لم تلعب الأحزاب السياسية شيئا في تحسين ظروفهم المعيشية وهذا التوجه السلبي من الثقافة السياسية، تشجع عليه السلطة وتضيف إليه جملة من القرارات والقوانين التي تقيد نشوء الأحزاب السياسية، ولماذا تمتلك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث الإعتماد وتجديد الهياكل الحزبية، المفروض أن تتولي ذلك هيئة إدارية قضائية محايدة، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الراسخة.[1]

كما أن هناك اتجاه أخر يشكك في الإستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية و التنظيمية عن السلطة، إذا يرى أنها إمتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على إتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة.

ذلك لضمان البقاء السياسي، فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تغييبها وتهميشها، بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية، لذا يرى هني على سبيل المثال أن فرصة نجاح الديمقراطية، مشروع لا يزال مؤجلا، نظر لطبيعة السلطة، الذي يصف أوضاعها، بأنها إستمرار لمنطلق الشرعية الثورية والكفاح الوطني، وأن بناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم موجل، لأنه سينهي كل الصور والصيغ والتلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعد في جوهرها تعبير عن الغياب المتوصل، لمقتضيات الديمقراطية من الفض السلمي للنزاعات الإجتماعية والسياسية مع إمكانية تداول المستويات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة إمتلاكها وإلا أخذ النظام السياسي الشكل الإستبدادي.

[1] سعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص 148.

علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع

إن الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية، سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة و أصبحت تبنى على أسس مصلحيه وإنتخابية، من خلال الممارسات القبلية و الجهوية والزبانية في الانتخابات.[1]

كما أن الأحزاب السياسية تعتبر أحد الوسائل التي يستخدمها المجتمع أو المواطن للممارسة الرقابة خاصة في ظل الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد.[2]

تتفشى داخل المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة أملها في الأحزاب السياسية والتعبير عبر صناديق الإقتراع من خلال الإرتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الإنتخابية في أوساط المدن، و الإقبال على النشاطات السياسية.

فالأحزاب تقدم للمجتمع الهيئة الناخبة للمرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية و الإدارية وهي التي تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السلمية لتنفيذها، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة والشعب بطبيعة غير قادرة على القيام بهذه الأعمال.

فالحزب يقدم للمجتمع مجموعة من الخدمات العامة وهذه الخدمات ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة للسيطرة السياسية.[3]

و الملفت للنظر ضعف الصلة بين الأحزاب والمجتمع، جعلها تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية، لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات.

وبدل ذلك أصبحت امتداد للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين. فمن المفروض أن تساهم الأحزاب السياسية وخاصة في البلدان

---

[1] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 223.

[2] غازي سلطان فلاح القبلان، **مرجع سابق**، ص 48.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 240.

النامية في تثقيف المواطنين وتعدهم بحقوقهم وبواجباتهم وتثقيف القيادات السياسية وإختيار أمثلهم وأكثرهم كفاءة، كما يمثل همزة وصل مابين المواطنين وحكومات هذه البلدان وخاصة في بعض الأقاليم البعيدة، التي لا يقدرون علي إيصال أخبارهم وأحوالهم ومطالبهم إلى السلطات الحاكمة سواء على مستوى الأقاليم المحلية أو على مستوى الوطني.[1]

لكن هذه الأحزاب فقد أكدت على عدم قدرتها على الإستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنين في العديد من المناسبات من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، كالإحتجاج عن خيبتهم في الأمل الذي يعلقونه في كل مناسبة انتخابية على الأحزاب التي يرجون منها تحقيق برامجها التنموية وسياساتها لتحسين مستواهم المعيشي.

المطلب الثاني : الرقابة الحزبية على أعمال الإدارة

تقوم الأحزاب السياسية بعملية الرقابة على أعمال الإدارة المحلية ،على المجالس المحلية وكذلك السلطة الحاكمة بطرق تختلف عن تلك التي تقوم بها السلطات المركزية أو ممثليها في الأقاليم على الهيئات المحلية لكن تحث الهدف نفسه، وهو تحقيق المصلحة القومية والعمل في إطار القانون والدستور

أولا : تعريف الرقابة:

الرقابة لغة: فالرقابة في المعنى اللغوي تعني الإشراف و الفحص و التدقيق و التفتيش و تعني المراجعة و التحقيق و هي مأخوذة من فعل راقب مراقبة و راقب أي تابع الشيء إلى نهايته.

[1] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 221.

الرقابة إصطلاحا: هي عملية تعتمد على التحقق ما إذا كان الفرد العامل إحترم متطلبات الوظيفة والقواعد المفروضة عليها.[1]

وتعرف الرقابة على أنها "مجموعة من السلطات المحددة التي يخولها القانون لجهة معينة على الأشخاص و أعمال الهيئات المحلية بقصد تحقيق المصلحة العامة "[2]

ثانيا : أنواع الرقابة :

الرقابة الإدارية: هي الوسيلة التي تملكها الدولة للمحافظة على وحدتها، غير أن الرقابة يجب أن لا تكون شديدة بالقدر الذي يجعل المجالس المحلية مجردة من إستقلاليتها التي تعد أهم مقومات وجودها.[3]

وهناك الوصاية الإدارية التي تتولاها السلطة التنفيذية في الدولة، لتأكد حسن أداء الخدمات المحلية، ودعم وحدة الدولة الإدارية وهي تعتمد على سلطته القانونية، و تمارس هذه الرقابة الإدارية، من قبل السلطات المركزية على ممثلي السلطات المركزية في الأقاليم.

إن إستقلال الهيئات المحلية، عن السلطات المركزية مكفول بضمانات قانونية وقضائية، و أن تمارس وفق قواعد وشكليات معينة، كصدور قرار حل المجالس المحلية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ويمكن للمجالس المحلية بضماناة قضائية، ورفع دعوة أمام القضاء الإداري لإبطال القرارات الصادرة عن جهة الرقابة.

---

[1] جومان كورنو، **قاموس المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، الجزء الأول)، ص 847.

[2] جعفر أنس قاسم، **التنظيم الإداري المحلي و الديمقراطية**– أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر –،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1978)، ص 29.

[3] سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1979)، ص 80.

1- الرقابة القضائية :

لقد تأسست الرقابة القضائية من منطلق أن الهيئات المحلية من صنع القانون، فهي تمثل الإدارة العامة وتعمل بما ينص عليه القانون. وان مبدأ المشروعية هو أساس الرقابة القضائية وليس الرقابة الإدارية، وتمارس الأجهزة القضائية سلطاتها في البث في المنازعات التي تكون فيها منظمات الإدارة العامة طرفا في الخصومة.[1]

حيث تتحرك رقابة القضاء على الأعمال الإدارة العامة بواسطة دعوى الإلغاء أو التعويض أمام الجهات القضائية وذلك بناء على معايير محددة و إجراءات خاصة.[2]

2- الرقابة السياسية :

لقد إختلف الفقهاء في تعريفهم للرقابة السياسية وذلك تبعا للغاية التي يستهدفها كل باحث أو فقيه ومن بينها:

فعرفها ديموك "أنها الوسيلة التي يمكن بها التأكد من مدى تحقيق الأهداف بفاعلية وفي الوقت المحدد".

عرفت أنها" السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفق الأهداف بكفاية قي الآجال المقررة"[3].

ولقد عرفها المشرع الجزائري الرقابة السياسية بأنها العملية التي تتضمن بالدرجة الأولى التطبيق الصارم للمبادئ وتكشف ما يرتكبه من مخالفات والتلاعب بأموال الدولة ولا تتردد في إنزال العقوبات بمرتكبيها مهما كانت منزلتهم ومهما بلغت مراكزهم.[4]

---

[1] خالد تمارة زغبي، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاية نظام الإدارة المحلية**،(مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 1993)، ص 133.

[2] محمد صغير بعلي، **القانون الإداري**، (**عنابة- الجزائر**: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013)، ،ص 167

[3] خالد تمارة زغبي، **مرجع سابق**، ص 134.

[4] محمد صغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 168.

- **الرقابة الشعبية :**

تعتبر هذه الرقابة من أهم أنواع الرقابة التي تمارس على السلطات المحلية أو المجالس المحلية وهذا الرقابة عادة ما تكون عند طريق الجماهير فتستعمل بالدرجة الأولى الأحزاب السياسية كأداة للممارسة هذه الرقابة .

تمارس الرقابة الشعبية بواسطة الأحزاب السياسية المختلفة، تظهر في ظل الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد كالإتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا السابقة.

فالحزب فيها يشترك بداية برسم السياسة العامة للدولة، كما أنه يتدخل في إختيار أعضاء الهيئات المحلية، سواء يترشح بعض أعضائها وعمل الدعاية اللازمة لهم أو يترك بعض الأعضاء ويقديمهم للأفراد للموافقة أو عدم الموافقة عليهم، فالحزب في هذه الدول يلعب دورا رئيسيا في مجال الرقابة الشعبية بواسطة هيئة الناخبين أنفسهم.

فالتنظيمات الحزبية تعتبر البوتقة التي تنصهر فيها تيارات الرأي العام وتتبلور من خلالها و بواسطتها وبالأخص الأحزاب التي تمارس نشاطها على نطاق قومي، بحيث تنتشر كوادر هذه الأحزاب، في مختلف منظمات وقطاعات المجتمع، بتوفر المعلومات عن المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ويتاح لها الكثير من الوقائع والأحداث المتعلقة بتصرفات وسلوكيات الأجهزة الحكومية ودرجة فعاليتها.[1]

تتخذ هذه الرقابة صورا متعددة تظهر بداية في إختيار أعضاء المجالس بواسطة سكان المنطقة المحلية الذين لهم حق الإنتخاب، فقد تتمثل أيضا في حق المحليين في الموافقة على بعض قرارات الهيئات المحلية قبل أن توضع موضع التنفيذ العملي، أي أن الموافقة الشعبية كشرط لتنفيذ القرار كما هو حاليا في فرنسا، حيث لا يجوز تعديل حدود المجالس المحلية إلا بموافقة الناخبين.

[1] غازي سليمان و فلاح القبلان، **مرجع سابق**، ص 49.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يجب موافقة الناخبين بالنسبة للقروض التي تعقدها الهيئات المحلية، كما أن هيئة الناخبين في بعض الأقاليم لها الحق في إبداء الرأي في المسائل الهامة وذلك عن طريق الإستفتاء الشعبي.

وقد تمتد الرقابة الشعبية لهيئة الناخبين بعزل الأعضاء، إذا ما فقدوا ثقتهم بهم ومحاسبتهم والزامهم بتقديم حساب عن عملهم إلى هيئة الناخبين، في الأنظمة الحزبية التعددية عندما يكون الحزب خارج السلطة، فإن الدور الرقابي له يكون أكثر دينامكية وفعالية وجود حزب معارضة له يتتبع ويقصي جوانب الخلل ونواحي القصور في الأداء الحكومي.

هذا بالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها الصحافة و أجهزة الإعلام من أهم وسائل التعبير عن أراء المواطنين في النظم الديمقراطية.[1]

حيث أصبحت الصحافة تدير الرأي العام القومي والمحلي، في التعبير عن إتجاهات وإحتياجات المواطنين، من خلالها يستطيع الرأي المحلي أن يؤثر على أعضاء المجلس المحلي وعلى أعمالهم وتوجيههم من خلال النقد وكشف الأخطاء.[2]

نجد أن أعضاء المجالس ثمارها المحلية المنتخبين من قواعد شعبية يعملون على إرضاء ناخبيهم ولضمان أصواتهم في الإنتخابات المقبلة، نجد غالبا ما يهتمون البرامج ذات الأهداف الطويلة و التي تنتج بعد سنوات برغم أهميتها الحيوية بقدر إهتمامهم لتوفير الخدمات الآنية و الملحة لأهلي الوحدة المحلية.

و الملاحظ أن هذا الشكل من الرقابة حق مشروع و لكننا لا نلمسها من خلال الإنتخابات، لكن عادة ما يغتر الشعب و يضع ثقته و أمله في المرشحين لتحقيق مطالبه و إحتياجاته ولكن مع وصولهم للسلطة تختفي هذه الوعود ومن هنا يختفي دور الرقابة الشعبية و تتجمد نظرا إلى قلت الوعي السياسي و الثقافي رغم إعطاء المشرع له الحق في

---

[1] خالد سمارة الزغبي، **مرجع سابق**، ص 207.

[2] **مرجع نفسه**، 208.

حضور مداولات المجالس المحلية، حتى لا يكون له علم بوقتها أو نتائجها، خاصة في ظل الصراعات القائمة داخل المجلس المحلية.

- **الرقابة الحزبية :**

هي تلك الوظيفة غير الرسمية التي تقوم بها الأحزاب السياسية، حيث تمارسها الأحزاب على الإدارة و على المجالس المنتخبة، في إطار متابعة عملها لردها عن الإنحراف في إنجاز المهام المنوطة بها و التي تصب دائما في صالح المواطن .

فإختصاصات المجالس الشعبية المحلية، تتناول كافة المجالات التي تهم السكان المحليين في إطار السياسة العامة للدولة و الأحزاب السياسية هي عبارة عن تنظيمات سياسية تضم مجموعة من الأشخاص و لها إيديولوجية معينة بحيث تهدف للوصول إلى السلطة، من أجل تنفيذ مشروعها السياسي و يمثل الحزب الجهاز السياسي في الدولة.

الرقابة الحزبية في بعض الأنظمة

تمارس الأحزاب السياسية دورها الرقابي ولكن هذا الدور يختلف بإختلاف الأنظمة السياسية المختلفة. فتكون الرقابة الحزبية أكثر فعالية و دينامكية في الأنظمة الحزبية التعددية، لأنها في حالة المعارضة وهذا ما يزيد من درجة فعليتها، فالدور الرقابي الهام وغير المباشر في الأنظمة الرأسمالية التي تقوم على التعددية الحزبية، لكن هذا الدور يأخذ صورة مباشرة بدرجة أوضح في الأنظمة الاشتراكية، التي تقوم على الحزب الواحد.[1]

وفضلا على دور الحزب في بلورة و نقل إتجاهات الرأي العام، فهو يمارس مهام رقابية مباشرة و يضع السياسة العامة التي تسير عليها أجهزة الدولة و يوافق على الخطة و يلعب دورا رئيسيا في متابعة تنفيذها.[2]

[1] خالد تمارة زغبي، **مرجع سابق**، ص 136.

[2] **مكان نفسه**.

فالحزب هو الذي يصدر التوجهات الأساسية و العامة، فيما يخص الخطة القومية و إن الرقابة على الأجهزة الحكومية و المشروعات العامة في مختلف جوانب التنفيذ ومن بين الوسائل القوية التي يمارس الحزب من خلالها سيطرته و رقابته على أجهزة الدولة ومن خلال سلطته على التعيينات الهامة في وظائف الدولة الرئيسية و القوات المسلحة والمشروعات كلها يجب إن تعرض على اللجنة المركزية للحزب، فلا يتم التعيين في هذه الوظائف إلا بأخذ موافقة الحزب[1]

- الرقابة الحزبية في الجزائر

أولا : في ظل الحزب الواحد

لقد عرفت الدولة الجزائرية قبل الدخول في التعددية الحزبية، رقابة سياسية للأحزاب على أعمال المجالس المحلية وكانت هذه الرقابة تمارس عن طريق هياكل الحزب كالقسمة والمحافظة و الجهاز المركزي للحزب، فقد كان أعضاء المجلس البلدي بما فيهم الرئيس مناضلين في الحزب الواحد متمثل في حزب جبهة التحوير الوطني، بل أن الترشح في المجالس المنتخبة مشروط بالإنتماء إلى الحزب وهو ما يعبر عنه بوحدة التمثيل من القاعدة إلى القمة، بالتالي الرقابة السياسية كانت تلقائية بحكم النظام السياسي آنذاك، تتميز بوحدة النظام والسلطة.[2]

فالرقابة كانت تمارس بصورة مباشرة في ظل نظام تأسيسي، فإما على الحزب الواحد، فحزب جبهة التحرير الوطني دليل الثورة الإشتراكية و يمثل القوة المسيرة للمجتمع فهو يمثل الثورة الإشتراكية في مجالات القيادة والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتنشيط، حتى لا تتداخل

[1] سليمان محمد الطماوي، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] عزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، مذكرة** لنيل شهادة الماجستير (جامعة: ورقلة قاصدي مرباح، كلية الحقوق، 2010) .ص 85.

إختصاصات الجهاز الإداري بالجهاز السياسي، تم إستحداث ما كان يعرف بمجالس التنسيق بالولاية والبلدية و مشكلة من أعضاء من الحزب.[1]

فقد كان للحزب النصيب الأكبر من مسؤولية إنجاح التنمية والتطور للمواطنين في ذلك الوقت، فقد كان يرى أنه من واجبه إعتبار نفسه بمثابة فريق من السلطة تسعى لتحسين سير البرامج الاقتصادية.

أخذ على عاتقه تغطية العديد من الحملات العارمة للثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي في المؤسسات والتي عبأت طاقات هائلة حينها، فقد نشط الحزب وقتها وخاصة زمن الراحل هواري بومدين، وكانت كلها باتجاه تعمق الثورة من أجل ضمان مكتسبيها، في الإتجاه و تعزيز الدولة لمصلحة الشعب وتأمين إحتياجاته.

فلم ينوم الحزب عن الدور الإيجابي البارز ضمن إطار تماسكه وإنخراطه في كافة إشكال الدعم التي باتت ضرورة وشرطا مطلقا لمواجهة كافة التحديات، فكانت المصلحة الوطنية فوق كل إعتبار وعليه أخير جاءت الحملات و الإنجازات العديدة الهامة لترصد ضمن إطار الثقة والأمل في الإدارة السياسية للبلاد، فلا محاججة و لا جدال بين الكوادر، لم يعد مصدر السلطة هدفا بالنسبة لكوادر الحزب و المؤيدين و لم يعد يهمهم مثلما ما كان يهمهم مصلحة الجماهير، و التي كانت توحي على العديد من الإصلاحات في ظل سياستها التنموية للبلاد.[2]

لقد كان ذلك التأثير على مؤسسات السياسية و الهياكل التنظيمية ، التي يجري عبر الأمانة الدائمة لأجل هيكلة جبهة التحرير الوطني و تقوم بهمتها التنظيمية على خير وجه، كانت تضع ثقتها و أمالها لدعم المهمات الاقتصادية، الإجتماعية الثقافية، مستقرة لجميع العمال و الشباب و المثقفين، و كانت تجتهد في تحسين هذه المساهمة بإدخالها الفعال للمراقبة و التنسيق على

[1] محمد صغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 126.

[2] عزيز محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 85.

مستوى المجالس و تحقيقها لأهدافها قبل التحول السياسي، وهذا ما يعكس مدى فاعلية الرقابة.[1]

الرقابة الحزبية في ظل التعددية السياسية في الجزائر

بعد إقرار التعددية السياسية و الحزبية ، فأصبح المجلس الواحد بهم العدد من الأعضاء الذين ينتمون إلى عدة إنتماءات سياسية و حزبية و لم يعد الحزب بهياكله هو المراقب الوحيد للمجالس المحلية بل أصبح متساويا مع باقي الأحزاب و رغم الدور الرقابي الذي كان يقوم به الحزب الواحد من خلال متابعته منتخبة بصفة مباشرة و مستمرة.[2]

فإن القانون لا يشير إليه في طياته إلى إليه محددة تمكن الحرب السياسي الذي ينتمي أعضائه للمجالس المحلية المنتخبة من مراقبة هؤلاء أو مسائلتهم بل أكثر عن ذلك، فإن إستقالة أي عضو و الذي بواسطته يصبح المقعد في المجلس المنتخب لا يؤثر على وضع المجلس.

إن الدور الرقابي الذي يضطلع أن يقوم به الحزب السياسي علي المجالس المحلية يتم من خلال مراقبة عمل الأعضاء و مدى إلتزامهم بالبرامج المحددة من طرف الحزب لمنع اتخاذ قرارات أو القيام بأعمال تتعارض مع مصالح السكان، الملاحظة أن الرقابة زمن التعددية السياسية تقلصت أبعادها و أصبحت تسير حسب توجيه الأعضاء و تكيف الأنشطة مع برنامج و مشروع المجتمع للحزب الفائز.[3]

ففي ظل التعددية السياسية إن مهمة الأحزاب السياسية تتمثل في التأكد من توافق نشاط و عمل المجالس الشعبية المحلية و السياسة العامة للدولة .

فلا يجوز للأحزاب أن تحل محل المجالس الشعبية المحلية في مباشر إختصاصاتها و هذا تأكيدا لمبدأ الفصل بين السياسية و الإدارة، لأن مهمة المجالس الشعبية مهمة إدارية بحته بينما

---

[1] عزيز محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] أحمد حمزة قعمور، **الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012)، ص 55.

[3] علي خطار الشطاوي، **الإدارة المحلية**، (مصر: دار وائل للنشر 2002)، ص 205 .

مهمة الأحزاب و في حالة عدم الاتفاق بين الحزب و المجلس الشعبي يرفع الأمر إلى الجهات العليا. فالأحزاب السياسية في الجزائر تفتقر إلى عنصر تمثل المصلحة العامة لأن الأنظمة التي تأخذ لنظام تعدد الأحزاب لها مشاكل اجتماعية و اقتصادية.[1]

[1] علي خطار الشطاوي، **مرجع سابق**، 506.

خلاصة الفصل :

إن الأحزاب السياسية خاصة في الجزائر أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتثبيته حيث ما لاحظناه من خلال دارسة هذه البرامج الحزبية أنها لا تحتوي على أي تغيير ولا تحديث وتجديد، ولتَخلص من هذه الوضعية لابد من التأكيد على التغير داخل هذه التنظيمات السياسية عن طريق المزيد من الديمقراطية داخل هذه الأحزاب.

و ذلك من خلال إرساء مبدأ التداول علي السلطة والقيادة في هذه الأحزاب، فضلا علي إفساح المجال لفئات مختلفة، خاصة فئة الشباب والتي تكتسب ثقافة ومستوى أكاديمي كفئ قادر على التغير والتحديث في البرامج التنموية للأحزاب السياسية خاصة على المستوى المحلي لأنها الأقدر و الأكثر دراية على بلورة حاجات المواطنين وسبل التنمية داخل هذا الإقليم، بالإضافة لمشاركة أصحاب السياسية الأكثر خبرة في توجيه هذه السياسات التنموية.

تلعب الأحزاب السياسية دور هاما في تحقيق التنمية، من خلال جملة من آليات التي تساهم في إرساء بوادر التنمية المحلية، بالإضافة إلى تقديم برنامج تنموي فعال، والذي يقدم له مرشحون يهدفون إلى تطبيقه في أرض الواقع من خلال وصولهم إلى السلطة أو المشاركة فيها.

الفصل الثالــث

الدراسة الميدانية "دور حزب جبهة التحرير الوطني لبلدية بريزينة في التنمية المحلية"

تمهيـد:

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى الدراسة الميدانية و التي من خلالها نسلط الضوء عن بلدية بريزينة باعتبارها دراسة حالة من خلال دراستنا هذه، و منه سنحاول إعطاء لمحة عن بلدية بريزينة و التحدث عن أهم المشاريع و الاستثمارات في هذه المنطقة، إضافة إلى التطرق لحزب جبهة التحرير الوطني و برنامجه و أهدافه و هيكله التنظيمي، و نعرج أيضا عن إستمارة الإستبيان التي تم توزعيها على عينة من موظفي بلدية بريزينة، و تتمحور أسئلة الإستمارة حول دور حزب جبهة التحرير الوطني في التنمية المحلية ببلدية بريزينة، و قمنا بتفريغ و إستقراء و تحليل أسئلة الإستبيان، و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن بلدية بريزنة و أهم المشاريع و الإستثمارات بها.

المبحث الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني برنامجه و أهداه و هيكله التنظيمي.

المبحث الثالث: إستمارة إستبيان حول دور حزب جبهة التحرير الوطني في بلدية بريزنة بالتنمية المحلية.

المبحث الأول: لمحة عن بلدية بريزنة.

في هذا المبحث سنحاول إعطاء نبذة عن بلدية بريزنة و موقعها الجغرافي و أهم الموارد الطبيعية التي تتميز بها، كذلك أهم المشاريع و الإستثمارات بالمنطقة، نتطرق أيضا إلى الهيكل التنظيمي لبلدية بريزينة.

المطلب الأول: التعريف ببلدية بريزينة

التسمية: تميل الروايات إلى تسمية بريزية بمفاهيم منها:

- إسم بريزنة معناه – بير الزينة– و هي فتاة مشهورة بجمالها بالمنطقة و كانت تتردد على بئر تسقي منه، ويسقي منها البدو الرحل.
- و الرواية الثانية–البر الزين– حيث جمال المناخ و وفرة الكلأ.

النشأة: إنبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1963.

الموقـع الجغرافي: تقع بلدية بريزينة في الجنوب الغربي لولاية البيض، تبعد عن مقر الولاية 82 كلم، يحدها شمالا بلديتي سيدي طيفور والغاسول، ومن الشمال الغربي بلدية الكراكدة، ومن الغرب بلدية الأبيض سيد الشيخ، ومن الجنوب بلدية تِيْنزْكُوكْ (أدرار)، و من الجنوب الشرقي بلدية متليلي (غرداية)، و من الغرب بلدية تاجرونة (الأغوط).

المساحة: تتربع بلدية بريزينة على على مساحة قدرها 16773 كلم مربع.[1]

أهم الموارد الطبيعية التي تتميز بها:

- الحجر الكلسي.
- الرمل.
- الملح.

[1] معلومات مقدمة من بلدية بريزينة.

- طين الأجر.

عدد النسمـــة:

يبغ عدد سكان البلدية 17008 نسمة حسب عملية الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008، يضم إليهما الإداري عشر تجمعات سكانية هي[1]:

التجمعات	المسافة الفاصلة بين التجمع ومقر البلدية (كلم)	عـــدد النسمـــة
الفـــرع	18	270
قويرة لحبار	18	198
عين لعمارة	11	65
ضاية الجل	30	71
السعدانيـة	10	48
سيد الحاج الدين	25	174
الخشيـم	20	23
الفيطح	18	09
العجيـج	45	11
بن دلـة	60	169

الهيئة الإنتخابية: بلغ عدد المسجلين في الهيئة الإنتخابية خلال المراجعة العادية لسنة 2012: 9451 ناخبا.[2]

عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي: 15 عضو.

التشكيلة السياسية:

- حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 06 مقاعد.
- حزب جبهة المستقبل: 05 مقاعد.

[1] مقابلة مع الأمين العام للبلدية بتاريخ 2017/03/14.
[2] مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي ببلدية بريزينة بتاريخ 2017/03/16.

- حزب جبهة التحرير :04 مقاعد.[1]

أهم المشاريع و الإستثمارات: تتربع بلدية بريزينة على جملة من المشاريع و الإستثمارات شملت عدة مجالات نذكر منها:

1- مجال الصحة: تتوفر بلدية بريزينة على عيادة متعددة الخدمات و 05 قاعات علاج متوزعة على التجمعات السكانية، بالإضافة إلى قاعة ولادة و عيادة أسنان، صيدلية، مصلحة إستعجالات، جهاز أشعة، جهاز مخطط دقات القلب U.C.G. سيارة إسعاف، وحدة الطب المدرسي.[2]

2- مجال السكن: إستفادت البلدية من حصص متعددة و من مختلف الصيغ خلال الفترة الممتدة من 1993 الى غاية 2016 يمكن حصرها على النحو التالي:

العدد الإجمالي	السكن التطوري	السكن الإجتماعي	السكن الريفي	السكن الهش	السكنات الوظيفية	تحسين الوجهة
3648	85	215	2423	830	15	80

3- السكن الإجتماعي: و يمكن التذكير أن:

تتواجد برامج سكنية في قطاع السكن الإجتماعي منها:

- 40 سكن تم إستلامه و هو في طريق التوزيع.
- 20سكن في طور الإستلام.
- 220 سكن في طور الإنجاز.
- 560 سكن مبرمجة في المدينة الجديدة.

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف بمكتب الإنتخابات.
[2] معلومات مقدمة من طرف مكتب الشؤون الاجتماعية.

علما بأن عدد طلبات السكن الإجتماعي 1235، تم تصفية 315 بعد التطهير ويسجل عدد طلبات السكن الريفي 388 بعد التطهير من مجموع 764، كما يسجل عدد طلبات السكن الهش 355 بعد التطهير من مجموع 975.[1]

4- الطاقـــــــة:

- **الربط بشبكة الكهرباء:** أغلب أحياء المدينة والتجمعات السكانية التابعة للبلدية تتوفر على الطاقة الكهربائية.[2]

- **الكهرباء الريفية:** نسجل أن أغلب التجمعات السكانية الريفية مستفيدة من الكهرباء الريفية.

- **الربط بغاز المدينة:** مجمل أحياء البلدية مستفيدة من غاز المدينة بنسبة تغطية تقدر بـ 90%

5- الشبيبة و الرياضة:

الهياكل: تتوفر البلدية على عدة منشآت رياضية موزعة على مختلف الأحياء و التجمعات السكانية، منها الملعب البلدي لكرة القدم الموجود على مستوى مقر البلدية و ثلاث ملاعب جوارية، و كذلك ملاعب جوارية لكل من قرية سيد الحاج الدين، الفرع و قويرة لحبار، بالإضافة إلى مخيم الشباب الموجود بالواحة و الذي يتوفر على مقهى و مسبح صغير.

هذا بالإضافة إلى توفير البلدية لدار الشباب و التي تشمل على عدة أنشطة منها نادي الإستكشاف، فرقة المسرح، نادي الأنترنت، فرقة مواهب المستقبل.[3]

و هناك مشاريع جارية برمجت لفائدة البلدية منها مركب رياضي في طور الإنجاز و بيت للشباب بالمدينة الجديدة، و قاعة للشباب بعين لعمارة.

[1] إحصائيات مقدمة من طرف رئيس مصلحة التعمير و البناء.
[2] معلومات مقدمة من طرف مكتب الاحتياطات العقارية.
[3] معلومة مقدمة من طرف مصلحة الشؤون المالية و التنشيط.

6- الفلاحة: بالرغم من كون بريزينة منطقة صحراوية إلا أنها تشتمل على مساحات قابلة للزراعة. أما المساحة الصالحة للزراعة فتضم كل من:

ضاية البقرة: احتضنت بلدية بريزينة مؤخرا مشاريع جزائرية أمريكية في القطاع الفلاحي شرع في تجسيد المشروع الأمريكي الجزائري الأول في أكتوبر 2016، على أساس اتفاق شراكة جزائر أمريكي يخص تربية الأبقار الحلوب و إنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية البيض بسهل ضاية البقرة (بلدية بريزينة)، على مساحة إجمالية قوامها 150.000 هكتار تم تسخيرها أمام الإمتياز الفلاحي لفائدة 43 مستثمرا، بمعية المجموعة الأمريكية الدولية للفلاحة. و يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه بين مجمع أمريكي متخصص في تربية المواشي و زراعة الحبوب، و المجمع الخاص الجزائري (لعشب)، وتتربع هذه المستثمرة على مساحة 25.000 هكتار، منها 5.000 هكتار موجهة لتربية الأبقار الحلوب، كما ستنتج أيضا القمح الصلب والشعير والعلف و البطاطا، زيادة على تسليج الذرة على مساحة إجمالية تقدر بـ 20.000 هكتار، و ستسمح هذه المساحة بالزراعة لمرتين وسيتم الحصاد الأول في ماي 2017. و شرع المشروع الذي أقيم حسب قاعدة 49/51 بغرس مساحة قدرها 1.440 هكتار في 2017، قبل أن ترتفع تدريجيا إلى غاية استغلال كل المساحة الإجمالية في آفاق 2019. ويرتقب أن يتم خلال الحصاد الأول في ماي إنتاج 7.200 طن من القمح الصلب، و7.600 طن من العلف، و7.700 طن من الشعير و17.800 من الذرة المسلوجة و24.200 طن من البطاطا. و ستنتج المستثمرة لاحقا 72.000 طن من القمح الصلب سنويا، و76.000 طن من العلف، و 77.000 طن من الشعير، و 350.000 طن من الذرة المسلوجة و ما معدله 60 طنا في الهكتار من البطاطا، أي ما يعادل إنتاجا سنويا قدره 485.000 طن، فإن المستثمرة الضخمة تضم 20.000 بقرة في آفاق 2019. و يساهم المشروع في إنشاء 1500 منصب عمل مباشر.[1]

[1] https://www.wilaya_elbayadh.gov.dz

محيط ضاية النزه: تبلغ مساحته 246 هكتارا مجهزة ب 50 منبعا مائيا مربوطة بسد بريزينة، بدأ الإستغلال فيها سنة 2010 من طرف شركة كوسيدار لإستغلال 20 هكتارا في زراعة البطاطا.

الواحـــة: تشمل على 176 هكتارا تحتوي على ما يقارب 18000 نخلة يشتغل بها 254 فلاحا بصفة دائمة، تسقى بمياه السد و تزرع بها مختلف الفواكه و الحبوب.

ســد بريزينة: يعتبر سد بريزينة العمود الفقري لبريزينة و قد علق عليه المواطنون أمالا كبيرة وذلك لمخزونه الكبير حيث تقدر سعته ب 123 مليون متر مكعب، و يبلغ إرتفاعه 38م، و بطول 151م في القمة، أما الحجم المخصص للسقي فيقدر ب :11,5 مليون هكتار مكعب في العام موزعة كما يلي[1]:

- منطقة الصبة: 0,5 مليون هكتار مكعب/عام.
- واحة النخيل: 3,4 مليون هكتار مكعب/عام.
- ضاية البقرة: 7,6 مليون هكتار مكعب/عام.

برنامج الدعم الفلاحي: في هذا الإطار تستغل 300 هكتارا من طرف 139 مستفيدا مجهزة ب: 107 بئر تقليدية و 51 بئرا عميقا ذات عمق 100 متر و تدفق 02 ل/ ثا.

و في إطار تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية للخماسي 2014-2019 و المتضمن إستحداث مليون هكتار مسقي، رفعت و لاية البيض الرهان من خلال إنجاز 34% من هذه المساحة ببلدية بريزينة، و برمجة 10% أفاق 2019.[2]

الـــــري:

- **مياه الشرب:** يتواجد ببلدية بريزينة **09** خزانات مائية منها 04 بمقر البلدية ذات سعة 990 متر مكعب، و 05 خزانات ذات سعة 50 متر مكعب بمختلف القرى، و تتزود هاته

[1] معلومات من طرف مصلحة الأرشيف.

[2] https://www.wilaya_elbayadh.gov.dz

الخزانات من ثلاثة(03) أبار عميقة بمقر البلدية و ستة(06) أبار بالتجمعات السكانية و تشمن هذه الخزانات تزويد السكان بنسبة 150 ل/يوم، للسكن بالتجمعات، و 120 ل/ يوم للسكن بمقر البلدية.

- **شبكة التطهير**: موازاة مع شبكة المياه الصالحة للشرب و النسيج العمراني فإن جميع أحياء مقر البلدية مربوطة بشبكة التطهير.

- **التهيئة العمرانية:** إستفادت البلدية من عدة عمليات في إطار التهيئة الحضرية (التكسية/الأرصفة) و إنجاز الإنارة العمومية في مختلف البرامج القطاعية و المخطط البلدي للتنمية، حيث ساهمت هذه العمليات في تحسين المظهر الحضري للمدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية بريزينة.

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية بريزينة من ستة مصالح، بحيث تظم كل مصلحة مكاتب و فروع من أجل تسيير البلدية بسهولة، من أجل تقديم خدمات للمواطن بسرعة و مرونة.
و هذا ما سيوضحه الشكل الآتي[1]:

[1] أنظر الملاحق.

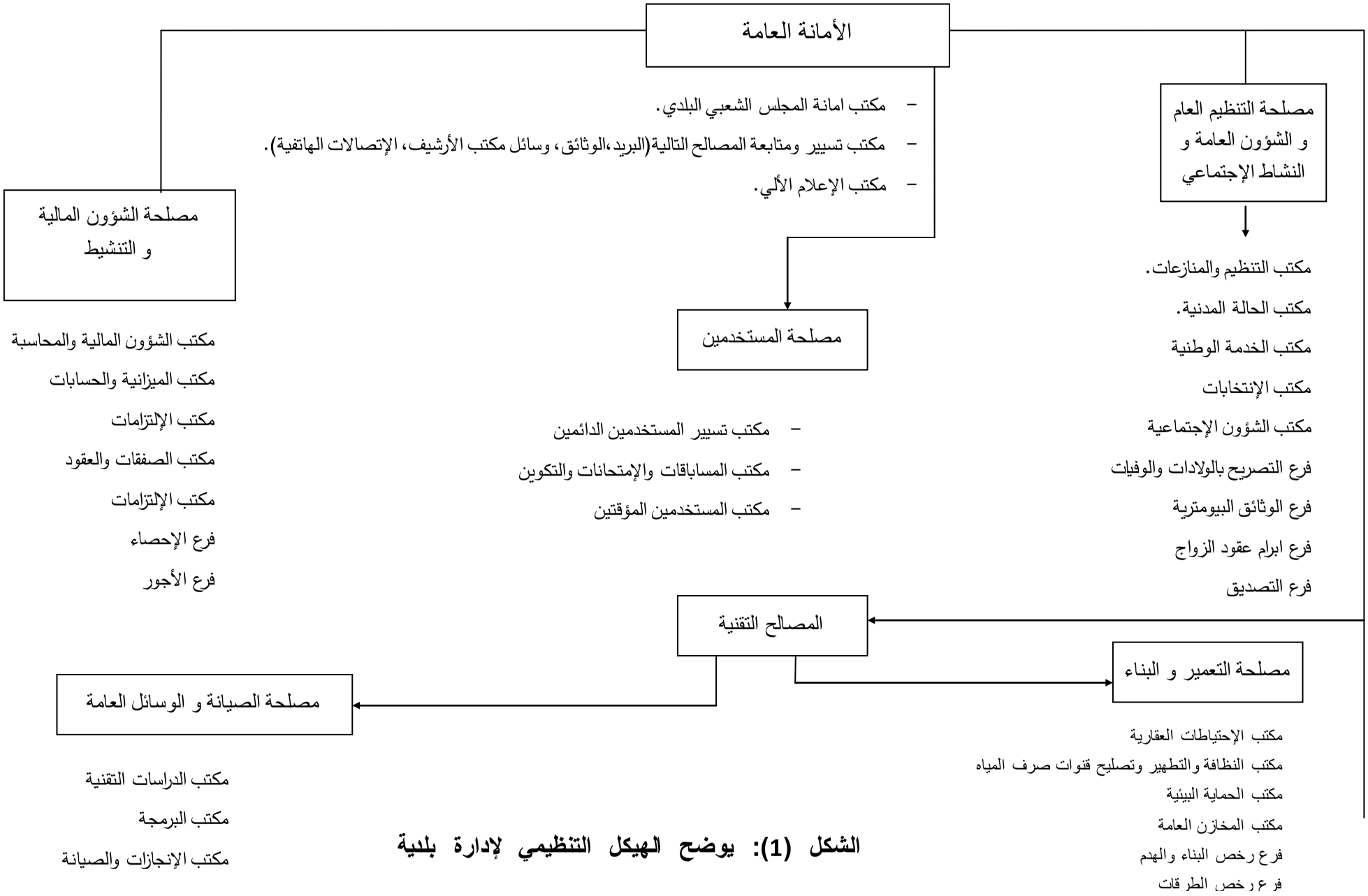

الشكل (1): يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية

المبحث الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني برنامجه و أهدافه وهيكله التنظيمي.

لقد ظل حزب جبهة التحرير الوطني حريصا في ظل المتغيرات على إيجاد آليات تكيف جديدة من أجل الحفاظ على السلم الإجتماعي من خلال ضمان الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية الأساسية للمواطن، و كذلك الإستجابة لتطلعات المواطن المشروعة في عيش الحياة الكريمة.

المطلب الأول: تعريف حزب جبهة التحرير الوطني و برنامجه و أهدافه.

أولا: تعريف حزب جبهة التحرير الوطني.

يمكن تعريف جبهة التحرير الوطني حسب المادة الأولى من القانون الأساسي للحزب "حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي مبني علي أساس و مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 و ثورته الخالدة، شعاره بالشعب و للشعب". [1]

يستمد مرجعيته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية و من مواثيقه و نصوصه الأساسية.

ثانيا: برنامج حزب جبهة التحرير الوطني:

1- الجانب الفلاحي: تشكل الفلاحة و التغذية المحور الرئيسي للحوار الوطني و الدولي في السنوات المقبلة و نظرا لإشكالية الديمغرافية و الغذائية و التجارية و البيئية لهذه المسألة، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يري أن حل هذه الإشكالية يجب أن يتم بعيدا عن الظرفية مع العمل على دعم المجهودات المبذولة في قطاع الفلاحة لإدماجه في العملية الشاملة للتطور الإقتصادي و الإجتماعي، بغية ترقية عالم الريف و التقليل من التبعية الغذائية.[2]

إن المكانة التي أولاها حزب جبهة التحرير الوطني لقطاع الفلاحة على إمتداد المراحل و في ضوء التغيرات التي عرفها تنظيما و تسييرا، تحديثا و تمويلا، قد مكنت من تحقيق نتائج ملموسة غير أن ما يؤكده الواقع المعيشي المستخلص من الإصلاحات التي عرفها القطاع

[1] المادة 1 من القانون الاساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.
[2] البرنامج العام لحزب جبهة التحرير الوطني، القاعة البيضاوية، 19, 20, 21 /2010/03، ص 9.

تقتضى الدعوة الملحة للتكفل بجملة من القضايا التي تسمح بتأهيل أكبر لقطاع الفلاحة ليساهم إيجابيا في دفع عجلة النمو و توسيع الإستثمارات و تطوير و ترقية عالم الريف، و تتلخص هذه القضايا في:

- الإسراع في حل مشكل العقار الفلاحي و أراضي العرش و إيجاد الصيغ الكفيلة بالتحفيز علي إستغلال كل الأراضي الفلاحية و تفادي تفتيتها و إستصلاح مساحات جديدة.

- العمل علي تشجيع المبادرة الخاصة للإستثمار في هذا القطاع و توفير شروط التأمين الضروري لحماية المنتجات الفلاحية ذات الطابع الإستراتيجي،

2- الصناعة: إن المعاينة الفاحصة للنسيج الصناعي الوطني بشقيه العمومي و الخاص و الدور الذي يلعبه في توفير حاجيات السوق الوطنية من المواد المصنعة ووسائل الإنجاز و الإنتاج و الإستجابة لما يتطلبه تطوير و تحديث القطاع الفلاحي، تقتضي التركيز على العناصر التالية:

- إعادة بناء و تأهيل النسيج الصناعي الذي تتوفر عليه البلاد.

- العمل علي توفير الشروط الضرورية الكفيلة بإيجاد إستراتيجية صناعية ترتكز على مبدأ تطوير الفروع المتخصصة و إنشاء أقطاب صناعية كبري.[1]

3- السكن: يشكل السكن في بلادنا ثقلا إجتماعيا متزايدا و سلعة إقتصادية ضرورية لحفض التوازن الإجتماعي و عاملا رئيسيا لدعم التشغيل.

و من هذا المنطلق فإن حزب جبهة التحرير الوطني يبقى مقتنعا بضرورة دعم إنجاز السكن الاجتماعي كوسيلة للحد من معاناة المواطن، مع العمل على تشجيع بقة الصيغ و الآليات الأخرى المسخرة من قبل الدولة لتمكين المواطن من الحصول على السكن اللائق.

[1] البرنامج العام لحزب جبهة التحرير الوطني، ص12.

4- السياحة: و إذ يقر حزب جبهة التحرير الوطني بمكانة و أهمية **و** إسهام قطاع السياحة في الناتج الوطني الخام، فإنه في الوقت نفسه يؤكد على عامل الذهنيات الغير مهيأة للتسوق مع متطلبات السائح المحلي و الأجنبي، و لذلك يري ضرورة العمل على:

- الإستغلال العقلاني للتنوع الطبيعي الذي تتوفر عنه البلاد و إعطاء عناية خاصة لشروط الاستقبال الجيدة لاسيما على مستوى الهياكل و الخدمات المتقدمة.

- الإهتمام بتكوين و تأهيل العنصر البشري الذي يشكل العمل الحاسم في تحقيق الرواج المطلوب للمنتوج السياحي الوطني.

5- الجانب الإجتماعي: ترتكز السياسة الإجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني على خمسة محاور أساسية : الأسرة التشغيل و مكافحة البطالة، الحماية الإجتماعية و الضمان الوطني، محاربة الآفات الإجتماعية و ترقية الحوار الإجتماعي.

6- الشغل: إن ضمان النمو الإقتصادي هو الكفيل بتلبية كل الحاجيات المجتمعية بما فيها التشغيل، و في هذا السياق يؤكد حزب جبهة التحرير الوطني على ما يلي:

- محاربة البطالة المقنعة و التشغيل الخفي و القضاء على ظاهرة التحايل في تشغيل الشباب من قبل بعض أصحاب المقاولات.

- العمل على معرفة دقيقة لخارطة البطالين الجامعين في كل ولاية و وضع برنامج خاص لتشغيلهم بصفة دائمة خاصة في قطاعات الفلاحة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم.

7- الصحة: إن إصلاح المنظومة الصحية الذي سجل تطورا نوعيا خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الفصل بين المستشفيات و الوحدات الصحية يقتضي تكثيف الجهود الهادفة إلي التحكم في التسيير و صيانة الهياكل و التجهيزات و إعطاء جدية أكبر لمجالات

الصحة المدرسية و الإهتمام بذوي الإحتياجات الخاصة مع العمل علي ضمان الإستفادة من الخدمات الصحية لكل المواطنين.

8- التربية و التعليم و التكوين: لم يعد التعليم و التكوين بأطواره و مراحله المختلفة في عصرنا مجرد مرفق عمومي يجسد أحد الحقوق الأساسية للمواطن، أو يستهدف محو أمية أفراد و جماعات، بل أصبح يمثل الوسيلة الناجحة في تحقيق النهضة الكاملة لأي مجتمع.

إن تحديث أساليب منظومة التربية و التعليم و التكوين و تطوير مناهجها و مخرجاتها صار عنصرا رئيسا و محور مركزيا في كل تخطيط شامل و فعال.[1]

و يسجل حزب جبهة التحرير الوطني في هذا الخصوص بأن ديمقراطية التعليم التي تبقي ثابتا أساسيا من ثوابته، لا يجب أن تتخذ ذريعة لتفسير جوانب الإنحراف و القصور في المنظومة التربوية و لذلك يوصي:

- ضرورة تمكين المدرسة الجزائرية من الوسائل التربوية و البيداغوجية الحديثة التي تمكنها من أداء دورها في بناء الوطن المعتز بإنتمائه، المتفتح على عصره، المتمسك بقيمه العقائدية و ثوابته الوطنية.

- إعتبار المدرسة هي الخط الأساسي لحماية عنصر الهوية الوطنية، و الحضن الحقيقي لإشاعة ثقافة الديمقراطية و المواطنة و حقوق الإنسان و احترام القانون.

- تكثيف الجهود لتعليم اللغات الأجنبية مع تعزيز الإهتمام باللغة العربية بإعتبارها اللغة الوطنية و الرسمية للبلاد و العمل على توسيع استعمالها في مختلف مرافق الدولة و مناحي الحياة اليومية للمواطن.

- ضرورة ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار و مستويات التعليم و التكوين، و العمل بصورة أساسية و جوهرية على تمكين التلاميذ و الطلاب من التحكم في لغة الإتصال الحديثة.

[1] البرنامج العام لحزب جبهة التحرير الوطني، ص 35.

ثالثا: أهداف حزب جبهة التحرير الوطني

يناضل حزب جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- القيم و تعاليم الدين الإسلامية.
- قيم و مثل أول نوفمبر.
- تكريس دولة الحق و القانون و الحكم الراشد.
- الدفاع عن الهوية الوطنية بعناصرها الثلاث: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.
- الحرية والديمقرطية و العدالة الإجتماعية.
- التنمية الوطنية المتوازنة.
- حماية الملكية العمومية.

[1] المادة06 من القانون الأساسي للحزب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني.

إن لأي منظمة أو مؤسسة أو منشئة هيكل تنظيمي يحدد أسلوب عملها ويحدد المسؤوليات للوظائف المختلفة، ومن خلال المطلب سوف نتطرق للهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني متبوعا بالشرح.

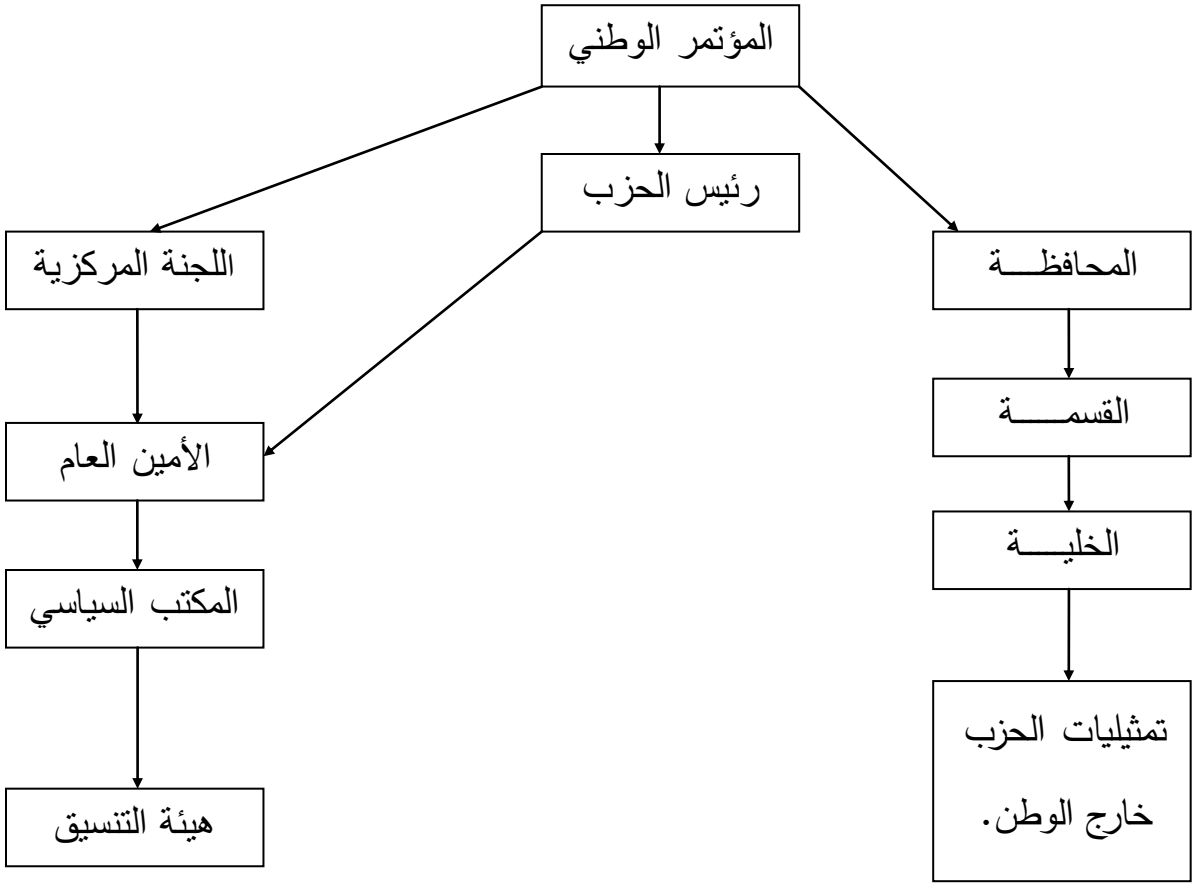

- الشكل(02) يوضح الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير.[1]

من خلال الشكل الموالي يمكننا التطرق الأن إلى شرح عناصر الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني:

أولا- **الهيئات العمومية و تتكون من:** المؤتمر، اللجنة المركزية، رئاسة الحزب، المكتب السياسي، الأمين العام.[2]

[1] الشكل02 من إعداد الطالبين.
[2] القانون الاساسي للحزب، ص10.

أ. **المؤتمر الوطني:** هو أعلى هيئة للحزب بحيث ينعقد كل خمس سنوات في دورة عادية ويمكن أن ينعقد في دورة إستثنائية بدعوة من رئيس الحزب أو اللجنة المركزية بناءا على طلب ثلثي (3/2) أعضائها وبموضوع محدد، يقوم المؤتمر الوطني بـ:

- وضع البرنامج السياسي والإقتصادي والثقافي للحزب.
- إعداد القانون الأساسي للحزب وإقراره.
- إنتخاب رئيس الحزب.
- مناقشة التقرير المالي والأدبي للجنة المركزية.

ب. **اللجنة المركزية:** هي أعلى هيئة للحزب وتتكون من 270-351 عضوا، ينتخبهم المؤتمر، تجتمع اللجنة المركزية مرتين في السنة في دورتين عاديتين، يمكن أن تجتمع في دورة إستثنائية عند الإقتضاء بطلب من الأمين العام أو بطلب من 3/2 أعضائها، من بين مهام اللجنة المركزية ما يلي:

- إنتخاب الأمين العام للحزب لمدة 05 سنوات.
- إعداد النظام الداخلي للحزب.
- تحديد الأولويات والسهر على تطبيق البرنامج العام للحزب.
- السهر على تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.
- إنتخاب مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية.
- إعداد ميزانية الحزب السنوية والحساب المالي.

ج. **الأمين العام للحزب:** وهو الناطق الرسمي للحزب ويتولى القيام بـ:

- توجيه وتنسيق أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية.

- توجيه أعضاء الحكومة المنتمين للحزب.
- الدعوة إلى إجتماع اللجنة المركزية.
- إختيار رئيس المجموعتين البرلمانيتين في كل من المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة.
- توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.
- إختيار أمناء المحافظات من أعضاء مكاتبها.

د. **المكتب السياسي:** هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية، أعضائه مسئولين أمام الأمين العام بصفة فردية وأمام اللجنة المركزية بصفة جماعية. يتكون من 11-15 عضو تزكيهم الجنة المركزية بإقتراح من الأمين العام للحزب

هـ. **هيئة التنسيق:** تنشأ هيئة تنسيق وطنية تتكون من: أعضاء المكتب السياسي، رؤساء اللجان الدائمة في الحزب، رئيسي كتلتي الحزب في البرلمان، وزراء الحزب في الحكومة ومسئولي هياكل البرلمان المناضلين، الأمناء العامين للتنظيمات الوطنية المنتمين للحزب تجتمع هذه الهيئة بدعوة من الأمين للحزب كلما دعت الضرورة لذلك.[1]

ثانيا- **الهياكل و الهيئات القاعدية تتكون من:** المحافظة، القسمة، تمثيليات الحزب خارج الوطن.

أ. **المحافظة:** هي هيكل الحزب على مستوى الولاية وتضم الجمعية العامة للمحافظة ومكتب المحافظة، تعتبر الجمعية العامة للمحافظة هي الهيئة العليا للحزب على مستوى الولاية تتشكل من أمين عام المحافظة وأعضاء مكتب المحافظة وأعضاء اللجنة المركزية المقيمين، نواب الحزب بالبرلمان...الخ. تتولي المحافظة القيام بما يلي:

- مناقشة القضايا السياسية والإقتصادية والثقافية في إقليم الولاية.

[1] المادة 30 من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

- البت في التقرير السنوي لنشاط مكتب المحافظة.
- تطبيق برنامج الحزب على مستوى المحافظة.

في حين يضطلع مكتب المحافظة بالمهام الآتية:

- تطبيق قرارات اللجنة المركزية وتعليمات الأمين العام و الجمعية العامة للمحافظة.
- السهر على تنشيط العمل الحزبي وحيويته على مستوى القاعدة النضالية.
- متابعة نشاط المناضلين المنتخبين في المجلس الولائي و أعضاء البرلمان للدائرة الإنتخابية.
- الإستماع الدائم لإنشغالات المواطنين في إقليم الولاية.

ب. **القسمة:** هي الهيكل الأساسي القاعدي للحزب على المستوى البلدي، تضم الجمعية العامة للقسمة وكذلك مكتب القسمة، تعتبر الجمعية العامة للقسمة الهيئة العليا للحزب على المستوى البلدي.

تتشكل من مجموع المناضلين المهيكلين بها وتجتمع مرة في السنة في دورة عادية، يمكن أن تجتمع في دورة إستثنائية تنتخب الجمعية العامة للقسمة أمينا للقسمة ومكتبا لها يتكون من 03-07 أعضاء حسب خصوصيات كل قسمة، أما مكتب القسمة فيعد جدول أعمال الجمعية العامة ويدير أمين القسمة جلستها.[1]

ج. **الخلية:** هي التنظيم القاعدي لحزب جبهة التحرير الوطني وهي المركز المفضل لإشعاع العمل السياسي ووسيلة إتصال بالجماهير وركيزة أساسية للعمل الجواري وتنظيم الخلايا في أحياء المدن وفي القرى والمداشر والتجمعات السكانية.[2]

[1] المادة 56 من القانون الاساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

المبحث الثالث : إستمارة إستبيان حول دور حزب جبهة التحرير الوطني ببلدية بريزينة في التنمية المحلية بريزينة.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تفريغ نتائج إستمارة الإستبيان و إستقرائها و تحليلها، معتمدين في ذلك على جداول و دوائر نسبية من أجل إعطاء تفسير لهذا الإستبيان بما يخدم الدراسة الميدانية.

المطلب الأول : تفريغ نتائج الاستمارة وإستقرائها.

ا- **البيانات الشخصية** :

1/**الجنس** - يمثل الشكل(01) الأتي تمثيل بالدائرة النسبية للإجابة عن السؤال الجنس.

الجنس	تكرار	النسبة مئوية %
ذكر	10	%62.5
أنثى	6	%37.5
مجموع	16	%100

نلاحظ من خلال التمثيل البياني بالدوائر النسبية أن نسبة الذكور التي تتمثل بنسبة 62.5 % أكبر من نسبة الإناث التي تتراوح نسبتهم ب 37.5% وهذا دليل أن أغلب أفراد العينة أو موظفي البلدية محل الدارسة من الذكور.

2/السن : -يمثل الشكل(02) التالي التمثيل بالدائرة النسبية الإجابة عن السن.

السن	تكرار	النسبة المئوية '%
20الى35	5	%31.25
35الى45	8	%50
من45فمافوق	3	%18.75
مجموع	16	%100

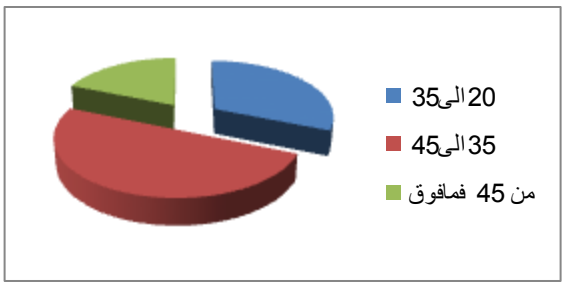

من خلال الجدول نلاحظ 31.25% نسبة موظفي الذين يتراوح سنهم مابين 20سنة الى35 سنة ونسبة 50% يتراوح سنهم مابين 35الى 45 ونسبة 18.75% بالنسبة الذين يتراوح من 45 فما

فوق، و من خلال هذا نخلص أن نصف موظفي البلدية في سن مابين 35و45 سنة وهذا دليل على كفاءة خبرتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية وحيويتهم.

3/المهنة: - يمثل الشكل(03) التالي الدائرة النسبية التي تمثل الإجابة على المهنة.

المهنة	موظف	إطار	مجموع
تكرار	11	5	16
النسبة المئوية%	%68.75	%31.5	%100

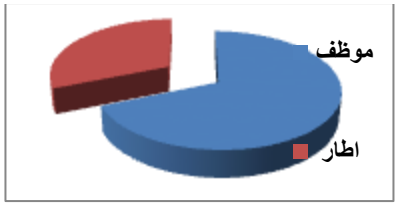

نلاحظ من خلال الدوائر النسبية الممثلة لنسبة المهنة، بين موظف، و إطار داخل هذه العينة من موظفي البلدية، حيث نلاحظ أغلبهم موظفين أي بنسبة68.5% موظفين، ونسبة أقل من 31% إطارات.

4/المستوي التعليمي - يمثل الشكل(04) دائرة نسبية تمثل المستوي التعليمي.

مستوى التعليمي	تكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	0	%0
متوسط	0	%0
ثانوي	3	%18.75
جامعي	11	%68.75
دارسات عليا	2	%12.5
مجموع	16	%100

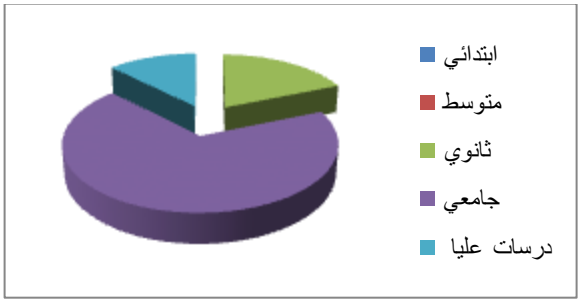

من خلال النتائج نلاحظ أن أغلب العينة بنسبة 68.5% تمثل المستوي الجامعي و18.75% تمثل المستوي الثانوي و12.5% بالنسبة للدراسات العليا، و إنعدم المستوى الإبتدائي و المتوسط و بتالي نستنتج أن بلدية بريزينة ومن خلال العينة أنها تعتمد في التوظيف على المستوي الثانوي فما فوق وخاصة المستوى الجامعي الذي يمتاز بمستوى تعليمي وأكاديمي أكبر.

5/الحالة الإجتماعية: -يمثل الشكل(5) الدائرة النسبية حول إجابة الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مجموع
التكرار	8	8	16
النسبة المئوية%	%50	%50	%100

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسبة العينة المتزوجة تساوي نسبة العينة غير متزوجة فالبلدية تجمع مابين موظفين متزوجون و العزاب.

ب/ تفريغ نتائج الأسئلة المغلقة للاستمارة في جدول:

من أجل تسهيل تفريغ الاستمارة وتحليل نتائجها، سوف نضع جدول خاص بكل سؤال نظهر فيه نسبة الاحتمالات بنعم أو لا .

1 السؤال الأول :هل تعتبر وجود الأحزاب عامل ايجابي؟

	نعم	لا	مجموع
تكرار	12	4	16
النسبة المئوية%	%75	%25	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 75% من العينة كانت إجابتهم بنعم ونسبة 25% بلا وبتالي فإن جل موظفي البلدية محل الدارسة يعتبرون وجود الأحزاب السياسية عامل إيجابي لأنهم من المؤيدين لوجودها لأنها تمثلهم و يختارونها بحرية، فضلا أنها تعبر عن الديمقراطية التمثلية.

2/السؤال الثاني :هل تعتقد أن هناك تنمية بالبلدية؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	11	16
النسبة المئوية %	%31.25	%68.75	%100

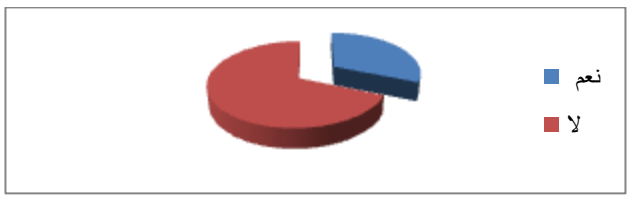

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 68.75% كانت لا، و نسبة 31.25% نعم و بتالي نستنتج أن الأغلبية الموظفين لا يعتقدون أن هناك تنمية بالبلدية.

3/ **السؤال الثالث** : أنت راض(ي)عن أداء المجالس المحلية؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	2	14	16
النسبة المئوية	%12.5	%87.5	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن كل العينة بنسبة 87.5% من موظفي البلدية مستائين وغير راضين عن أداء المجالس المحلية، ومنه فإنه في نظر العينة التي قمنا بدراستها أن المجالس المحلية مقصرة في أداء عملها وبتالي تقصير في تحقق التنمية المحلية بالمنطقة.

4/ السؤال الرابع :هل توجد حرية الرأي والتعبير وحق المشاركة للمواطنين في الحياة السياسية؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	11	5	16
النسبة المئوية %	%68.75	%31.25	%100

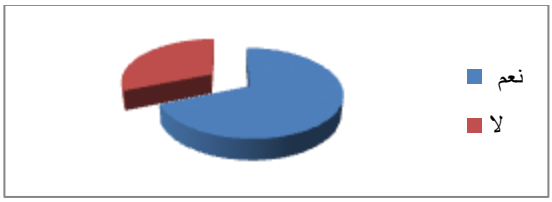

من خلال الجدول والتمثيل النسبي بالدوائر، نلاحظ نسبة الإجابة بنعم تقدر ب68.75% الإجابة بـلا تقدر بـ 31.5% ومنه فإن أكثر موظفي البلدية يرون أنه توجد حرية وحق المشاركة للمواطنين في الحياة السياسية من خلال الترشح أو الإنتخاب أو عن طريق المجتمع المدني..الخ.

5/ **السؤال الخامس**: هل الأحزاب الناشطة على المستوي المحلي تمثل مصالح ومطالب مجتمع المحلي؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	2	14	16
النسبة المئوية %	%12.5	%87.5	%100

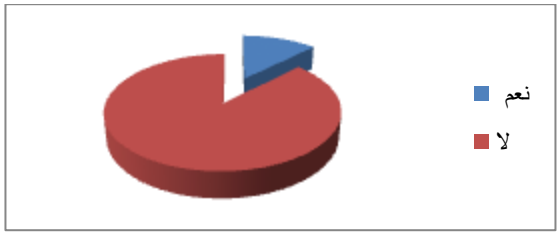

من الجدول نخلص أن 87.5% من العينة أجابوا بـلا والمتبقي منهم بنعم ومنه فإن أغلبية وجل

موظفي البلدية لا يعتقدون أن الأحزاب السياسية الناشطة على المستوى المحلي تمثل مصالح ومطالب المجتمع المحلي .

السؤال السادس :هل تساهم الأحزاب السياسية بإرشاد وتوعية الموطنين ؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	11	16
النسبة المئوية	%31.25	%68.75	%100

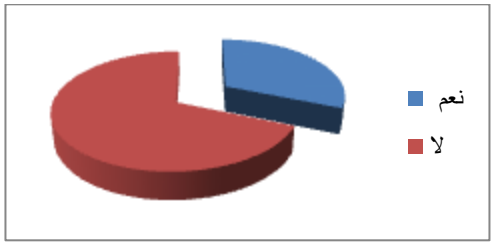

من خلال التمثيل بالدائرة النسبية نلاحظ أن نسبة 68.75% من العينة يرون أن الأحزاب تساهم في إرشاد وتوعية المواطنين، أما النسبة الأقل ترى العكس بتالي فموظفي البلدية كعينة لا يعتقدون أنها تقوم بهذا الدور .

السؤال السابع :هل تنمي الأحزاب السياسية الثقافة والتنشئة السياسية في المجتمع المحلي؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	11	16
النسبة المئوية %	%31.25	%68.75	%100

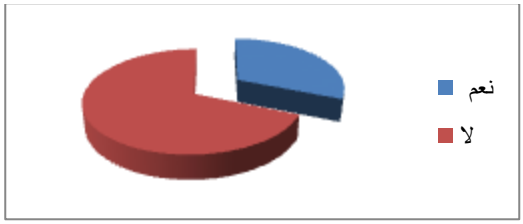

من خلال الجدول نلاحظ نفس نتائج السؤال السابق، فأغلب العينة بنسبة 68.75% أجابوا بنعم أما 31.25% منهم أجابوا بلا وبتالي أكثر الموظفين يرون أن الأحزاب السياسية لا تساهم في الثقافة و التنشئة السياسية في المجتمع المحلي.

السؤال الثامن :هل تقوم الأحزاب السياسية بدورها التنموي المحلي؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	1	15	16
النسبة المئوية%	6.25%	93.75%	100%

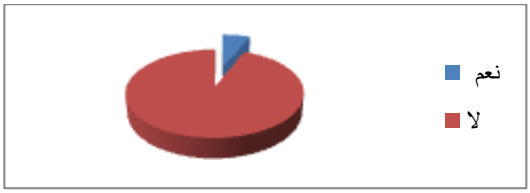

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب العينة و بنسبة كبيرة 93.75% منها، تأكد أن الأحزاب

السياسية لا تقوم بدورها التنموي المحلي، فموظفي البلدية لا يرون أن الأحزاب تقوم بدورها المنوط بها في التنمية.

السؤال التاسع :هل ترى أن برامج وسياسات الأحزاب السياسية فعالة ومقنعة ؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	1	15	16
النسبة المئوية %	%60.25	%93.75	%100

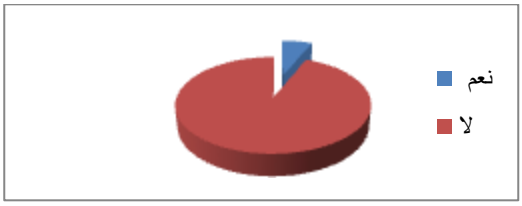

من خلال نتائج الجدول فإن 93.75% من العينة أجابوا بلا و6.25% بنعم وبتالي فإن الموظفين لا يرون أن برامج الأحزاب فعالة ومقنعة وأنها لا تطبق أصلا في الواقع.

السؤال العاشر : هل هناك تدول على السلطة داخل الأحزاب؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	2	14	16
النسبة المئوية %	%12.5	%87.5	%100

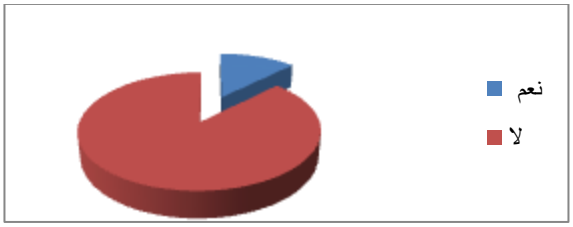

من خلال التمثيل بالدوائرة النسبية والجدول نلاحظ أنه بنسبة 87.5% أجابوا بلا و12.5% بنعم وبالتالي فإن أفراد العينة يرون بالأغلبية وبنسبة كبيرة أنه لا يوجد تدول على السلطة داخل الأحزاب.

السؤال الحادي عشر: هل تعتقد أن الأحزاب السياسية تمارس الرقابة على أعمال المجالس المحلية و أعضائها؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	3	13	16
النسبة المئوية	%18.5	%81.5	%100

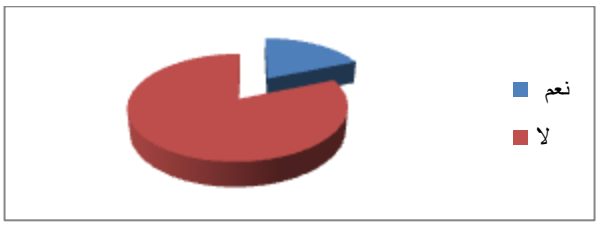

من الجدول نلاحظ أنه و بنسبة 81.5% من العينة أجابوا بلا و 18.5% بالإجابة نعم وبتالي فإن أغلب موظفي البلدية يرون أن الأحزاب السياسية لا تمارس الرقابة على المجالس المحلية و أعضائها، وتعتبر رقابة ضعيفة إن لم نقل أنها منعدمة.

السؤال الثاني عشر : هل تتوقع التغيير من الأحزاب السياسية نحوى الأفضل؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	10	6	16
النسبة المئوية	%62.5	%37.5	%100

من الجدول نلاحظ أن نسبة 62.5% أجابوا بنعم و 37.5% أجابوا بلا، ومنه نستنتج أن نسبة كبيرة من الموظفين في البلدية يتوقعون التغيير من الأحزاب السياسية نحو الأفضل.

السؤال الثالث عشر : هل تجسد الأحزاب السياسية كأداة لرقابة الشعبية ؟

	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	11	16
النسبة المئوية%	%31.25	%68.75	%100

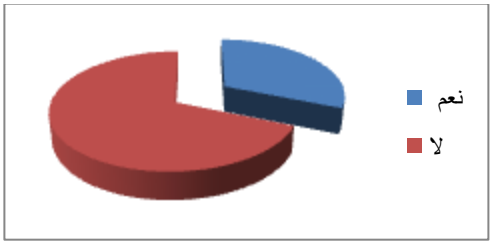

يمثل الجدول نتائج حيث أن 68.5% من العينة كانت أجابتهم بلا و31.25% من العينة بنعم ومنه نستنتج أن أغلب الموظفين يرون أن الأحزاب لاتجسد كأداة الرقابة الشعبية، و البقية يرونها تجسد.

المطلب الثاني : تحليل نتائج الأسئلة المفتوحة للإستمارة.

- **كيف تقيمون واقع التنمية المحلية ببلدية بريزينة؟**

كانت الأغلبية الكبيرة من العينة، يقيمون التنمية ببلدية بريزينة بأنها ضعيفة، ويرجعون ذلك إلى عدم الإستغلال الأمثل لموارد المنطقة، فبالرغم من مؤهلات المنطقة الفلاحية والسياحية والجغرافية، لكنها ليست مستغلة بالدرجة التي تعود بالنفع على المنطقة والرفع من مستوى تنمية هذه الأخيرة .

- **على من تعود مسؤولية التخلف التنموي المحلي في المنطقة؟ وأين الأحزاب من ذلك؟**

كانت إجابة الأغلبية من موظفي البلدية أن مسؤولية التخلف التنموي في المنطقة تعود على المسؤولين المحليين، و المجالس المحلية سواء البلدية أو الولائية، في ظل غياب الرقابة، و ذلك لتقصيرهم في أداء عملهم، أما بالنسبة للأحزاب فيعود لعدم ممارستهم للرقابة الحزبية على المجالس المحلية.

- **كيف تساهم الأحزاب السياسية في دفع عجلة التنمية ؟**

جل الموظفين يرون أن الأحزاب السياسية تساهم في دفع عجلة التنمية، عن طريق الإقتراحات و المشاركة في صنع القرار محليا و وطنيا والتقرب من المواطن، ورفع إنشغالاتهم إلى الجهات المختصة بالإضافة إلى تقديم برامج سياسية تنموية فعالة، ويشير معظم موظفين البلدية أي (العينة) أنهم لا يعتبرون الأحزاب السياسية بصورتها في الواقع، أنها تساهم في دفع التنمية بل ربما العكس تعتبر من معوقات التنمية.

ما هي الآليات التي تلجأ إليها الأحزاب في الرفع من أداء الإدارة المحلية؟

تلجأ الأحزاب السياسية في رفع من أداء الإدارة المحلية، عن طريق تفعيل الرقابة على أعضاء و أعمال المجالس المحلية، بالإضافة إلى التوجيهات التي توجهها الأحزاب للمجالس المحلية.

كما أكد أغلب الموظفين على إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإدارة المحلية بغية الرفع من مستوى أدائها.

- **ما العلاقة التي تربط مابين الأحزاب السياسية بالمجالس المحلية ؟**

اغلب أفراد العينة يرون أن العلاقة التي تربط بين الأحزاب السياسية والمجالس المحلية تتمثل في أن مرشحي الأحزاب بعد الانتخاب يصبحون أعضاء بالمجالس، و الأحزاب التي تمثل الأغلبية تسيطر على المجالس المحلية، أما الأحزاب الأخرى فتكون في المعارضة وغالبا ما تكون هذه العلاقة علاقة مصالح فقط وتحزب.

- **هل هناك توجيهات يوجهها قادة الحزب السياسي لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة؟**

كانت أغلب إجابات العينة المختارة، أنه لا توجد توجيهات، وإن كانت تكون توجيهات تخدم المصلحة الشخصية للأحزاب السياسية.

- **ما مدى فعالية الرقابة الحزبية؟ وما تقييمك لأهدافها؟**

جميع الموظفين من العينة كانت إجابتهم أنه لا يوجد رقابة حزبية و بالتالي لا توجد أهداف لها، خاصة في المنطقة محل الدارسة حيث إعتبروها معدومة.

- **في رأيك كيف يتم التصويت وإختيار الأحزاب على أساس برامج أما على أسس أخرى؟**

كانت الإجابة الساحقة أن التصويت يتم على أسس أخرى، كالعروشية وأسس عائلية وذلك لطابع المنطقة التي لا يزال يؤثر عليها هذا التقسيم، وهذا ما يعكس عدم وجود ثقافة سياسية في وسط المجتمع المحلي.

- **ما تقييمك للبرامج الحزبية؟**

في نظر أغلب موظفي البلدية أن البرامج السياسية من الناحية النظرية، في المستوى لكنها لا تجسد على أرض الواقع، أي أنها حبر على ورق لا نلمسها في الواقع.

- **هل تطبق الأحزاب برنامجها الإنتخابي حالة وصولها إلى السلطة أم أنها تطبق برنامج أخر؟**

يرى كل الموظفين أن الأحزاب السياسية لا تطبق برنامجها الإنتخابي، حتى في حالة وصولها للسلطة، ويرجعون ذلك إما أنها تطبق برنامج رئيس الجمهورية أو أنها لا تملك الأغلبية داخل المجالس المحلية.

- **ما العوائق التي تواجهها الأحزاب السياسية في تحقق برامجها والتنمية ؟**

الإنسداد على مستوى المجلس المحلي البلدية خاصة الذي يعود سببه إلى الصراعات والنزاعات بين مختلف الأعضاء داخل المجالس المحلية.

وإن الأحزاب السياسية لا تعطى لها الفرصة لتطبيق برامجها بالإضافة إلى التعصب أثناء المناقشة و المصادقة على مداولات المجالس المحلية وغياب الأعضاء .

- **ما تقيمكم لعمل و دور حزب جبهة التحرير الوطني في تنمية المنطقة ؟**

تفيد أغلب إجابات الموظفين أن دور حزب جبهة التحرير متوسط، وكان دوره أكثر فعالية في زمن الحزب الواحد، ولا يمكننا الحكم على دوره في تنمية المنطقة لأنه ليس الحزب الوحيد الذي

يسيطر على المجلس المحلي ولا يحوز على الأغلبية داخل المجلس(حل ثالثا في الإنتخابات البلدية بحصوله على 04 مقاعد) نظرا للطبيعة القانونية لتشكيل المجالس.

- **ما هي أهم التوصيات التي تطرحونها لنهوض بالتنمية المحلية بالمنطقة ؟**

من أهم التوصيات التي اقترحت من قبل المبحوثين للنهوض بالتنمية في المنطقة :

– يجب تظافر الجهود ما بين الأحزاب السياسية و ممثليهم على مستوى المجلس البلدي، لتجسيد البرامج التنموية التي تنعكس على المنطقة.

– تعزيز مشاركة المواطنين كعنصر أساسي في دفع عجلة التنمية.

– على الهيئات الحاكمة أن تكون في مستوى تطلعات الشعب و تتمتع بالوازع الأخلاقي والديني والشعور بالمسؤولية.

– تفعيل الرقابة الحزبية و الشعبية (عن طريق استعمال وسائل الإعلام لكشف انحرافات

و تجاوزات المجلس المحلية).

– توعية وحث الناخبين أن يكون إختيارهم على أساس البرامج لا على أساس أشخاص أو الإنتماء العرقي.

– الإستفادة من قدرات و مؤهلات الفئات الشبابية وتوجيهها لصالح التنمية.

– إستعمال الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية وذلك للزيادة من جودة الخدمات من جهة وربح الوقت من جهة ثانية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدارسة الميدانية لبلدية بريزينة، وتحليل نتائج الإستمارة التي قمنا بتوزيعها على 20 موظف (كعينة) بالبلدية، بحيث تم إسترجاع 16 إستمارة فقط، توصلنا إلى جملة من النتائج من بينها أن بلدية بريزينة تتوفر على العديد من المؤهلات الجغرافية وكذلك السياحية و الفلاحية فضلا على إمكانيات الإستثمار بالمنطقة وكذا بعض الموارد الأخرى إلا أنه رغم ذلك تعاني المنطقة من نقص في التنمية، و يعود ذلك لقلة الإهتمام من المجالس الشعبية المحلية(المجلس الشعبي البلدي لبلدية بريزينة، و المجلس الشعبي الولائي لولاية البيض)، وكذا هشاشة الأحزاب السياسية على المستوى البلدي، وعدم إحتوائها على أشخاص ذوي كفاءة ومستوى تعليمي و أكاديمي، وما نشير إليه عدم وجود تنمية سياسية في المنطقة أي نقص في التنشئة السياسية والوعي السياسي لدى المجتمع المحلي الأمر الذي إنعكس على تنمية المنطقة.

وفي الأخير لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وجب تفعيل آليات الرقابة بكل أنواعها فضلا عن دور الأفراد في الإختيار الأمثل لمرشحيهم، على مستوى المجالس المحلية، بالإضافة إلى نشر ثقافة سياسية في أوساط المجتمع، وتكاثف الجهود والتعاون مابين المواطنين والمجالس المحلية وكذا الأحزاب السياسية الفاعلة على مستوى البلدية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تجسيد برامجها التي تطرحها خلال الحملة الإنتخابية على أرض الواقع.

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــة

إن الأحزاب السياسية كانت نتاج لتطور السياسي والديمقراطي الذي شاهده العالم، فقد أدى هذا الأخير تدريجيا إلى بلورة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالديمقراطية، مثل:السيادة الشعبية، المشاركة السياسية والمواطنة، وقد عبرت هذه التنظيمات السياسية عن رغبتها في الدفاع بتبني هذه الأفكار فساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية والمجتمعية تماشيا وتطور الأنظمة السياسية.

فالجزائر كغيرها من البلدان، عرفت تطورا سياسيا وظروف تاريخية، قادتها في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي، مثله حزب جبهة التحرير الوطني، الذي إضطلع بمهمة تسيير البلاد، وتحقيق التنمية المحلية و الوطنية، حيث كان الجهاز الإداري الذي يراقب أداء الإدارة المحلية، في إنجاز مخططاتها التنموية و محاسبتها، لكن هذا النمط عبر عن فشله تدريجيا وإنتهى بفكرة التعددية الحزبية، التي فتحت المجال للمنافسة السياسية الخلاقة، بين مختلف التيارات الحزبية.

تعتبر الأحزاب السياسية تنظيم سياسي يقوم على التفاف مجموعة من الأفراد حول أهداف ومبادئ معينة، تسعي للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، كما تهدف إلى تحقيق التنمية التي تعتبر عملية ديناميكية شاملة ذات أبعاد مختلفة، تمس جميع المجالات، وتصبو إلى التغيير نحو الأفضل.

تقوم الأحزاب بدورها التنموي، من خلال خلق برامج إستراتجية تنمِوية محلية شاملة ومتوازنة، تتماشى مع خصوصيات المنطقة، بفضل الإستغلال الأمثل للموارد المتوفرة، في الإقليم، وتوجيهها نحو سياسيات و مشاريع تنعكس على المجتمع المحلي وتحقيق التنمية داخله بالتالي فأن مساهمة هذه التنظيمات في دفع عجلة التنمية مرتبط بمدى فعالية برامجها و كفاءة مرشحيها داخل المجالس المحلية فكلما زاد العمل الحزبي إرتفع مستوى التنمية المحلية.

فالأحزاب السياسية تساهم في تكريس مبدأ الديمقراطية التمثيلية من خلال فتح المجال أمام المواطنين لإختيار ممثليهم وهذا ما يعزز من التنمية السياسية للمجتمع المحلي، فضلا أنها

خاتمـــــــة

تلجأ إلى طرح أفضل البرامج السياسية و التنموية بالإضافة إلى تقديم أفضل المرشحين الذين يمتازون بمهارات و مستوى تعليمي راقي و يتمتعون بحس وطني و وازع ديني و أخلاقي.

ولعلا من أهم التوصيات التي نقترحها لتفعيل و تعزيز دور الأحزاب السياسية في السياسات التنموية المحلية هي:

1-لكي تقوم الأحزاب بدورها بشكل إيجابي عليها تفعيل آليات رقابية، على أعضاء وعمل المجالس المحلية.

2-ترقية وتوعية الأفراد، وحثهم على المشاركة في الحياة السياسية، ودعم الرقابة الشعبية.

3-إعطاء الفرصة للأحزاب السياسية الفائزة، بتطبيق برنامجها الحزبي، لأنها بهذا تمثل الرغبة الشعبية.

4-الإستعانة بالقدرات ومؤهلات الشباب، سواء داخل الإدارة المحلية أو الأحزاب السياسية.

5-البحث عن الثغرات القانونية في قانون الإنتخابات وتشكيل المجالس وسدها.

وأخير تبقى الأحزاب السياسية ضرورة لتحقيق التنمية المحلية، إذا ما قامت على أساس نظام حزبي قوي وفعال يمكن أن يمثل كل أطياف المجتمع المحلي ويزاول نشاطه داخل بيئة مناسبة.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية/البيض

دائرة /بريزينة

بلدية /بريزينة

المداولة رقم / 09 /2015

التاريخ : 2015/ 07/21

موضوع المداولة :

المصادقة على الهيكل التنظمي

للادارة البلديـــة

مستـــخـــــرج
من سجل مداولات المجلس الشعبي البلدي
(دورة غير عادية)

في سنـــة ألفين وخمسـة عشر و في الواحد و العشرين من شهر جويلية على الساعة التاسعة و النص
وبناء على الاستدعاء رقم :15/714 الموجه عن طريق البريد المحمـــــول و المبلغ رسميا لاعضاء المجلس ال
بتاريخ :2015/07/13 و المتضمن جدول أشغال الدورة المتعلقة ب :

- **المصادقة على الهيكل التنظمي للادارة البلدية**

فان المجلس الشعبي البلدي قد اجتمـــع بمقـــر البلدية برئاســـة السيـــد : **بوزايدة الطاهـــر** رئي

و بحضور السادة/

1-مكاوي فيصل	3-بوخبزة عبد الرزاق	5 – وسعي الدين	7- وسعي نع
2-صعدلي عبد الوهاب	4- بورقعة صالح	6- بوخريص الدين	8- داي شرين
9-رحالي عبد المالك	11- مكاوي عبد المالك	13 – رحالي الهام	
10- بحوصي بوحفص	12 – بورقعة مريم		

تم انسحابهم على الساعة

و غياب السادة : صحراوي عبد اللطيف (بدون عذر)

و بحضـــور السيـــد : رمضاني احمد الامين العـــام للبلدية كاتبا للجلسة طبقـــا للقانون رقم 11/
المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية

نص المداولة : افتتحت الجلسة بكلمة قيمـــة من طـــرف رئيس المجلس الشعبي البلدي رحب من خلالها بالحاضرين ثم عليهم الهيكل التنظيمـــي للادارة البلدية و استنادا على القانون رقم :10/11 المؤرخ في: 22 يونيو 1 و الأمـر رقم :03/06 المؤرخ في : 15 يونيو 2006 المتضمن القانـــون الأساسي العام للوظيفة العمومية و يتسنى لمصالح الادارة تنظيم مصالحها وفقا للحاجيات و المتطلبات اليومية للمواطنين تم الاتفاق على المصادقة على التنظيمي للادارة البلدية حسب الجدول المرفـــق .

15 05 14

09 00 05

عدد المصوتين ..... نعم ..... ب

عدد المصوتين ..... لا ..... ب

عدد الممتنعين .....

- مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي
- مكتب تسيير و متابعة المصالح التالية(البريد،الوثائق ،ووسائل المكتب الأرشيف ،الاتصالات الهاتفية)
- مكتب الإعلام الألـــــــي)

مصلحة الشؤون المالية و ال

مصلحة المستخدمين

مصلحة التنظيم العام و الشؤون العامة و النشاط الاجتماعي

- مكتب التنظيم و المنازعات
- مكتب الحالة المد نية
- مكتب الخدمة الوطنية
- مكتب الانتخابات
- مكتب الشؤون الاجتماعية
- فرع التصريح بالولادات و الوفيات
- فرع الوثائق البومترية
- فرع إبرام عقود الزواج
- فرع التصديق

- مكتب الشؤون المالية و المحاسبة
- مكتب الميزانية و الحسابات
- مكتب الالتزامات
- مكتب الصفقات و العقود
- مكتب الالتزامات
- فرع الإحصاء
- فرع الأجور

- مكتب تسيير المستخدمين الدائمين
- مكتب المسابقات و الامتحانات و التكوين
- مكتب المستخدمين المؤقتين

المصالـــــح التقنيـــــــة

مصلحة الصيانة والوسائل العامة

مصلحة التعمير و البناء

- مكتب الدراسات التقنية
- مكتب البرمجـــــة
- مكتب الانجازات و الصيانة

- مكتب الاحتياطات العقارية
- مكتب النظافة و التطهير و تصليح قنوات صرف المياه
- مكتب الحماية البيئة
- مكتب المخازن العامة
- فرع رخص البناء و الهدم
- فرع رخص الطرقات

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التخصص: إدارة و تسيير الجماعات المحلية

الإستبيان

سيدي، سيداتي :

في أطار التحضير لانجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية والتي نحاول من خلالها معالجة موضوع "دور الأحزاب السياسية في السياسة التنموية "نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين منكم إثراءنا بإجابات علي الأسئلة المطروحة ونحيطكم علمًا أن المعلومات التي سوف تدلون بها ستستخدم للغرض العلمي فقط وفي نطاق بحثنا هذا .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير على مساهمتكم القيمة في انجاز هذه المذكرة .

وشكـــرًا

- يرجى منكم ملئ الاستمارة بوضع علامة ☒ أمام الإجابة المناسبة .

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن : من:20 إلى 35 ☐ من 35الى 45 ☐ من 45 فما فوق ☐

مستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ دراسات عليا ☐

الحالة الاجتماعية متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐

المهنة: موظف ☐ إطار ☐ مهنة حرة ☐ متقاعد ☐ طالب ☐ بطال ☐

- يرجى منكم وضع علامة ☒ أمام الإجابة المختارة مع ضرورة التزام التأني والتركيز إثناء تقديم المعلومات بهدف إعطاء مصداقية اكبر لنتائج هذه الدارسة.

الأسئلة	نعم	لا
*** هل يعتبر وجود الأحزاب عامل ايجابي ؟** ***هل تعتقد أن هناك تنمية بالبلدية ؟** ***أ أنت راض (ي) عن أداء المجالس المحلية ؟** *** هل توجد حرية الرأي والتعبير و حق المشاركة للمواطنين في الحياة السياسية ؟** *** هل الأحزاب الناشطة على المستوي المحلي (البلدي)تمثل مصالح ومطالب المجتمع المحلي ؟** *** هل تساهم الاحزاب السياسية بإرشاد و توعية المواطنين؟** *** هل تنمي الأحزاب السياسية الثقافة والتنشئة السياسية في المجتمع المحلي ؟** *** هل تقوم الأحزاب السياسية بدورها التنموي المحلي ؟** ***هل ترى أن برامج وسياسات الأحزاب فعالة ومقنعة ؟** *** هل هناك تداول على السلطة داخل الأحزاب ؟** *** هل تعتقد أن الأحزاب السياسية تمارس رقابة على أعمال المجالس المحلية وأعضائها؟** *** هل تتوقع التغيير من الأحزاب السياسية نحوى الأفضل؟** ***- هل تجسد الأحزاب السياسية كأداة للرقابة الشعبية ؟**		

نرجوا منكم الإجابة عن هذه الأسئلة بطريقة مختصرة ومفيدة تفيد دراستنا وشكر :

*** كيف تقيمون واقع التنمية المحلية ببلدية بريزينة ؟**

.....

.....

***على من تعود مسؤولية التخلف التنموي المحلي في المنطقة؟ وأين الأحزاب من ذلك؟**

.....

.....

***كيف تساهم الأحزاب السياسية في دفع عجلة التنمية ؟**

.....

.....

*** ما هي الآليات التي تلجأ إليها الأحزاب في الرفع من أداء الإدارة المحلية ؟**

.....

.....

***ما العلاقة التي تربط مابين الأحزاب السياسية بالمجالس المحلية ؟**

.....

.....

***هل هناك توجيهات يوجهها قادة الحزب السياسي لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة؟**

.....

.....

***ما مدى فعالية الرقابة الحزبية ؟وما تقيمك لأهدافها ؟**

.....

.....

في رأيك كيف يتم التصويت وإختيار الأحزاب على أساس برامج أم على أسس أخرى ؟

.....

*** ما تقييمك للبرامج الحزبية؟**

.....

.....

***هل تطبق الأحزاب برنامجها الانتخابي في حال وصولها للسلطة أما تطبق برنامج آخر؟**

.....

***ما العوائق التي تواجهها الأحزاب السياسية في تحقق برنامجها والتنمية ؟**

.....

.....

***ما تقيمكم لعمل و دور حزب جبهة التحرير الوطني في تنمية المنطقة ؟**

.....

.....

*** ما هي أهم التوصيات التي تطرحونها للنهوض بالتنمية المحلية بالمنطقة ؟**

.....

.....

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

I. الكتب

- إبراهيم مشهود، **التخلف و التنمية دراسات إقتصادية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط2، 2009).
- إبن منظور، **لسان العرب المحيط**،(بيروت: دار لسان العرب، 2003).
- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت : دار عالم المعرفة، 1987).
- إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط4، 1989).
- أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دور التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر و الطباعة، ط1 2014).
- أمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2004).
- إيمان محمد حسن **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية للنشر ،أكتوبر 1999).
- بركات ورفاقه، **مبادئ علم السياسة**، (الرياض : مكتبة العيبكان، ط2، 2001)
- بطرس بطرس غالي، **مدخل العلوم السياسية و الفكر السياسي**، (بيروت : المؤسسة العربية للدرسات العربية للنشر و التوزيع، 1970).
- بلقيس أحمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،(مصر :مكتبة مدوبلي، 2004).
- ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004).
- جعفر أنس قاسم، **التنظيم الإداري المحلي و الديمقراطية- أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر**-،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978).
- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**،(الجزائر : دار الأمة للنشر و التوزيع،2014).
- جون ماري دانكال، **علم السياسة**،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997).

قائمة المصادر و المراجع

- حسين و مجموعة من الباحثين، **التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل**، (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط2، 1985).

- خالد تمارة زغبي، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاية نظام الإدارة المحلية**،(مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 1993).

- خضر طارق فتح الله، **دور الأحزاب السايسية في النظم النيابية- دراسة مقارنة-**،(القاهرة: دار نافع، 1986).

- ديندار شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي**،(سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2009).

- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**،(الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر، ط1، 2011).

- رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**،(عمان، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006).

- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النشر، 2007).

- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، ط5، 2003).

- سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1979).

- صالح جواد الكاظم، علي غالب، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).

- طارق المجدوب، **الإدارة العامة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005).

-طلال البابا، **قضايا التنمية و التخلف في العالم الثالث**، (بيروت: دار الطليعة، ط3، 1986).

- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**،(القاهرة: مكتبة الطليعة، 1989).

- عصام سليمان، **مدخل إلي علم السياسة**، (بيروت: دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، 1989).

قائمة المصادر و المراجع

- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغير**،(بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).
- علي خطار الشطاوي، **الإدارة المحلية**، (مصر: دار وائل للنشر 2002).
- عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق**، (الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، ط1، 2010).
- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون** الإداري، (الجزائر : جسور للنشر و التوزيع، ط3، 2013).
- غازي سلطان فلاح القبلان، **تنمية المجتمع المحلي**، (عمان: دار النشر و التوزيع،ط1، 2015).
- فليب يارو، **علم الإجتماع السياسي**، ترجمة محمد حرب صاصيلا،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدرسات و النشر و التوزيع، 1998).
- فؤاد بن عضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2015).
- قحطان أحمد سلمان الحمداني، **الأساسي في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2004).
- مجموعة من الباحثين، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2015).
- محمد إبراهيم خيري الوكيل، **الأحزاب السياسية بين الحرية و التقيد**،(السعودية : دار الفكر للقانون و النشر و التوزيع، ط1، 2011).
- محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
- محمد صغير بعلي، **القانون الإداري**، (**عنابة- الجزائر**: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013).
- محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلامي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010).
- محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015).

قائمة المصادر و المراجع

- محمد غربي و مجموعة من الباحثين، **تحولات السياسية و إشكاليات التنمية**،(بيروت: دار إن النديم للنشر و التوزيع، ط1، 2014).
- محمد محمود المهدلي، **السياسية الإجتماعية و دورها في التخطيط و التنمية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
- محمد ناصر مهنا، **الأفكار السياسية و تنظير السلطة**، (الإسكندرية–مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
- منال طلعت محمود، الموارد **البشرية و تنمية المجتمع المحلي**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1،2012).
- منحت أبو النصر، **الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية**، (مصر: إثراك للنشر و التوزيع، ط1، 2004).
- مهدي حسن زويلي و سليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية و الدول النامية**، (عمان: دار مجدلاوي، ط1، 1996).
- موريس دي فرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد و عبد الحسن سعد، (القاهرة: شركة الأمل للطباعة و النشر، ط1،2011).
- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**، (الأردن : دار وائل للطباعة و النشر، ط2، 2002)
- ميرم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير و التنمية في الدول النامية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر، ط1، 2011).
- ميلود ولد صديق، **الإنقسام الإجتماعي و أثره على بنية الأحزاب السياسية**، (مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2013).
- ناصر لباد ،**الأساسي في القانون الإداري**، (سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع.ط2 ،2011).
- نبيلة عبد الحكم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر،1982).
- نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 1984).
- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2008).

قائمة المصادر و المراجع

II. قواميس

- جومان كورنو، قاموس المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، الجزء الأول).

III. المذكرات

- أحمد حمزة قعمور، **الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012).

- جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **الإستقرار السياسي و التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، (بومرداس: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013).

- علي بن سليمان، بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية و دورها في الإستقرار السياسي**، مذكرة لنيل شهادة ما جستير في العلوم السياسية، (جامعة عمان: كلية الأدب و العلوم السياسية 2013/2013).

- غالم هدى، **منازعات الاحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)

- فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2012/2011).

IV. المجلات و المقالات:

- جامل صباح،**الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي 04/12**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،(12-06).

- جمال منصر، **دور الأحزاب في التنمية السياسية في عالم الثالث**، (جامعة: عنابة باجي مختار ، عدد افريل 2010.

- محمد أبو النجى، **التنمية الإدارية على طريقة التنمية الشاملة**، مجلة الإداري، العدد22 ، (نوفمبر1985).

- غربي محمد و جبار عبد الجبار، مجلة أكاديميا، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 02، (جامعة شلف،حسيبة بن بولعيد، 2014).

V. دساتير

- دستور1989.
- دستور 1996.
- التعديل الدستوري لسنة 2016.

VI. القوانين

- الأمر 09/97 المؤرخ في 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي المتعلق **بالأحزاب السياسية**.
- قانون السلم والمصالحة الوطنية المؤرخ في 2006/02/28.
- القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني المؤرخ في 2010/03/19،20،21
- قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 ديسمبر 2011.
- القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012.
- القانون العضوي 10/16 المؤرخ في 2016 المتعلق **بالأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية (الجزائر)، 50،2016.

VII. المحاضرات

- بالحاج الهواري، **محاضرة في مقياس النظم الحزبية والإنتخابية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة سعيدة، 2017/2016)**.

قائمة المصادر و المراجع

VIII. مقابلات:

- مقابلة مع الأمين العام لبلدية بريزينة، ولاية البيض، يوم 2017/03/20.
- مقابلة مع موظف في مكتب الانتخابات لبلدية بريزينة، يوم 2017/03/20.
- مقابلة مع رئيس مصلحة التنظيم و التعمير، بلدية برزينة، يوم 2017/03/20.
- مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي ببلدية بريزينة بتاريخ 2017/03/16.

IX. المواقع الإلكترونية

https://www.wilaya_elbayadh.gov.dz.

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الكثافة السكانية و توزعها	124
02	تمثيل الجنس بجدول تكراري	140
03	تمثيل السن بجدول تكراري	140
04	تمثيل المهنة بجدول تكراري	141
05	تمثيل المستوى التعليمي بجدول تكراري	141
06	تمثيل الحالة الإجتماعية بجدول تكراري	142

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية بريزينة	130
02	الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير.	136
03	تمثيل الجنس بالدائرة النسبية.	140
04	تمثيل السن بالدائرة النسبية.	140
05	تمثيل المهنة بالدائرة النسبية.	141
06	تمثيل المستوى التعليمي بالدائرة النسبية.	141
07	تمثيل الحالة الإجتماعية بالدائرة نسبية.	142

الفهـــرس

الفهـــــرس

المحتويات **الصفحة**

شكر و تقدير

الإهـــداء

مقدمة :.....01

الفصل الأول الإطار النظري للأحزاب السياسية

المبحث الأول : الأحزاب السياسية المفهوم و النشأة و التطور.....11

المطلب الأول : نشأة و تطور الأحزاب السياسية.....11

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الأحزاب السياسية.....17

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية وتصنيفها وتأسيسها.....25

المطلب الأول : وظائف الأحزاب السياسية.....25

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية وتأسيسها.....32

المبحث الثالث :أنواع النظم الحزبية واستقلالية الأحزاب.....48

المطلب الأول: تصنيف النظم الحزبية.....48

المطلب الثاني: معايير استقلالية الأحزاب.....52

خلاصة الفصل.....57

الفصل الثاني : دور الأحزاب السياسية في السياسة التنموية المحلية

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية.....60

المطلب الأول: مفهوم و خصائص التنمية.....60

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية و مجالاتها.....71

المبحث الثاني : علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية المحلية.....77

المطلب الأول: دور المجالس المحلية في التنمية المحلية.....77

المطلب الثاني : آليات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية المحلية.....86

المبحث الثالث : علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية المحلية.....96

المطلب الأول : تقديم مرشح الحزب.....96

المطلب الثاني : الرقابة الحزبية على أعمال الإدارة.....109
خلاصة الفصل.....119
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية دور حزب جبهة التحرير الوطني لبلدية بريزينة في التنمية المحلية
المبحث الأول: لمحة عن بلدية بريزنة.....122
المطلب الأول: التعريف ببلدية بريزينة.....122
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية بريزينة.....128
المبحث الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني برنامجه وأهدافه وهيكله التنظيمي.....130
المطلب الأول: تعريف حزب جبهة التحرير الوطني و برنامجه و أهدافه.....130
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني.....135
المبحث الثالث : إستمارة الإستبيان حول دور حزب جبهة التحرير الوطني في التنمية المحلية في بلدية بريزينة.....139
المطلب الأول : تفريغ نتائج الاستمارة وإستقرائها.....139
المطلب الثاني : تحليل نتائج الأسئلة المفتوحة للاستمارة.....146
خلاصة الفصل.....150
الخاتمة.....152
الملاحـــق
قائمة المراجع والمصادر.....155
فهرس الأشكال
فهرس الجداول

ملخـــص :

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية الناشطة والفاعلة في الحياة السياسية، حيث تعتبر من أهم مقومات وأركان الديمقراطية.

تجسد الأحزاب الديمقراطية التشاركية و التمثيلية و ذلك من خلال فتح المجال أمام المواطنين للإنخراط و الترشح في الأحزاب السياسية، وحث الناخبين على إختيار ممثليهم على مستوى المجالس المحلية في الإنتخابات، كما تساهم في التنمية بإعتبارها عملية شاملة و هادفة تسعي إلى تطوير و النهوض بالمجتمع المحلي في مختلف المجالات .

لكي تقوم هذه التنظيمات بدورها التنموي على أحسن وجه، ينبغي عليها أن تضم في صفوفها أعضاء ذوي كفاءة و خبرة، يسطرون برامج تنموية هادفة تحترم خصوصيات كل منطقة و تجسدها على أرض الواقع، و مراقبة ذلك برقابة حزبية صارمة بالإضافة إلي نشر ثقافة و وعي سياسي داخل المجتمع المحلي مما ينعكس إيجابا علي التنمية المحلية.

SUMMARY :

The political parties is considered one of the most imprtant ,active and effective organizations within the political life and existence . Also it is one of the pillars of the democracy .It grants the puplic the ability to participate,represent and moniter the local authority .more then that ,It allows peapleto file and to get ellected in which they can take place within the parliement and the political councils .

The political parties help and develop the country and the local society by all its fields and parts .in order to make this organization act correctly and in agood manner ,it should include competent and expert people . They should gave valuable programs that should respect the others privacies and apply that in real life situations .It should control that seriously . In addition it must inform and wider the political awareness on the local society which will develo it positively .